قسم العلاقات الدولية

الجزر الصغرى في المحيط الهادي ضمن معادلة توازن القوى العالمية :

دراسة جيوسياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة :

أيـــت أوحمو نجمـــة

إشراف الأستاذ :

د. حسـام حمـــزة

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتساب	الصفة
فتحي بولعراس	أستاذ محاضر" أ"	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
حسام حمزة	أستاذ محاضر" أ"	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا و مقررا
إيمان بلقرشي	أستاذ محاضر" أ"	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

2024/2025

الإهداء

إلى كل من دعمني ودعا لي بالبركة والتوفيق،

إلى من كانوا لي خير سند: والديَّ حفظهما الله، وإخوتي الأعزاء.

إلى عائلتي التي لها الفضل في نشأتي،

رفقائي في درب العلم،

أهدي هذا العمل المتواضع عرفانًا وامتنانًا.

شكر وعرفان

أستهلّ كلامي بشكر الله الذي وفّقني وبارك لي في إنجاز هذا العمل.

فلا سعي إلا بإذنه، ولا عمل إلا بتوفيقه، فهو المعين والمُسدّد، وبفضله تتمّ الصالحات.

يطيب لي أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف، الدكتور حسام حمزة، على ما قدّمه من إشراف وتوجيه .

ولا يفوتني أن أعبّر عن خالص امتناني لجميع أساتذتي في

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، لما بذلوه من جهدٍ في تعليمي وتوجيهي.

كما أخصّ بالشكر كل من دعمني وشجّعني على مواصلة هذا العمل المتواضع.

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع الجزر الصغرى ومكانتها في استراتيجيات وسياسات الفواعل الدولية والإقليمية في المحيط الهادي، مسلطة الضوء على تأثيرها في إعادة تشكيل ميزان القوى العالمية.

ففي ظل التنافسات الجيوسياسية على الهيمنة في هذه المنطقة ، أصبحت الجزر الصغرى في المحيط الهادي محل اهتمام استراتيجي متزايد من قبل القوى الكبرى، الذي أصبح يشكل مصدر تهديد لمصالح القوى الإقليمية التقليدية في المنطقة .

ومن أجل فهم أعمق لهذه العلاقة، تستعرض الدراسة البيئة الجيوسياسية المحيطة بالجزر الصغرى في المحيط الهادي، ونشأة المجتمعات الجزرية فيها وتأثير الاستكشافات الأوروبية في تشكيل هذه المجتمعات وتوجيهها نحو الساحة الدولية .ثم تنتقل الدراسة إلى تحليل مصالح ودوافع القوى الدولية والإقليمية الساعية إلى بسط نفوذها في المنطقة كما نتطرق من خلالها إلى أدوات و أليات الدول الفاعلة المدروسة التي تسعى من خلالها التأثير على المنطقة .

وتخلص الدراسة إلى أن التنافس في المحيط الهادي إلى جانب اقتصاره أساسا على النفوذ البحري و العسكري، إلا أنه يشمل أبعادا سياسية، اقتصادية وثقافية، تجسدها الجزر الصغرى باعتبارها تمثل مواقع استراتيجية حيوية تسهم في إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية ضمن النظام العالمي الراهن .

الكلمات المفتاحية : الجزر الصغرى ، المحيط الهادي ، الدبلوماسية ، التنافس الجيوسياسي ، التوازن الدولي .

Abstract

This study investigates the strategic relevance of small islands in the Pacific Ocean within the broader geopolitical frameworks of both international and regional powers. It sheds light on how these islands contribute to reshaping the global balance of power, particularly as geopolitical competition intensifies over influence in this critical region.

As the Pacific becomes a focal point for strategic rivalry, small islands have gained heightened attention from major global actors—posing challenges to the long-established interests of regional powers. To provide a nuanced understanding of these dynamics, the study examines the geopolitical context of the Pacific's small islands, the historical development of their island societies, and the influence of European exploration in integrating them into the global arena.

The analysis also delves into the ambitions and strategic calculations of international and regional powers, exploring the tools and mechanisms they deploy to assert dominance in the area. The findings suggest that the competition in the Pacific transcends naval and military dimensions, encompassing political, economic, and cultural layers. In this complex power game, small islands emerge as strategic assets capable

Keywords: Small Islands, Pacific Ocean, Diplomacy**,** Geopolitical competition, international balance of power.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المؤشرات الجغرافية والديمغرافية للجزر الصغرى في المحيط الهادي.	48
02	المؤشرات الاقتصادية للجزر الصغرى في المحيط الهادي.	50

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة جغرافيا المحيط الهادي.	23
02	خريطة التقسيمات الثقافية للجزر الصغرى في المحيط الهادي.	26
03	خريطة علاقة جزر المحيط الهادي بالقوى التقليدية.	42
04	خريطة سلسلة الجزر الأولى والثانية في إستراتيجية الأمريكية .	55

الخطـــــة

مقدمـــة

الفصل الأول: جيوسياسية المحيط الهادي والجزر الصغرى .

المبحث الأول : الجغرافيا السياسية للجزر الصغرى والمحيط الهادي.

المطلب الأول: البعد الجغرافي - السياسي للمحيط الهادي .

المطلب الثاني : الجذور التاريخية و التكون الثقافي و الطبيعي للجزر الصغرى في المحيط الهادي .

المبحث الثاني : الجزر الصغرى في المحيط الهادي في إطار السيطرة الغربية و التنافس الدولي .

المطلب الأول : الاستكشافات الأوروبية للجزر الصغرى في المحيط الهادي .

المطلب الثاني : الاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية في الجزر الصغرى في المحيط الهادي .

المطلب الثالث : الجزر الصغرى في المحيط الهادي بين تنافس القوى في الحربين العالميتين .

المبحث الثالث : الكيان السياسي للجزر الصغرى في المحيط الهادي و انخراطها في النظام الدولي.

المطلب الأول : استقلال الجزر الصغرى في المحيط الهادي .

المطلب الثاني : النظام السياسي للجزر الصغرى في المحيط الهادي .

المطلب الثالث : الجزر الصغرى في التفاعل الإقليمي داخل المحيط الهادي.

الفصل الثاني: دو افع وآليات القوى الفاعلة في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي.

المبحث الأول: دو افع القوى الفاعلة في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي .

المطلب الأول : دوافع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي .

المطلب الثاني : دوافع الصين في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي .

المطلب الثالث : دوافع الفواعل الإقليمية في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي.

المبحث الثاني : أليات القوى الفاعلة في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي.

المطلب الأول : الأليات الأمريكية في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي .

المطلب الثانـي : الأليات الصينية في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي .

المطلب الثالث : أليات الفواعل الإقليمية في منطقة الجزر الصغرى في محيط الهادي .

الخاتمـــــة

مقدمـــــة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية في بنية النظام الدولي، حيث تصاعدت مظاهر التنافس بين القوى الكبرى، وتوسعت مجالات النفوذ الاستراتيجي لتشمل مناطق لم تكن في السابق محط اهتمام واسع. ويأتي هذا التغير في سياق تصاعد التعددية القطبية، وتراجع مركزية القرار في العواصم الغربية التقليدية، ما أدى إلى إعادة تشكيل أولويات السياسة الخارجية للعديد من الدول، لاسيما القوى الصاعدة والفاعلين الإقليميين.

وفي ظل هذا التغير البنيوي في ميزان القوى، أصبح المحيط الهادي أحد أهم المسارح الجيوسياسية التي تتقاطع فيها المصالح الاستراتيجية للقوى الدولية الكبرى. ويكتسب هذا الفضاء أهميته لا فقط بحكم امتداده الجغرافي الواسع واحتوائه على ممرات بحرية حيوية، بل أيضا بسبب تنوع وحداته السياسية وثرائه البيئي والاقتصادي، وهو ما يجعله مجالا مفتوحا لتنافس متعدد الأبعاد.

ضمن هذا الإطار، برزت الجزر الصغرى في جنوب المحيط الهادي كفاعل جغرافي جديد في موازين الصراع الدولي، حيث تحولت من كيانات مهمشة في النظام الدولي إلى أدوات استراتيجية في حسابات القوى الكبرى. وقد ارتبط هذا التحول بعدة عوامل، أبرزها الموقع الجغرافي لهذه الجزر الذي يجعلها نقاط ارتكاز مثالية لنشر النفوذ البحري والعسكري، إلى جانب ما تتيحه من فرص في مجالات الصيد، والتعدين البحري، والطاقة، والرقابة على خطوط الملاحة.

خلال العقد الأخير ، شهدت المنطقة تزايد الحضور الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي للعديد من الفواعل، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، اللتان تتنافسان بشكل مباشر على كسب ولاء هذه الدول الجزرية الصغيرة من خلال المساعدات، الاتفاقيات، وإنشاء قواعد أو شراكات استراتيجية. كما أن بعض القوى الإقليمية كأستراليا ونيوزيلندا سعت إلى تعزيز دورها التقليدي في هذا المجال، بينما بدأت قوى أخرى مثل الهند واليابان وفرنسا في إعادة تفعيل حضورها.

إن هذا الاهتمام المتزايد بالجزر الصغرى في المحيط الهادي لا يعكس فقط تحولا في وزنها الجيوسياسي، بل يكشف أيضا عن إعادة رسم الخرائط الاستراتيجية العالمية، حيث أصبحت هذه الجزر عنصرا حاسما في مشاريع النفوذ و الهيمنة في القرن الحادي والعشرين. ومن هنا، فإن فهم طبيعة هذا التنافس وأبعاده ومساراته المستقبلية يتطلب دراسة معمقة وشاملة لمجمل الديناميكيات المؤثرة في المنطقة، سواء من حيث الخصائص الجغرافية والسياسية لهذه الجزر، أو من حيث استراتيجيات القوى الكبرى والرهانات المرتبطة بها.

I. أهمية الدراسة

تعد منطقة المحيط الهادي إحدى أبرز المناطق التي تشهد تفاعلات استراتيجية متزايدة، في ظل التنافس الحاد بين القوى الدولية والإقليمية الساعية إلى تعزيز حضورها في هذا الفضاء الجغرافي الواسع . ما يدفعنا إلى تحليل الأنماط الجديدة للتوازنات الجيوسياسية، وفهم أدوات السيطرة والنفوذ ضمن الاستراتيجيات الشاملة لهذه القوى و كشف تأثير هذه التحولات على التوازنات في النظام الدولي، من خلال التركيز على الأبعاد الأمنية والاقتصادية الجيوستراتيجية .

وفي هذا السياق، تبرز الجزر الصغرى كعنصر أساسي في معادلة التنافس في المنطقة ، لما توفره من نقاط ارتكاز مهمة في الممرات البحرية، ومواقع استراتيجية مهمة للقوى الفاعلة في تعزيز نفوذها و هيمنها . و التي تظهر دورا متناميا في الخطط المرتبطة بالانتشار العسكري، والهيمنة الاقتصادية، وبناء التحالفات .كما تنبع أهمية هذا البحث أيضا من كونه يتناول موضوعا حديثا نسبيا في الدراسات الجيوسياسية، ما يتيح المجال لإثراء النقاش الأكاديمي حول التحديات والتحولات الجارية في أكثر المناطق حساسية وتأثيرا في التوازنات الدولية.

II. أسباب اختيار الموضوع

يمكن إجمال الدوافع الأساسية التي دفعتنا في بحث الجزر الصغرى في المحيط الهادي ضمن معادلة توازن القوى العالمية في :

الدو افع الذاتية :

- الاهتمام بدراسات آسيا - المحيط الهادي و التحولات الجيوسياسية و الاستراتيجية القائمة في المنطقة و تأثيرها على العلاقات بين الدول .
- اختلاف الجزر الصغرى في المحيط الهادي عن الدول الأخرى من حيث الموقع و المساحة، ما شكل لدي الرغبة في دراسة تاريخها و علاقتها مع الدول المحيطة و موقعها في الساحة الدولية .

الدو افع الموضوعية :

- السعي في تقديم دراسة علمية باللغة العربية يستفيد منها الباحثون كون أغلب الدراسات الحالية حول الموضوع باللغات الأجنبية و ذلك من خلال التعريف بمنطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي و مكانتها التاريخية في العلاقات الدولية و تأثيرها في ميزان القوى العالمي حاليا .

- إن موضوع الجزر الصغرى في المحيط الهادي ضمن معادلة توازن القوى العالمية لم يتلقى نصيبه الكافي من الدراسات الأكاديمية البحثية في الجامعات العربية ، كما أن دور الجزر و مكانتها في مواضيع العلاقات الدولية غير مذكور البتة كدراسات أكاديمية معمقة تعرف بالمنطقة و جوانبها الاستراتيجية .

III. أدبيات الدراسة

جرى البحث في مذكرتنا و بناء خطتنا بالارتكاز على ثلاث دراسات أساسية :

1. كتاب تحت عنوان "Pacific Islands : politics, economics, and international relations " من تأليف Fairbairn, Te'o I.J، Morrison, Charles E، Baker, Richard W، Groes, Sheree A ، سنة 1991 . يتناول هذا الكتاب قضايا جزر المحيط الهادي من منظور شامل، حيث يعنى باستكشاف الفرص والتحديات التنموية التي تواجه اقتصاديات هذه الجزر، مع التركيز على آفاق التنمية المستدامة وسبل تعزيز القدرات الاقتصادية المحلية. كما يولي اهتماما خاصا للتعاون الإقليمي، من خلال دراسة آليات التنسيق بين الدول الجزرية في مواجهة القضايا المشتركة، لا سيما في ظل التحولات الجيوسياسية والبيئية المتسارعة. ويستعرض أيضا أوجه العلاقة بين هذه الجزر والعالم الخارجي، مسلطا الضوء على مكانتها في النظام الدولي، وعلى التفاعلات المتعددة التي تربطها بالقوى والمنظمات العالمية. ويختتم بتحليل دور جزر المحيط الهادي ضمن مجتمع المحيط الهادي، مبرزا إسهامها في مشاريع التكامل الإقليمي وبناء الشراكات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة.

2. كتاب بعنوان " Power and Influence in the Pacific : Understanding Statecraftiness" Islands من تأليف Joanne Wallis, Alan Tidwell, Henrietta McNeill, Michael Rose ، سنة 2024 . يعرض هذا الكتاب إطارا تحليليا لفهم مفاهيم القوة والنفوذ وفنون إدارة الدولة في منطقة جزر المحيط الهادي. ويضم مساهمات من باحثين ينتمون إلى الولايات المتحدة وأستراليا والصين ونيوزيلندا ودول مختلفة من جزر المحيط الهادي، ما يمنحه طابعا متوازنا يعرض مختلف وجهات النظر فيما يتعلق بفنون إدارة الدولة في المنطقة، ويستكشف كيف تمارس أدوات النفوذ والقوة فيها.

IV. الدراسات السابقة :

1. أطروحة دكتوراه تحت عنوان "الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادي " من إعداد نور حسين الرشدي، سنة 2022 . تناولت الأطروحة تأثير جغرافيا المحيط الهادي و مناطقها الإستراتيجية في

توجيه السياسية الصينية و الجغرافية التاريخية للصراع الدولي على المحيط الهادي . كما تطرقت للإستراتيجية البحرية الصينية و القوة البحرية للصين ، فضلا عن أهداف و مميزات الإستراتيجية وتمت دراسة إستراتيجية الصين في أمريكا الوسطى و جزر المحيط الهادي مستهدفة عدة أبعاد سياسية و اقتصادية و عسكرية.

V. الإشكالية :

إن الانطلاق من مسلمة أن للجزر الصغرى في المحيط الهادي تأثير على سياسات و إستراتيجيات الدول و مكانتها في ميزان القوى العالمية يدفعنا إلى طرح سؤال عن كيفية تأثير مكانة الجزر الصغرى في المحيط الهادي في معادلة توازن القوى العالمية . لذا انطلقنا في دراستنا هذه من إشكالية محورية نجملها في السؤال التالي :

كيف تسهم الجزر الصغرى في المحيط الهادي في تعزيز النفوذ الاستراتيجي للقوى الفاعلة فيها، وتأثير ذلك على موازين القوى في النظام العالمي؟

VI. الأسئلة الفرعية

1. ما هي العوامل التي ساهمت في تشكيل الأهمية الجيوسياسية للجزر الصغرى في المحيط الهادي؟
2. ما دور القوى الدولية في تشكيل واقع الجزر الصغرى في المحيط الهادي و ما الذي يدفعها للانخراط في المنطقة ؟
3. ما هي الآليات التي توظفها القوى الفاعلة لبسط نفوذها في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي ؟

VII. الفرضيـــات

الفرضيـــــة الأولـــى : يساهم الموقع الجيوسياسي الفريد للجزر الصغرى ، إلى جانب خلفيتها التاريخية و تنوعها الثقافي ، في تعزيز أهميتها الاستراتيجية لدى الفواعل الدولية و الإقليمية .

الفرضيـــــة الثانيـــة : يشهد التفاعل الدولي مع الجزر الصغرى تحولا في طبيعة الفواعل و دوافعهم ، من الاستعمار المباشر إلى التنافس السياسي الغير تقليدي ما يعكس تغيير بنية النظام الدولي .

الفرضيـــــة الثالثـــة : توظف القوى الفاعلة أدوات متنوعة مثل الدبلوماسية و الاقتصاد و التعاون الأمني لبسط نفوذها في الجزر الصغرى ، مما يجعل المنطقة ساحة لإعادة تشكيل توازنات القوة الإقليمية و الدولية .

VIII. الإطار النظري للدراسة

1. **نظريةالقوة البحرية The Sea Power Theory :** جاءت نظرية القوة البحرية لألفرد ماهان سنة 1890 في كتابـــه الشهير The Influence of Sea Power upon History 1660-1783 ، و التي تؤكد أن سيطرة الدولة على البحار تمثل عنصرا حاسما في تحقيق التفوق الجيوسياسي والاقتصادي. لا تقتصر القوة البحرية على امتلاك أسطول عسكري قوي فحسب، بل تشمل أيضا الأسطول التجاري، القواعد البحرية، والمستعمرات التي تدعم العمليات البحرية. يرى ماهان أن الدول التي تتمكن من تأمين طرق التجارة البحرية، وحماية مصالحها، وتعطيل قدرات خصومها في البحار، تستطيع فرض هيمنتها في السلم والحرب. تنطلق النظرية من تحليل تاريخي للفترة بين 1660 و1783، والتي شهدت صعود القوى البحرية الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا. وتوضح أن السيطرة البحرية كانت عاملا حاسما في تحديد نتائج الحروب وتوسيع النفوذ الاستعماري. تؤسس النظرية لفهم دور البحر كأداة استراتيجية في رسم ملامح النظام العالمي، وتؤكد أن من يسيطر على البحار، يسيطر على العالم[1].

2. **النظرية الجيوسياسية Geopolitical Theory:** تعد أبرز النظريات التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، خاصة مع أعمال المفكر البريطاني هالفورد ماكندر سنة 1904، في مقالته الشهيرة The Geographical Pivot of History. تؤكد هذه النظرية أن العوامل الجغرافية، مثل الموقع، المساحات، الحدود، والممرات الحيوية، تشكّل أساس القوة السياسية والعسكرية للدولة. ترى النظرية أن الجغرافيا ليست مجرد خلفية محايدة، بل عامل محدد في صعود وسقوط القوى العظمى. يرى ماكندر أن السيطرة على منطقة قلب العالم (Heartland)، وهي أوراسيا، تمكن الدولة من فرض هيمنتها على العالم. وقد طُوّرت هذه الفكرة لاحقا لتظهر كيف يسعى الفاعلون الدوليون للسيطرة على مناطق استراتيجية لضمان أمنهم القومي وتوسيع نفوذهم الجيوسياسي. تعد النظرية الجيوسياسية أداة أساسية في فهم التنافس الدولي ورسم الاستراتيجيات الكبرى، وتؤكد أن من يملك الجغرافيا يملك القوة.[2]

---

[1] Alfred Thayer Mahan, *The Influence of Sea Power upon History, 1660–1783*, Little, Brown and Company, 1890, accessible at: https://cdn.bookey.app/files/pdf/book/en/the-influence-of-sea-power-upon-history--1660-1783.pdf.

[2] فلاديمير دولاتي، *الجغرافيا السياسية: الأسس والمفاهيم*، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص. 114.

IX. الإطار المنهجي للدراسة

اعتمدنا في دراستنا على :

- **المنهج الوصفي التحليلي**: باعتبار أن هذا المنهج يركز على وصف الظواهر و تفسيرها في سياقها الفعلي من تحولات و سياسات و من حيث خصائصها وعلاقاتها ومكوناتها، فإنه يعد مناسبا لدراسة التنافس الدولي في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي. كما يساعد في تقديم صورة واضحة عن المنطقة من حيث موقعها و أهميتها الجيوسياسية، والسياسات التي تنتهجها الدول المؤثرة فيها. كما يسمح برصد التغيرات التي طرأت على موازين القوى داخل المنطقة. يسهم المنهج الوصفي التحليلي في فهم طبيعة التنافس القائم في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي، من خلال تحليل المعطيات والوقائع بشكل منهجي وموضوعي.

X. هيكلة البحث

قصد الإحاطة بمختلف أبعاد الظاهرة المدروسة والإجابة عن الإشكالية الرئيسية للبحث، تم اعتماد خطة بحثية موزعة على فصلين متكاملين:

يتناول **الفصل الأول** الأبعاد الجغرافية والتاريخية والسياسية التي شكلت الأساس لفهم وضعية الجزر الصغرى في جنوب المحيط الهادي. حيث خصص **المبحث الأول** لدراسة الجغرافيا السياسية للمحيط الهادي باعتباره الإطار العام للجزر الصغرى، مع التطرق إلى نشأتها الطبيعية وتطورها التاريخي والثقافي. أما **المبحث الثاني** فقد عالج مسألة الاحتكاك المبكر مع القوى الخارجية، من خلال الاستكشافات الاوروبية التي قادت إلى استغلال المنطقة وارتباط الجزر بالتنافسات الدولية، لا سيما في ظل الحربين العالميتين الأولى والثانية. وفي **المبحث الثالث** تم تناول تشكل الكيانات السياسية للجزر الصغرى وانخراطها في النظام الدولي، بما يعكس تحولها من مناطق هامشية إلى فواعل ذات وضع قانوني وسياسي قائم بذاته.

خصص **الفصل الثاني** لدراسة التنافس الجيوسياسي الراهن في المنطقة، من خلال تحليل دوافع وأهداف القوى الفاعلة، مع تركيز خاص على الولايات المتحدة، الصين، وبعض الدول الاقليمية. تطرق **المبحث الأول** الى دوافع هذه القوى في تعزيز نفوذها داخل الجزر الصغرى، سواء كانت أمنية، عسكرية، اقتصادية او استراتيجية. بينما تناول **المبحث الثاني** الأليات المعتمدة من قبل هذه الفواعل في التأثير على الجزر، مثل الأدوات الدبلوماسية، الاقتصادية، والمقاربات الأمنية، في إطار سعيها لكسب الكفة في ميزان القوى العالمي.

تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على الجزر الصغرى في جنوب المحيط الهادي بوصفها محورا حيويا في خريطة التنافس الدولي، وتكشف عن التحديات والفرص التي تفرضها التفاعلات الجيوسياسية المتشابكة في هذه المنطقة الاستراتيجية.

XI. صعوبات الدراسة

لعل أبرز ما واجهنا من صعوبات خلال دراسة هذا الموضوع هو محدودية و ندرة المراجع العربية التي تناولت منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي، مما دفعنا إلى الاعتماد على مصادر أجنبية متنوعة. كما واجهنا صعوبة في تتبع التغيرات الجيوسياسية نظراً لتشابك مصالح القوى الكبرى و التقليدية في المنطقة وتعدد الفاعلين الدوليين. إلى جانب غموض بعض السياسات الإقليمية وصعوبة التحقق من المعلومات المرتبطة بها. كما شكل اتساع النطاق الجغرافي وتنوع الجزر تحديا في تحليل المعطيات بدقة.

الفصل الأول :

جيوسياسية المحيط الهادي والجزر الصغرى

تمهيد

يعد المحيـــــــط الهـــــــادي امتدادا جيوستراتيجيا بالغ الأهمية، حيث تنتشر فيه الجزر الصغرى ضمن نطاق جغرافي واسع يشكل أحد أبرز الفضاءات البحرية الحيوية في النظام الدولي . تكمن أهميتها في موقعها المحوري الذي يربط بين آسيا، والأميركيتين، وأستراليا، مما جعلها نقطة ارتكاز في ديناميكيات التنافس بين القوى العظمى والقوى المتوسطة الصاعدة ذات التأثير العسكري والاقتصادي والجيوسياسي في المنطقة . وقد شكلت هذه الجزر، عبر مختلف الحقب التاريخية، مسرحا للتفاعلات الاستعمارية والمبادلات التجارية والثقافية، ما ساهم في تكوين بنياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ورسم معالم هويتها المركبة. كما أدى انخراطها في مسارات العولمة والإدماج الإقليمي إلى بروزها كفاعل جيوسياسي نشط، رغم هشاشة قدراتها الداخلية. ونتيجة لهذا التداخل بين المحددات الجغرافية والرهانات الاستراتيجية، أضحت الجزر الصغرى في جنوب المحيط الهادي مركز ثقل في التوازنات الدولية ومجالا تنافسيا بين الفاعلين في المنطقة .

و عليه، يسعى هذا الفصل إلى تقديم قراءة لمكانة منطقة جنوب المحيط الهادي ضمن النسق الجيوسياسي الدولي، و ذلك من خلال، **المبحث الأول** الذي يركز على استعراض البعد الجغرافي–السياسي للمحيط الهادي، عبر إبراز خصائصه الطبيعية وموقعه الاستراتيجي، وما يتيحه ذلك من إمكانات اقتصادية وعسكرية. أما **المبحث الثاني**، فيتطرق إلى السياق التاريخي والثقافي لتكوّن الجزر الصغرى في هذه المنطقة، مع التركيز على العوامل البنيوية التي ساهمت في بلورة هويتها الثقافية والاجتماعية قبل الانخراط في منظومة العلاقات الاستعمارية و بعدها . في حين يعنى **المبحث الثالث** بدراسة مسار التحوّل السياسي لهذه الجزر بعد الاستقلال، وموقعها ضمن النظام الدولي .

المبحث الأول : الجغرافيا السياسية للجزر الصغرى والمحيط الهادي

المطلب الأول: البعد الجغرافي - السياسي للمحيط الهادي

يمثل المحيط الهادي ثلث مساحة الكرة الأرضية ، كما يشكل 46 % من سطح المحيطات في العالم . تم تسميته من قبل البحار البرتغالي فرديناند ماجلان *Mare Pacificum*، و التي تعني "البحر الهادي" بعد رحلته سنة 1520 [1] للعثور على "جزر التوابل" المعروفة الآن باسم جزر مالاكو *Maluku Islands* في شرق إندونيسيا. حيث شق طريقه عبر المحيط الهادي انطلاقا من ما يعرف حاليا بمضيق ماجلان، "التشيلي - أمريكا الجنوبية" وصولا إلى الفليبين .

يغطي بمفرده حوالي 165 مليون كلم مربع من سطح الأرض[2] ، حيث يمتد من الشمال إلى الجنوب بطول يبلغ حوالي 14.500 كيلومتر[3] و من بحر بيرينغ **في القطب الشمالي إلى القطب الجنوبي** بحوالي 15,500 كيلومتر مرورا بجزر أليوشن .أما عرضه من شرق سواحل قارتي أمريكا الشمالية و الجنوبية إلى الغرب على حدود قارتي أسيا و أستراليا فيبلغ حوالي 17.700 كيلومتر [4] و الذي يظهر امتداده بين قناة بنما وشبه جزيرة الملايو. كما يمتد لحوالي 19,800 كيلومتر [5]من إندونيسيا إلى ساحل كولومبيا والبيرو. تمثل هذه المسافة نفسها نصف محيط الكرة الأرضية .

يتصل **بالمحيط الأطلسي عبر ممر دريك** في الطرف الجنوبي لأمريكا الجنوبية أي **رأس الهورن** ممتدا على طول مضيق ماجلان و قناة بنما ، كما يتصل **بالمحيط الهندي** من خلال الممرات مثل: **أرخبيل مالايو** و **مضيق توريس** الموجود بين أستراليا و بابوا غينيا الجديدة وصولا **لمضيق ملقا.**

تسبق الحدود البرية حدود بحرية تشكلها البحار الهامشية للمحيط الهادي التي بإضافتها تصبح مساحته حوالي 180 مليون كيلومتر [6]مربع متمثلة : في بحر بيرينغ في الشمال و خليج كاليفورنيا في الشرق ، بحر روس في الجنوب أما غربا على سواحل أسيا فنجد: بحر أوخوتسك وبحر اليابان ، البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي ، بحر الفلبين ،بحر المرجان وبحر تسمان .

[1] Megan, Montemurno. "Where Did Our Ocean Names Come From? From Atlantic to Pacific, let's get real specific, 2022

[2] Prof. A. Balsubramanian, «OCEANOGRAPHY THE PACIFIC OCEAN», University of Mysore (Octobre 2016),.

[3] Prof. A. Balsubramanian, «OCEANOGRAPHY THE PACIFIC OCEAN», University of Mysore (Octobre 2016),.

[4] Prof. A. Balsubramanian, «OCEANOGRAPHY THE PACIFIC OCEAN», University of Mysore (Octobre 2016),.

[5] Prof. A. Balsubramanian, «OCEANOGRAPHY THE PACIFIC OCEAN», University of Mysore (Octobre 2016),.

[6] Prof. A. Balsubramanian, «OCEANOGRAPHY THE PACIFIC OCEAN», University of Mysore (Octobre 2016),

تقع في المحيط الهادي حوالي 25,000 -جزيرة[1]. مبعثرة على مختلف جوانبه . في الشمال نجد كل من **جزر ألوشيان، جزر الكوماندور، وجزر ها** . وفي غرب المحيط، **جزر الكورال، أرخبيل اليابان، جزر الفلبين، وجزر إندونيسيا**، و التي تعتبر أكبر مساحة مقارنة بالجزر الصغرى للمحيط الهادي في **منطقة أوقيانوسيا** .

تتركز الجزر الصغرى للمحيط الهادي **في جنوبه الغربي "جنوب خط الاستواء"** و التي تمتد من جزر **ماريانا الشمالية عند حدودها الشمالية الغربية ممتدة عبر منطقة ميكرونيزيا و غينيا الجديدة إلى كاليدونيا الجديدة و مملكة تونغا على طول حدها الجنوبي و بولونيزيا الفرنسية عند أقصى شرقها** ،تصل مساحتها إلى 31 مليون كلم مربع رغم أن 551.400 كلم مربع فقط تشكل مساحة اليابس .

كما يتوسط المحيط الهادي أبرز الممرات البحرية التي تربط الدول المطلة على سواحله و بين المحيط الأطلسي من الجهة الشرقية و المحيط الهندي من الجهة الغربية و التي تسهل مرور 50 بالمئة من التجارة العالمية، حيث تتمثل في مضيق ملقا و قناة بنما ما يساهم في تعزيز مكانة المحيط الهادي .

حيث يقع مضيق ملقا بين بين شبه جزيرة مالايو غرب ماليزيا وجزيرة سومطرة ، بين المياه الإقليمية للبلدين ماليزيا وإندونيسيا ، يمتد من بحر اندمان عبر مضيق سنغافورة إلى بحر الصين الجنوبي و هو طريق الشحن الرئيسي بين المحيط الهندي والمحيط الهادي . يضمن تسعة من أكثر عشرة موانئ بحرية ازدحاما في العالم ، مشكلا ثلث إجمالي التجارة العالمية بحوالي 60 % من التجارة البحرية العالمية ، 23.7 % من حجم التجارة العالمية البحرية سنة 2023 . يمر من خلال المضيق حوالي 30 % من جميع السلع المتداولة على مستوى العالم بحوالي 94.000 سفينة سنويا، (البروبان بنسبة 42 بالمئة ، السيارات 26 بالمئة ،الحمولة الجافة التي تشكل 23 بالمئة) سنة 2023. كما يعتبر مضيق ملقا أكبر نقطة عبور للنفط بما يقدر بـ 70 % من إجمالي تدفقات النفط سنويا و حوالي 23.7 مليون برميل يوميا في سنة 2023. حيث شكلت نسبة 45 %من حجم التجارة العالمية البحرية من نفس السنة . ارتفع إجمالي تدفقات النفط عبر ملقا بمقدار 1.8 مليون برميل في اليوم بين سنتي 2021 و 2023 ، وشكل المنتجون الرئيسيون لأوبك في الخليج العربي (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والعراق) ، الذين نقلوا ما يقرب من 60% من النفط الخام عبر مضيق ملقا في سنة 2023 .

كما يعد مضيق ملقا طريق عبور مهم للغاز الطبيعي المسال من الدول الإفريقية و الخليج العربي أبرزها قطر إلى دول شرق أسيا اليابان والصين وكوريا الجنوبية كأكبر مستوردي الغاز الطبيعي المسال في المنطقة. كما تعتبر محطة سنغافورة للغاز المسال (محطة جزيرة جورونغ للغاز الطبيعي المسال) واحدة من أكبر

[1] Prof. A. Balsubramanian, «OCEANOGRAPHY THE PACIFIC OCEAN», University of Mysore (Octobre 2016), .

عشر شركات في العالم كمركز للغاز الطبيعي المسال حيث تصل قدرتها إلى 5 مليون طن سنويا بعد مشروع التوسعة سنة2018 . أين يتم استقبال أكبر ناقلات الغاز الطبيعي المسال من مختلف الدول قبل إعادة تصديره إلى الأسواق الآسيوية.

في حين تربط قناة بنما المحيط الهادي ببحر الكاريبي و المحيط الأطلسي حيث يبلغ طولها 50 ميلا أي 80.4672 كيلومتر ، يمر من خلالها حوالي 6 بالمئة من التجارة و الشحن العالمية. مختصرة مسافة 8,000 ميل أي 12,874.752كيلومتر للسفن البحرية في حالة المرور بمضيق ماجلان أو كيب هورن أو ممر دريك في الطرف الجنوبي من أمريكا الجنوبية . بلغ حجم التجارة العالمية المنقولة بحرا عبر قناة بنما 2.16 %(طن) سنة 2023 ،كما تعتبر مفتاح للتجارة في الحاويات والتجارة في السيارات والحبوب والغاز الطبيعي المسال. تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المستخدم الرئيسي لقناة بنما بنسبة 72.2 % من حجم البضائع العابرة عبر القناة سنة 2023 . أما في المرتبة الثانية فتستحوذ الصين على 22.5 %من حجم البضائع العابرة عبر القناة ما يعادل 3% من صادراتها و 1.5 % من وارداتها و 1.7 % من اجمالي التجارة العالمية بالأطنان . كما تعد طريقا مهما للمنتجات النفطية والغاز الطبيعي المسال الذي ينتقل من ساحل الخليج الأمريكي إلى غرب أمريكا الجنوبية و آسيا . حيث قدر كل من النفط الخام و الغاز الطبيعي المسال و باقي المنتجات النفطية بنسبة 48 % من السلع التي عبرت القناة من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي (أكتوبر 2022 إلى سبتمبر 2023) . سنة 2023 تم نقل ما يقرب من 2.1 مليون برميل من النفط و السوائل الأخرى يوميا عبر القناة و أكثر من 2 مليون برميل في اليوم من المنتجات النفطية المكررة . نجد أيضا زيادة في صادرات سوائل الغاز الهيدروكربوني و خاصة غاز البروبان الذي طور انتاجه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية قطاع البتروكيماويات في دول أسيا . حيث بلغت صادرات الإيثان الأمريكية إلى الصين سنة 2023، أكثر من 200,000 برميل في اليوم بواسطة ناقلات الغاز الهيدروكربوني من ساحل الخليج الأمريكي إلى شرق أسيا عبر قناة بنما .

الخريطة رقم 01 : جغرافيا المحيط الهادي .[1]

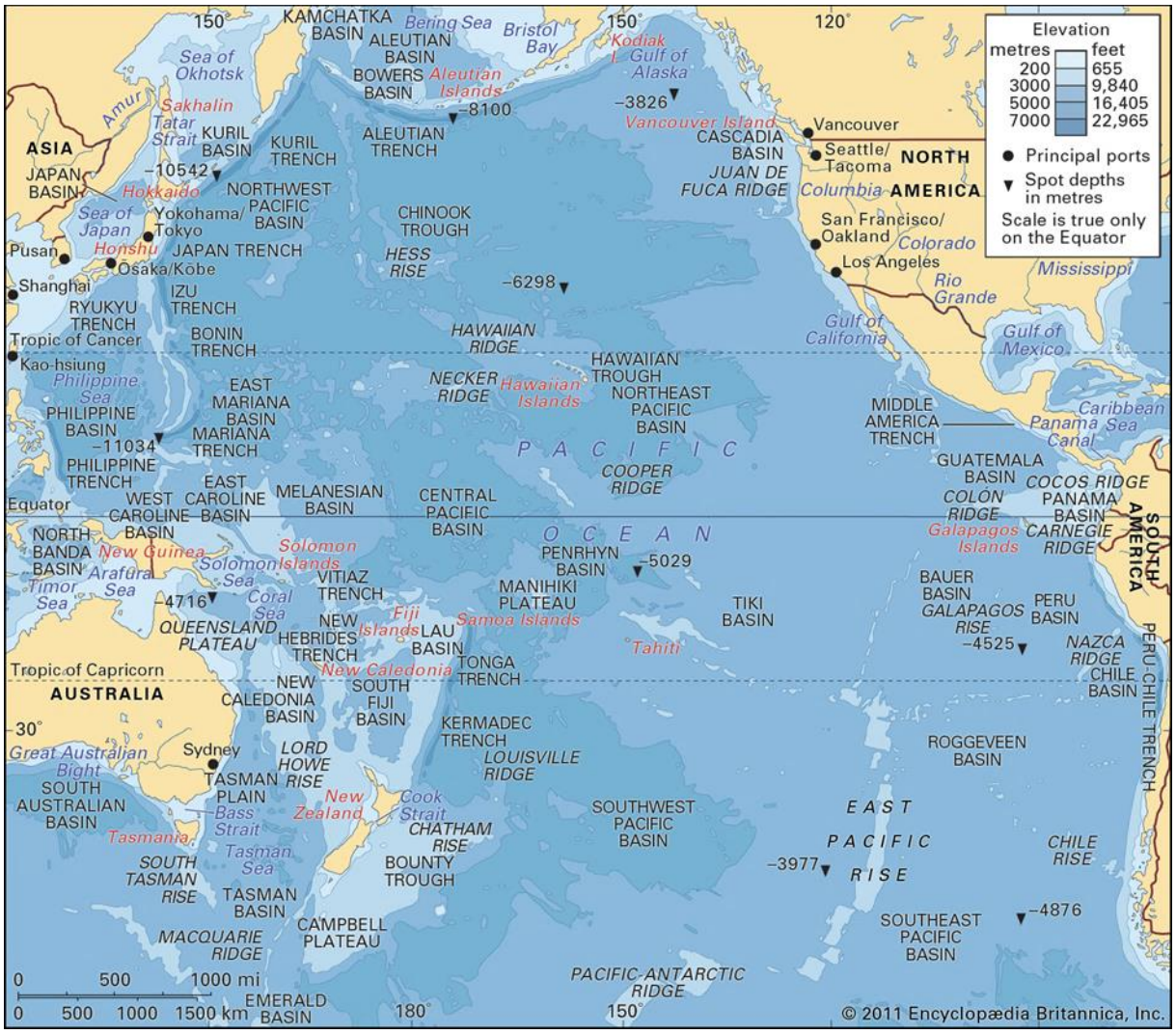

المطلب الثاني : الجذور التاريخية و التكون الثقافي و الطبيعي للجزر الصغرى في المحيط الهادي

[1] Encyclopædia Britannica, "Depth Contours and Submarine Features of the Pacific Ocean", *Britannica Image* https://cdn.britannica.com/14/3314-050-52C82811/depth-contours-Pacific-Ocean-submarine-features.jpg

أولاً: التقسيم الثقافي للجزر الصغرى في المحيط الهادي

كانت منطقة المحيط الهادي ، التي يشار إليها عادة باسم أوقيانوسيا ، مأهولة بموجات متعاقبة من المستوطنين في عصور ما قبل التاريخ . كان آخر هؤلاء مجموعة من الشعوب البحرية التي استوطنت جزر المحيط الهادي ، حيث اختلطت بالسكان السابقين في غينيا الجديدة و المناطق المجاورة ، بينما احتلت الجزر غير المأهولة في الغرب ، وصولا إلى هاواي في الشمال ، نيوزلندا في الجنوب و جزيرة استر في الجنوب الشرقي ، لم يكن المحيط الهادي بالنسبة لهم مجرد بحر تتناثر فيه الجزر بل " كان ***بحرا من الجزر***" وفقا لوصف الباحث **التونغي هاووفا (Hau'ofa)** 1994 ، و هو فضاء مترابط عبر شبكات القرابة و التبادل و التحالفات .

شرع الأوربيون الاهتمامَ بجزر المحيط الهادي خلال **القرن الثامن عشر** حيث صاغ الباحث الفرنسي **شارلدوبروس (Charles de Brosses)** سنة 1756 مصطلح **بولينيزيا** للإشارة إلى جزر المحيط الهادي الواقعة شرق أستراليا ، سعيا منه إقناع البلاط الفرنسي بتمويل استكشافها و استعمارها ، لقناعته بأنها غنية بالتوابل الثمينة ، التي كانت تعد من أكثر السلع قيمة في التجارة العالمية .

مع بداية **القرن التاسع عشر** ، شهد الفكر الأوروبي تحولا نحو تصنيف الشعوب بناء على العرق و المظهر الجسدي ، و هو ما انعكس في تقسيمات علماء الجغرافيا و المستكشفين . في **سنة 1813** ، اقترح كونراد مالت -برون (**Conrad Malte-Brun**) تقسيم المنطقة الأوقيانية إلى ثلاث مناطق : **غربية ووسطى، وشرقية** ، و هو تصنيف ناقشته جمعية الجغرافيا في باريس خلال ثلاثينات القرن نفسه .

في **سنة 1831** ، قدم **غريغوار لويس دوميني دو رنزي (Louis Domeny de Rienzi)** تقسيما جديدا للمنطقة حيث ابتكر مصطلح "**ميكرونيزيا** (الجزر الصغيرة) الغير المأهولة أذناك . كما ضم جزر كارولين و جيلبرت و مارشال إلى **بولينيزيا** ، بينما أبقى على **ماليزيا** و هو تصنيف سابق وضعه **رينيه – بريمفيرليسون (René-Primevère Lesson)** سنة **1826**.كما جمع أستراليا و كاليدونيا الجديدة و ماليكولو **Mallicolo** [1]تحت اسم إندامينيي ***Endaménie*** ، جعل غينيا الجديدة و جزر سليمان و نيو -أيرلندا(New-Ireland) [2] ونيو – بريطانيا (New- Britain)[3] ضمن **أوقيانوسيا الوسطى.**

في **جانفي 1832** ، قدم المستكشف **جول دومون دورفيل (Dumont d'Urville)** وضع تصنيفا جديدا استند فيه إلى ملاحظاته حول السكان ، بدلا من الاعتماد على الجغرافيا وحدها . حيث حافظ على تصنيف ماليزيا مع رسم حدود جديدة بين ميكرونيزيا و بولينيزيا ، مستبعدا بعض الجزر من المجموعة الأخيرة .كما

[1] ماليكولو Mallicolo : هي ثاني أكبر جزيرة في فانواتو و تقع في جنوب المحيط الهادي .

[2] نيو -أيرلندا(New-Ireland) : جزيرة تابعة لبابوا نيو غينيا الجديدة تقع شمالها ضمن أرخبيل بسمارك .

[3] نيو – بريطانيا (New- Britain) : أكبر جزيرة في أرخبيل بسمارك ، تقع جنوب شرق نيو-إيرلندا .

أضاف مصطلح ميلانيزيا (الجزر السوداء) للإشارة إلى موطن العرق الأسود ، ووسعه ليشمل أستراليا ، لكنه تصنيف أُلغي لاحقا . سرعان ما تبنى العلماء هذا التقسيم ، خاصة في أطالس مالت -برون منذ سنة 1835 ، ما أثر على التصنيف الثقافي الحديث للمحيط الهادي، الذي يُقسم إلى ثلاث مناطق رئيسية :

أولا **منطقة ميلانيزيا** (الجزر السوداء) تقع على جنوب خط الاستواء بين خطي 160° شرقا و 175° غربا و ما بين 20° جنوبا و 32° شمالا[1] و التي تضم كل من : بابوا غينيا الجديدة ، جزر سليمان ، فانواتو ، و جزر فيجي ، كاليدونيا الجديدة التي تعد إقليما عابرا للحدود الفرنسية .

تعد المنطقة واسعة المساحة ، إذ تضم أكبر الجزر في المحيط الهادي مما يجعلها الأكثر اكتظاظا بالسكان . وبذلك، فهي تعد الأكثر تنوعا من الناحية اللغوية و الثقافية و العرقية حيث تحتضن مئات اللغات الأصلية و المجتمعات المحلية ذات خلفيات متعددة .

ثانيا **منطقة ميكرونيزيا** (الجزر الصغيرة) تقع بين 10 ° شمالا و 24 °جنوبا و ما بين 136 ° شرقا إلى 15 ° غربا [2]، يدل إسمها على صغر حجم جزرها . تقع ما بين شمال ميلانيزيا و خط الاستواء إلى شرق الفليبين و جنوب جزر اليابان حيث تضم : بالاو ، فيدرالية ميكرونيزيا ، جزر مارشال ، كيريباس، ناورو إلى جانب الأقاليم التابعة للولايات المتحدة الأمريكية من غوام و جزر شمال ماريانا .

ثالثا **منطقة بولينيزيا** (الجزر الكثيرة) تقع وسط المحيط الهادي ما بين دائرتي 30 ° شمالا و 40° جنوبا ، بين خطي طول 110 ° غربا إلى 165° شرقا[3] و التي تضم : توفالو ، ساموا ، تونغا ، نويوي ، جزر كوك إلى جانب ساموا الأمريكية و بولونيزيا الفرنسية .

رغم ذلك ، لا تعد هذه التصنيفات حاسمة، إذ يكشف الواقع عن الروابط القوية بين مجتمعات المحيط الهادي ، سواء من حيث اللغة أو الدين أو النظم الاجتماعية ، مما يعكس التفاعل المستمر بين مختلف الثقافات في هذه المنطقة الواسعة . في تلك الفترات كان سكان الجزر يشيرون إلى موطنهم بأسماء الجزر الفردية إذا كانت صغيرة ، أو بأسماء القرى ، المناطق و المجموعات اللغوية في حالة الجزر الأكبر ، مما يبرز تعقيد و تنوع التسميات المحلية مقارنة بالتصنيفات الأوروبية .

[1] نور حسين فيضي، الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادئ، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2022.

[2] نور حسين فيضي، الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادئ ،أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2022.

[3] نور حسين فيضي، الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادئ" ، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2022.

- **الخريطة رقم 2** : التقسيمات الثقافية للجزر الصغرى في المحيط الهادي.[1]

[1] Joshua Meservey, "The Pacific Pivot: American Strategy in the Pacific Islands", The Heritage Foundation, October 19, 2022. : https://www.heritage.org/china/report/the-pacific-pivot-american-strategy-the-pacific-islands

ثانياً : طبيعة الجزر الصغـــــرى في المحيـــــط الهـــــــادي

تتنوع جزر المحيط الهادي وفقا لنشأتها و تكوينها الطبيعي ، ما أدى إلى تصنيفها ضمن أنماط جيولوجية رئيسية تؤثر على بنيتها الجغرافية و البيئية . حيث حدد الجغرافي ويليام توماس أربعة أنواع رئيسية [1]من الجزر : أولا ، نوعان من **الجزر العالية** و التي تتمثل في **جزر قارية عالية** و تشمل الجزر الواسعة في ميلانيزيا حيث تغلب عليها سلاسل جبلية وعرة و هضاب متقطعة و أودية داخلية شديدة الانحدار و قد أسهمت هذه التضاريس في تنوع المجتمعات اللغوية و السياسية نتيجة العزلة الطبيعية التي فرضتها.

الجزر البركانية العالية و التي تتمثل في جزر هاواي ، تاهيتي ، الماركيساس تتسم بتضاريس جبلية ذات منحدرات حادة ووديان عميقة ، غالبا ما تفتح على مناطق ساحلية مسطحة ، كما تحتوي على الموارد المائية العذبة ، رغم محدودية خصوبة تربتها البركانية .

أما **الجزر المنخفضة** فهناك نوعان ، تتشكل **الجزر المرجانية الحلقية** ، مثل جزر مارشال و كيريباس و توفالو ، من شعاب مرجانية تحيط ببحيرات داخلية . ما يجعلها منخفضة الارتفاع و عرضة للتغيرات البيئية مثل ارتفاع مستوى سطح البحر . تتراوح هذه التعقيدات الجيولوجية بين الجبال البركانية الشاهقة و التكوينات الصخرية المتشابكة و الجزر المرجانية المسطحة ، مما يمنح المنطقة أهمية جيو- إستراتيجية وبيئية .

رغم هذا التنوع الجيولوجي و التضاريسي ، لم تكن جزر المحيط الهادي معزولة تماما عن الهجرات البشرية . فقد استطاعت الموجات البشرية الأولى استكشاف هذه الجزر و استيطانها مستفيدة من مهاراتهم الملاحية المتقدمة ، حيث طور المستكشفون الأوائل تقنيات ملاحية متطورة ، مثل الاتجاهات عبر النجوم و مراقبة تيارات المحيط و الرياح الموسمية و الاستدلال بأنماط الطيور البحرية التي تشير إلى وجود اليابسة القريبة من خلال القوارب المتينة ذات الأشرعة المزدوجة و التي صممت لتحمل الرحلات الطويلة عبر المحيط .

[1] Cooke, Melinda W., Bunge, Frederica M., United States. Department of the Army, American University (Washington, D.C.). Foreign Area Studies, «Oceania, a regional study», Headquarters, Dept. of the Army, (1984),

ثالثاً: الهجرات الأولية و تأسيس المجتمعات في الجزر الصغرى بالمحيـــــــــط الهـــادي

مَيزت هذه الجغرافيا الفريدة جزر المحيط الهادي ، حيث شكلت الجزر بيئة ملائمة لانتقال المجموعات البشرية و استقرارها في مناطق مختلفة . و عليه ساهمت في تشكيل مسارات الهجرة البشرية ما أدى إلى استيطان مبكر امتد عبر أجزاء واسعة من المحيط الهادي ، و أسهم في بناء مجتمعات جديدة أثرت في النسيج الثقافي و التاريخي للمنطقة .

كانت أولى الهجرات إلى المنطقة من أسلاف النيغريتو الذين سكنوا جزءا من غينيا الجديدة و أراضي ماليزيا و إندونيسيا و الفلبين الحالية بين 70.000 و 50.000 قبل الميلاد[1] ، و شكلوا في ذلك الوقت أرضا واحدة " سوندا" و التي كانت أول مستوطنة عرفتها المنطقة . تلتها الهجرات الثانية من قبل أسلاف بابوا الذين جاءوا من جنوب شرق آسيا المنطقة في نفس الفترة الزمنية للسكان الأصليين من النيغريتو والسكان الأصليين الأستراليين 45.000-40.000 قبل الميلاد [2]حيث سكنوا أساسا كل من غينيا الجديدة و جزر بسمارك .

أما أبرز الهجرات التي شكلت المجتمعات الحالية فتتمثل في الهجرات الأسترونيزية التي انطلقت من تايوان و الفلبين إلى شمال غرب المحيط الهادي أي منطقة ميكرونيزيا مستقرين في كل من ماريانا و كارولينا و مارشال و جيلبيرت ، بين 3000 قبل الميلاد . كما سكنوا غرب المحيط الهادي من السواحل الشرقية لغينيا الجديدة ، و جزر بسمارك و جزر سليمان و فانواتو و كاليدونيا الجديدة و كذلك وسط المحيط الهادي من فيجي ، تونغا ، واليس ،فوتونا و ساموا و عليه اختلطت المجموعات الأستونيزية وراثيا و ثقافيا مع البابوا أثناء هجراتهم برز ذلك من خلال فترة انتشار فخار لابيتا و هو نوع من الأواني الفخارية المزخرفة التي استعملها الأستونزيون و التي أصبحت مؤشرا لتتبع توسع الأسترونيزين شرقا بين سنة 1300 قبل الميلاد ووصولهم 400 سنة قبل الميلاد[3] إلى ساموا و تونغا. في حين يعكس تلاشي استخدامه بين 500 ميلادي و 500 قبل الميلاد تطور أنماط الحياة و ظهور ثقافات جديدة منها الثقافة البولونيزية الأصلية حول كل من أرخبيل فيجي ، ساموا و تونغا .

سمحت تحركات أخرى من الأسترونيزين بالسيطرة على الجزر الغير مأهولة في ميكرونيزيا الغربية انطلاقا من الفلبين . كما نشأت تبادلات متنوعة بين الأسترونيزيين في شمال ميلانيزيا و أولئك الذين استقروا في ميكرونيزيا . تم اكمال المثلث البولونيزي بعد الهجرات التي استأنفت باتجاه جزر اوسترال **Austral Islands**

[1] Esnault, Olivier, «UNE HISTOIRE DE L'OCÉANIE», Direction générale de l'éducation et des enseignements Ministère de l'Éducation Polynésie française, MEA-DGEE, (2022),

[2] Esnault, Olivier, «UNE HISTOIRE DE L'OCÉANIE», Direction générale de l'éducation et des enseignements Ministère de l'Éducation Polynésie française, MEA-DGEE, (2022),

[3] Argounès, F., Mohamed-Gaillard, S., & Vacher, L. (2021). Atlas de l'Océanie (M. Marie, Cartographer). Atlas Monde.

[1] و جزر ماركيز Marquesas Islands [2] و جزر المجتمع Society Islands[3] بين القرنين الخامس و السادس للميلاد و هاواي في القرن الثامن [4]، في حين استوطنوا نيوزلندا و جزيرة استر في القرن الثالث عشر . يضم المثلث البولونيزي جزرا مأهولة تمتد على أكثر من 25 مليون كيلومتر مربع[5] . حيث تعود قدرة الربط بين هذه الجزر الى ارتكاز الهجرات و التوسعات على تقنيات الملاحة المتقدمة جدا ما جعل مختلف الجزر تبدو و كأنها مساحة متصلة ببعضها البعض .

و عليه تعد أوقيانوسيا موطنا لحوالي 1500 لغة تنتمي إلى ثلاث عائلات لغوية رئيسية : الأسترالية ، البابوية و الأسترونيزية التي ظهرت نتيجة لموجات الاستيطان المختلفة في الجزر . في أستراليا ، تسمانيا و جزر مضيق توريس ، تم توثيق حوالي 250 لغة استرالية و التي تعتبر معظمها إما منقرضة أو مهددة بالزوال .

في حين يبلغ عدد اللغات البابوية 839 في غينيا الجديدة[6] و هي من بقايا أولى موجات الاستيطان ، مما يجعلها أقدم اللغات المتحدث بها في المنطقة. في الجانب لآخر ظهرت 450 لغة أسترونيزية[7] نتيجة لموجة الاستيطان الثانية التي بدأت حوالي 1500 قبل الميلاد .

و عليه تعاني المنطقة من تجزئة لغوية كبيرة خاصة ميلانيزيا حيث تستخدم 110 لغة في فانواتو[8] و 74 في جزر سليمان [9] و 28 في كاليدونيا الجديدة [10] و على الرغم من امتداد جزر بولينيزيا على مساحة شاسعة من المحيط إلا أن لغاتها تتسم بوحدة اللغوية النسبية ، مما يسهل التفاهم المتبادل بين متحادثيها .كما أن القدرة على قطع مسافات طويلة بحرا أسهمت في ظهور لغات بولونيزية داخل جزر ميلانيزيا أيضا ، على سبيل المثال تعد لغة فاغا أوفيا **Fega Uvea** و هي لغة بولونيزية واحدة من لغتين محكيتين في اتول اوفيا **Atoll Ofia** كاليدونيا الجديدة حيث يعود أصلها إلى الهجرة من فوتونا في القرن الثامن عشر و تشمل الأمثلة

[1] جزر اوسترال Austral Islands : مجموعة جزر تقع في جنوب بولينيزيا الفرنسية .

[2] جزر ماركيز Marquesas Islands : هي أرخبيل بركاني يقع في شمال شرق بولينيزيا الفرنسية .

[3] جزر المجتمع Society Islands : هي أرخبيل يقع في بولينيزيا الفرنسية .

[4] Argounès, F., Mohamed-Gaillard, S., & Vacher, L. (2021). Atlas de l'Océanie (M. Marie, Cartographer). Atlas Monde

[5] Atlas de l'Océanie , les grands airs linguistiques ,

[6] All You Need to Know About the Languages of Papua New Guinea

Mark Blackwood , https://thewordpoint.com/blog/all-you-need-to-know-about-the-languages-of-papua-new-guinea

[7] Argounès, F., Mohamed-Gaillard, S., & Vacher, L. (2021). Atlas de l'Océanie (M. Marie, Cartographer). Atlas Monde.

[8] Lynch, John. *Pacific Languages: An Introduction*. Honolulu: University of Hawai'i Press, 1998. 380 pages. Available online: https://kir.oer4pacific.org

[9] Lynch, John. *Pacific Languages: An Introduction*. Honolulu: University of Hawai'i Press, 1998. 380 pages. Available online: https://kir.oer4pacific.org

[10] Argounès, F., Mohamed-Gaillard, S., & Vacher, L. (2021). Atlas de l'Océanie (M. Marie, Cartographer). Atlas Monde

الأخرى جزر تيكوبيا **Tikouepa** وانطا **Anta** جزر سليمان و نوكو أورو **Nuku Oro** ولايات ميكرونيزيا الفيديرالية .

تعكس اللغات الأسترونيزية المنتشرة في ميلانيزيا و ميكرونيزيا و بولينيزيا وجود مجتمع لغوي مشترك ما يشير إلى التقسيمات الجغرافية التي وضعها الباحثون في القرن التاسع عشر ليست ثابتة بل تقع ضمن استمرارية ثقافية و لغوية . و مع دخول الأوروبيين إلى المحيط الهادي انتشرت اللغات الهندو – أوروبية بفعل الاستعمار ، كما ظهرت لغات تواصلية هجينة مثل توك بيسين **Tok Pisin** في بابوا غينيا الجديدة و بيسلاما **Bislama** في فانواتـــــــــو .

المبحث الثاني : الجزر الصغرى في المحيط الهادي في إطار السيطرة الغربية و التنافس الدولي

المطلب الأول : الاستكشافات الأوروبية للجزر الصغرى في المحيط الهادي

مع بداية القرن السادس عشر ، كانت **البرتغال** قد بسطت نفوذها في جزر الهند الشرقية وأسست مراكز تجارية في ملقا و شبه جزيرة مالايو Malay peninsula و جزر الملوك Maluku Islands و غيرها .حيث وصلت إليها مرورا برأس الرجاء الصالح و المحيط الهندي ، مما جعلها أول قوة أوروبية تقترب من المحيط الهادي .

في المقابل ، سعت **إسبانيا** لإيجاد مسارات بديلة لمنافسة البرتغال ، مدفوعة برغبة في استكشاف أراضي جديدة . كان الاعتقاد السائد بوجود قارة جنوبية غير مكتشفة يمنح الاستكشاف بعدا جغرافيا و غموضا ما دفع المغامرين للبحث عنها . كان كريستوفر كولومبوس و ماجلان من بين هؤلاء المستكشفين الذين سعوا للوصول إلى جزر الهند الشرقية عَبْر طرق غير تقليدية .

عَبَر ماجلان المحيط الهادي مرورا بجنوب أمريكا الجنوبية ، ووصل إلى الفليبين حيث لقي مصرعه .رغم فشل الإسبان في السيطرة على جزر الهند الشرقية إلا أنهم فرضوا وجودهم في الفلبين منذ سنة 1565 ، و ارتبطت هذه المستعمرة بإسبانيا عبر طريق بحري يعبر المحيط الهادي وصولا إلى المكسيك ، ثم إلى الكاريبي فإسبانيا ، مما أرسى الأساس لهيمنتهم في المنطق خلال **القرن السادس عشر**.

في بداية **القرن السابع عشر** ، شهدت منطقة المحيط الهادي تحولات جديدة مع دخول الهولنديين على خط الاستكشاف و التجارة بحلول سنة 1602. حل **الهولنديون** محل البرتغاليين في جزر الهند الشرقية ، لكنهم لم يسعوا وراء المجد الديني أو الأراضي الواسعة كما فعل الإسبان و البرتغال ، بل ركزوا على التجارة و المكاسب الاقتصادية . استكشف البحارة الهولنديون شمال أستراليا و جنوب غينيا الجديدة ، و ساهمت رحلاتهم في رسم خريطة للسواحل الشمالية و الغربية لأستراليا التي أطلقوا عليها نيو-هولندا .

و في سنة 1642 ، قام الكابتن أبيل تاسمان **(Abel Tasman)** بجولة بحرية استكشافية ، حيث أبحر حول الساحل الجنوبي لأستراليا و اكتشف جزيرة تاسمانيا ، ثم استكمل رحلته نحو نيوزيلندا و تونغا و أجزاء من فيجي .كانت اكتشافاته الأكثر شمولا حتى ذلك الوقت ، و أحدثت تحولا في فهم جغرافيا المحيط الهادي مع ذلك لم يواصل الهولنديون نشاطهم الاستكشافي بنفس الزخم و فضلوا التركيز على تجارتهم . و لم يتم اكتشاف جديد حتى أوائل **القرن الثامن عشر** عندما أبحر الأدميرال جاكوب روجيفين **(Jakob Roggeveen)**، مكتشفا جزر ايستر و ساموا ، لكن محاولاته لم تلق تقديرا من بلاده التي اتهمته بالتعدي على احتكار شركة الهند الشرقية الهولندية مما أوقف جهود الهولنديين في الاستكشاف .

مع **منتصف القرن الثامن عشر** ، بدأ البريطانيون و الفرنسيون في تكثيف استكشافاتهم ، حيث تحول علم جغرافيا و أوقيانوسيا من كونه مجرد تخمين إلى علم دقيق . و بين سنتي 1764 و 1769 ، أبحر القباطنة الإنجليز جون بايرون **(John Byron)** و صموئيل و اليس **(Samuel Wallis)** و فيليب كارتريت **(Philip Carteret)** عبر المحيط الهادي .فكان واليس أول من اكتشف تاهيتي ، بينما أبحر كارتريت فوق مساحات شاسعة ، مما أسهم في استبعاد العديد من المناطق كأماكن محتملة لوجود القارة الجنوبية .

من الجانب الفرنسي ، سعى لويس أنطوان دي بوغانفيل **(Louis-Antoine de Bougainville)** لاستعادة الهيبة الفرنسية من خلال رحلة استكشافية طاف فيها العالم ، مكتشفا جزر ساموا و جزر نيوهبردس و غينيا الجديدة ، مضيفا إنجازات كبيرة إلى السجل الاستكشافي الفرنسي .

إلا أن التحول الحقيقي جاء مع الكابتن جيمس كوك **(James Cook)** ، الذي كان أعظم مستكشفي المحيط الهادي في **القرن الثامن عشر**. قاد كوك ثلاث رحلات بين 1768 و 1779 ، حيث رسم خرائط دقيقة ، واستكشف جزر المجتمع ، و سواحل نيوزلندا و أستراليا ، و اقترب من القارة القطبية الجنوبية ، مستكشفا جزر جديدة في المحيط الهادي مثل نيوي ، و كاليدونيا الجديدة .

وفي رحلته الأخيرة، اتجه شمالا للاستكشاف ،إذ لم يعد هناك الكثير من الأراضي الغير المعروفة ، و أصبحت الجغرافيا أكثر دقة . و هكذا ، تحولت النظرة إلى المحيط الهادي من كونه عالما غامضا إلى خريطة واضحة المعالم ، بعد قرون من الرحلات التي غيرت موازين القوى و فتحت آفاقا جديدة أمام الأوروبيين .

و **قبل منتصف القرن التاسع عشر** ، تفردت كل من إسبانيا و هولندا بالمنطقة حيث سيطرت إسبانيا على غوام و ماريانا ، كما ادعت الملكية على جزر من ميكرونيزيا دون فرض سيطرة فعلية . في المقابل أعلن الهولنديون سيادتهم على غرب غينيا الجديدة سنة 1828 ، لكنهم لم ينشئوا إدارة دائمة إلا بعد سبعين سنة .و في سنة 1788 أسست بريطانيا مستعمرتها العقابية في أستراليا و توسعت تدريجيا وصولا إلى نيوزيلندا ، التي أصبحت مستعمرة منفصلة سنة 1841 .رغم ضغط كل أستراليا و نيوزيلندا على بريطانيا لتوسيع استعمارها في المحيط الهادي لكنها صمدت على الرفض مما سمح لفرنسا و ألمانيا بالتوسع في المنطقة .

فبحلول **منتصف القرن التاسع عشر**، بدأت فرنسا بتأسيس وجودها الاستعماري عبر إعلان سيادتها على ماركيساس و تاهيتي سنة 1842 ، و توسعت لاحقا إلى كاليدونيا الجديدة سنة 1853 في المقابل ، بدأت ألمانيا في التوسع سنة 1884 بضم شمال شرق غينيا الجديدة و أرخبيل بسمارك ، ثم أعلنت سيادتها على جزر مارشال سنة 1885 .

أما بحلول **أواخر القرن التاسع عشر** ، بدأت بريطانيا تتخذ خطوات لحماية مصالحها ، فاستولت على فيجي سنة 1874 و أعلنت الحماية على العديد من الجزر مثل جزر كوك و سليمان . في الوقت نفسه دخلت الولايات المتحدة الأمريكية المحيط الهادي بضم هاواي 1898 ، و بعد الحرب الإسبانية الأمريكية استولت على الفلبين و غوام سنة 1898 بموجب معاهدة باريس التي وقعت في 10 ديسمبر من نفس السنة .

و في سنة 1900 ، تم تقسيم جزر المحيط الهادي بين القوى الاستعمارية الكبرى حيث سيطرت بريطانيا و فرنسا و ألمانيا و هولندا و أستراليا و نيوزيلندا و الولايات المتحدة الأمريكية على معظم الأراضي ، بينما خرجت إسبانيا من المشهد الاستعماري .

المطلب الثاني : الاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية في الجزر الصغرى في المحيط الهادي

دفع هذا التوسع الاستعماري إلى ترسيخ المصالح التجارية للدول الكبرى في المنطقة، حيث لم يترددوا في الاستغلال المكثف لمواردها الطبيعية . شكلت الزراعة النشاط الاقتصادي الأبرز ، إذ تم تحويل مساحات شاسعة من الأراضي إلى مزارع تجارية مخصصة لإنتاج محاصيل نقدية ذات طلب عالمي مرتفع مثل **جوز الهند** لإنتاج **الكوبرا** و **السكر** و **القهوة** و **الكاكاو** و **الفانيليا** و **القطن** و **المطاط** حيث اختلفت أنماط الاستغلال من منطقة لأخرى ، فبينما تركزت زراعة المطاط بشكل رئيسي في **غينيا الجديدة** شهدت **فيجي** **زراعة القطن** لفترة معينة خلال الحرب الأهلية الأمريكية[1] ، بعدما توقفت صادرات القطن من الولايات الجنوبية في الولايات المتحدة ، ما دفع الصناعات النسيجية إلى البحث عن مصادر بديلة .

كانت زراعة جوز الهند و إنتاج الكوبرا الأكثر استدامة و انتشارا ، فقد اعتمدت العديد من الشركات التجارية الكبرى عليها كمصدر رئيسي للزيوت و المنتجات الصناعية . أدى الطلب المتزايد على هذه المحاصيل إلى استغلال مكثف للأيدي العاملة المحلية و المستوردة ، خاصة من جزر أخرى و مناطق بعيدة مثل آسيا ، حيث تم جلب العمال بعقود عمل غالبا ما كانت غير عادلة .

إلى جانب المزارعين الأفراد، لعبت الشركات التجارية الكبرى دورا حاسما في احتكار الإنتاج و التصدير، حيث برزت شركة **Godeffroy & sohn** الألمانية سنة 1855[2] كأوائل الشركات التي سيطرت على تجارة الكوبرا من خلال الاستحواذ على مزارع واسعة في جزر ساموا و التي انهارت لاحقا لتحل محلها شركات ألمانية

[1] Cooke, Melinda W., Bunge, Frederica M., United States. Department of the Army, American University (Washington, D.C.). Foreign Area Studies, «Oceania, a regional study», Headquarters, Dept. of the Army, (1984),

[2] German-Pacific relations: the precolonial period: https://www.tepapa.govt.nz/german-pacific-relations-the-precolonial-period

أخرى لفترة قصيرة ، قبل أن تهيمن المصالح الأسترالية و النيوزيلندية [1] على السوق حيث تمركزت التجارة في مدن مثل أوكلاند و سيدني ، و أصبحت هذه المراكز المالية مسؤولة عن إدارة و تمويل عمليات الاستغلال الزراعي، و التحكم في أسعار المنتجات و اتجاهات التصدير ،مما عزز النفوذ الاستعماري في المحيط الهادي .

في سياق آخر ، مثلت الجزر محطات حيوية لصائدي الفقمة و الحيتان و تُجار الفراء للحصول على الإمدادات المائية العذبة ؛ و سرعان ما أصبحت مركزا للاهتمام بعد اكتشاف المناطق الغنية بالحيتان التي تُستغل لزيتها المستخدم في صناعة الصابون و وسائل الإضاءة.

فبحلول **عشرينيات القرن التاسع عشر** بدأت الصناعة في مجال صيد الحيتان بمشاركة كل من البريطانيين و الأمريكيين ، التي أصبحت تحت سيطرة المصالح الأمريكية من خلال منطقة نيوانجلاند **New england** [2]، خاصة من نانتوكيت **Nantucket** و نيوبيدفورد **New bedford** حيث شهدت الصناعة نموا سريعا بأكثر من 700 سفينة أمريكية [3] متصدرة هذا المجال .

كانت **هاواي** و **تاهيتي** و **جزر الماركيز** من أوائل المناطق التي تأثرت بهذه التجارة في بولينيزيا ، حيث أصبحت موانئها محطات رئيسية للسفن القادمة للبحث عن الحيتان و الحصول على الإمدادات كون رحلات الصيد تستمر لعدة سنوات . في حين أصبحت بونابي **Pohnpei** و كوسراي **Kosrae** الوجهتين مفضلتين في ميكرونيزيا .

اشتهرت في المنطقة ثلاثة موانئ على وجه الخصوص بتقديم هذه الخدمات للبحارة ، **هونولولو** في هاواي ، و **بابيتي** في تاهيتي ، و **كورورايكا** في نيوزيلندا . فرغم تراجع صيد الحيتان في فترة من الفترات استمرت هونولولو و بابيتي في الازدهار . حيث تحولتا إلى مراكز تجارية رئيسية في المحيط الهادي ، بفضل اقتصادهما المتنوع و موقعهما الاستراتيجي فأصبحت تاهيتي على سبيل المثال ، مركزا رئيسيا لإنتاج لحم الخنزير المملح الذي كان يستخدم لتزويد مستعمرة نيو ساوث ويلز بالمؤن .

أدت هذه الاقتصادات القائمة على الاستغلال إلى تواصل مستمر و أحيانا دائم بين سكان المنطقة و الأوروبيين .كما أدخلت العمل المأجور إلى الجزر و أثرت على بيئتها و ساهمت في انتشار المنتجات المصنعة

[1] Cooke, Melinda W., Bunge, Frederica M., United States. Department of the Army, American University (Washington, D.C.). Foreign Area Studies, «Oceania, a regional study», Headquarters, Dept. of the Army, (1984),

[2] نيوإنجلاند (New England) : هي منطقة في شمال شرق الولايات المتحدة ، تضم ست ولايات : ماساتشوستس (مدينة نيوبيدفورد New bedford) ، كونيتيكت ، رود آيلاند ،نيوهامبشير، فيرمونت، و ماين .

[3] Cooke, Melinda W., Bunge, Frederica M., United States. Department of the Army, American University (Washington, D.C.). Foreign Area Studies, «Oceania, a regional study», Headquarters, Dept. of the Army, (1984),

مما أدى في تغير أسلوب حياة سكانها . ما هيئ المنطقة كساحة صراع في الحربين العالميتين و ذلك في ظل التنافس المستمر في المحيط الهادي .

المطلب الثالث : الجزر الصغرى في المحيط الهادي بين تنافس القوى في الحربين العالميتين

أولاً : الحرب العالمية الأولى

تناولت الفترة الممتدة من مطلع القرن العشرين حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى حالة السكون النسبي في جزر المحيط الهادي ، مع التواجد الأوروبي في المنطقة خاصة بريطانيا و ألمانيا مع توسع المزارعين الأوروبيين في الأراضي الزراعية و تعزيز الوجود التبشيري . إلى جانب اعتماد السكان الأصليين على الواردات الغربية و تزايد اندماجهم في الاقتصاد العالمي مما ساهم في ترسيخ الهيمنة الاستعمارية .

امتدت الحرب العالمية الأولى إلى المحيط الهادي حيث واجهت القوى الاستعمارية البريطانية و الفرنسية و اليابانية ألمانيا من خلال عمليات عسكرية محدودة . أدت التطورات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى إلى تحول جذري في التوازنات الاستعمارية داخل المحيط الهادي . فقد شكل انسحاب ألمانيا من المنطقة و توسع نفوذ اليابان تحولا استراتيجيا ، حيث كانت الدولة الغير الغربية الوحيدة التي نجحت في التوسع في المنطقة .

بدأ التوسع الياباني مع اندلاع الحرب العالمية الأولى عندما احتلت القوات البحرية اليابانية جزر ميكرونيزيا التي كانت مستعمرات ألمانية سابقا. و بموجب تفويض من الفئة "ج" لعصبة الأمم سنة 1921 [1] أصبحت جزر مارشال و جزر كارولين بما فيها بالاو تحت الإدارة المدنية اليابانية [2] ، و من خلالها عززت وجودها العسكري و السياسي في المحيط الهادي بفضل سياستها الاستعمارية التي تميزت بإنشاء مستوطنات و تطوير الجزر اقتصاديا و العمل على دمج السكان الأصليين من خلال نشر الثقافة و اللغة اليابانية .

أما جنوب – جنوب المحيط الهادي و بموجب تفويض من عصبة الأمم تولت المملكة المتحدة و أستراليا و نيوزلندا إدارة ناورو التي كانت محمية ألمانية منذ سنة 1888.[3] و من تم عهدت المملكة المتحدة الوصاية على ساموا الألمانية سابقا لنيوزيلندا، بينما كانت منذ سنة 1901 على وصاية جزر كوك و نيوي ثم أضيفت لها سنة 1920 ثم جزر توكيلاو سنة 1925 . بينما مُنحت أستراليا الوصاية على الربع الشمالي الشرقي من

[1] Christopher R. Alexander, «The Historical Development of International Criminal Law and Its Influence on the Prosecution of War Crimes», New Zealand Yearbook of International Law, Hors Série Volume I, 2001, Alexander.pdf

[2] Christopher R. Alexander, «The Historical Development of International Criminal Law and Its Influence on the Prosecution of War Crimes», New Zealand Yearbook of International Law, Hors Série Volume I, 2001, Alexander.pdf

[3] Fairbairn, Te'o I.J., Morrison, Charles E., Baker, Richard W., Groves, Sheree A., «Pacific Islands 1991», Honolulu, HI : International Relations Program, East-West Center, (1991),PacificIslands1991[pdfa].PDF

غينيا الجديدة التي كانت قد حصلت بالفعل على وصايته منذ 1906 و أضيفت إليها رسميا سنة 1920 إلى جانب جزيرة ناورو و بوغانفيل. و عليه مارست أستراليا نفوذها في غينيا الجديدة و ميلانيزيا بينما كانت نيوزلندا مسؤولة على بولينيزيا، نتيجة سياسة المملكة المتحدة التي تمثلت في تفويض مسؤولياتها الإدارية في المنطقة لمستعمراتها ذاتية الحكم أستراليا و نيوزلندا التي تشرف على مستعمراتها التابعة : غينيا الجديدة، ناورو،ساموا الغربية، توكيلاو، نييوي .

في حين احتفظت فرنسا بممتلكاتها في بولينيزيا الفرنسية، كاليدونيا الجديدة ، واليس الصغيرة و فوتونا التي تم دمجها مع واليس لأغراض إدارية في سنة 1909 .[1]

ثانياً : الحرب العالمية الثانية

في ظل الحرب العالمية الثانية توجهت اليابان إلى تعزيز نفوذها في منطقة آسيا و المحيط الهادي بدلا من التوسع في سيبيريا بعد الهزيمة سنة 1939 . و بحلول 1941سيطرت على الساحل الصيني و الهند الصينية الفرنسية (الفيتنام) [2].

كانت حادثة بيرل هاربور في ديسمبر 1941 فتيل الحرب العالمية الثانية في المنطقة فبعد الهجوم الياباني المفاجئ على القاعدة الأمريكية (بيرل هاربور- هاواي) أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب حلفاءها الحرب على اليابان في المحيط الهادي . بحلول سنة 1942 ، سيطرت اليابان على جميع مناطق جنوب شرق أسيا ، بما في ذلك : بورما ، ماليزيا البريطانية ، إندونيسيا الهولندية ، الفليبين الأمريكية ، شمال غينيا الجديدة ، شمال جرز سليمان بالإضافة إلى جزر ويك ، غوام ، نارو و جزر غيلبرت . و عليه أصبحت ميكرونيزيا بالكامل تحت السيطرة اليابانية ، إذ كانت بقية منطقة ميكرونيزيا تحت نفوذها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى . و في نفس السنة توسع الخطر الياباني ليستولي على جزيرتي أتو وكيسكا في أرخبيل أولشيان التابع للولايات المتحدة الأمريكية .[3]

شهدت الحرب معارك بحرية و برية حاسمة مثل معركة ميدواي الجوية و البحرية سنة 1942 التي تعتبر أول انتكاسة حقيقة للتقدم الياباني ، تلتها معركة غوادالكانال الطويلة بين أوت 1942 و فيفري 1943، التي منها بدأ ميزان القوى ينقلب لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتمدت استراتيجية "**القفز بين**

[1] Cooke, Melinda W., Bunge, Frederica M., United States. Department of the Army, American University (Washington, D.C.). Foreign Area Studies, «Oceania, a regional study», Headquarters, Dept. of the Army, (1984),oceania study_1.pdf

[2] Esnault, Olivier, «UNE HISTOIRE DE L'OCÉANIE», Direction générale de l'éducation et des enseignements Ministère de l'Éducation Polynésie française, MEA-DGEE, (2022),

[3] جزيرة أتو وكيسكا : تقع في أرخبيل ألوتيان و هول سلسلة من الجزر البركانية تمتد بين ألاسكا و روسيا .

الجزر" [1] التي بدأت من خلالها استعادة الجزر واحدة تلو الأخرى . فبحلول 1943 استعاد الأمريكيون معظم الجزر في المنطقة منها جزر سليمان ، غيلبيرت ،مارشال و الجزء الجنوبي من جزر أولشيان . كما استعادت كل من غينيا الجديدة ، الفلبين و جزر ماريانا في سنتي 1944و1945 .

سنة 1945 أعيد النظر في الخطة الأمريكية في المنطقة بناءاً على ثلاث عوامل : استسلام ألمانيا ، احتمالية تدخل الاتحاد السوفياتي في اليابان بعد اقترابها من شمال كوريا ، و تطوير الولايات المتحدة الأمريكية السلاح النووي الذي كان له دور حاسم في جر اليابان للاستسلام بإلقاء قنبلتين نوويتين على هيروشيما في 6أوت 1945 و ناغازاكي في 9 أوت 1945 .

بعد هزيمة اليابان ، كانت الولايات المتحدة هي المنتصر الأكبر حيث أعادت سيطرتها على الجزر و بسطت نفوذها في المنطقة إلى جانب القوى الاستعمارية الأخرى ، لكن هذه التجربة غيرت العلاقة بين المستعمرات و القوى المستعمرة .

أدى ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كلاعب رئيسي إلى إعادة تشكيل النظام الجيوسياسي للمنطقة ، خاصة مع استخدامها بعض الجزر كقواعد عسكرية و مواقع تجارب نووية ،كما أظهرت القدرة الغير مسبوقة على التحكم في الممرات البحرية و الجزر الاستراتيجية. حيث سعت إلى احتواء المد الشيوعي في سياق الحرب الباردة من خلال دمج جزر ماريانا و غوام و بالاو في المنظومة العسكرية الأمريكية ، لتشكل خط احتواء ثان خلف الخط الأول المكون من الفلبين ، التايوان (منذ1949) ، القاعدة العسكرية في أوكيناوا اليابان و كوريا الجنوبية .

أدى هذا إلى تراجع النفوذ الأوروبي فالتواجد العسكري الأمريكي أدى إلى تحول جذري في اقتصاد المنطقة من خلال إدخال نماذج جديدة من العمل و البنى التحتية ، إلا أن ذلك جاء على حساب الاستقلال السياسي و الثقافة المحلية لسكان الجزر . في الجانب الآخر استعادت بعض القوى الاستعمارية مثل بريطانيا و فرنسا سيطرتها على مستعمراتها السابقة بعد الحرب و التي استغلتها كمراكز للتجارب النووية في ظل سباق التسلح النووي .

كانت جزر المحيط الهادي ، خاصة جزر مارشال و أرخبيل بولينيزيا الفرنسية ، أحد المراكز الرئيسية للتجارب النووية التي أجرتها كل من الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة و فرنسا ، إذ شهدت هذه المنطقة

[1] Cooke, Melinda W., Bunge, Frederica M., United States. Department of the Army, American University (Washington, D.C.). Foreign Area Studies, «Oceania, a regional study», Headquarters, Dept. of the Army, (1984),Oceania study_1.pdf

أكثر من 300 تجربة [1] بين سنتي 1946 و1996 . كانت الولايات المتحدة أولى القوى التي استغلت هذه الجزر غير المأهولة و التي أخليت من سكانها ، حيث أجرت أكثر من 100 تجربة نووية [2] في أتول بيكيني و إنيويتوك بجزر مارشال بين سنتي 1946 و 1962. كذلك قامت المملكة المتحدة بتنفيذ 45 تجربة نووية [3] في عدة مواقع من بينها جزر **مونتيبيلوInsulae Montebello** الواقعة شمال غرب أستراليا ، و منطقة مارالينغا الصحراوية **Maralinga Desertica** . من جانبها ، أطلقت فرنسا حملة تجاربها النووية من خلال مركز التجارب النووية (CEP) في المحيط الهادي في بولينيزيا الفرنسية حيث أجرت 193 تجربة بين سنتي 1966 و 1996 .

لم تكن لهذه التجارب تأثيرات عسكرية أو سياسية فحسب بل كانت لها انعكاسات خطيرة على السكان الأصليين و البيئة البحرية . تسببت التجارب الجوية و التحت أرضية في تلوث الإشعاعي واسع النطاق ، امتد ليشمل أقاليم واسعة من المحيط الهادي ، متسببا في أضرار صحية كارثية للسكان المحليين . في حالة جزر مارشال ، تم اجلاء سكان أتول بيكيني قسرا في سنة 1946 لتوفير موقع التجارب ، لكنهم لم يتمكنوا من العودة بسبب المستويات العالية من التلوث الاشعاعي . كما تعرض سكان أرخبيل بولينيزيا الفرنسية لمخاطر مماثلة ، حيث أظهرت الدراسات ارتفاع معدلات الإصابة بأمراض مرتبطة بالإشعاع مثل السرطان و الاضطرابات الوراثية . واجهت القوى النووية لسنوات طويلة هذه الاتهامات بإنكار مسؤوليتها عن هذه التداعيات ، مما أدى إلى احتجاجات متزايدة في المنطقة و خارجهـــــــــــــــــــــــــــــــا .

المبحث الثالث : الكيان السياسي للجزر الصغرى في المحيط الهادي و انخراطها في النظام الدولي.

المطلب الأول : استقلال الجزر الصغرى في المحيط الهادي

خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، شهدت المنطقة تحولات جذرية في إطار حركة إنهاء الاستقلال العالمية التي امتدت لما يقارب الثلاثين سنة . و قد جاءت هذه التحولات كنتيجة مباشرة لتغيير السياسيات الاستعمارية التقليدية . إذ بدأت القوى الاستعمارية بإعادة النظر في مصالحها و استراتيجياتها في المنطقة فعلى سبيل المثال ، أظهرت فرنسا رغبة واضحة في الاحتفاظ بحضورها في المحيط الهادي ، بينما لم تعد بريطانيا ترى مصلحة اقتصادية حقيقية في البقاء ، فبادرت إلى إعادة ترتيب أوضاع مستعمراتها ،

[1] Esnault, Olivier, «UNE HISTOIRE DE L'OCÉANIE», Direction générale de l'éducation et des enseignements Ministère de l'Éducation Polynésie française, MEA-DGEE, (2022),

[2] Esnault, Olivier, «UNE HISTOIRE DE L'OCÉANIE», Direction générale de l'éducation et des enseignements Ministère de l'Éducation Polynésie française, MEA-DGEE, (2022),

[3] Esnault, Olivier, «UNE HISTOIRE DE L'OCÉANIE», Direction générale de l'éducation et des enseignements Ministère de l'Éducation Polynésie française, MEA-DGEE, (2022),

حيث أوكلت مسؤولية بعض المناطق في ميلانيزيا إلى أستراليا و بعض جزر بولينيزيا إلى نيوزلندا ، مع دمج هذه الكيانات ضمن منظومة الكومنولث . و قد اتسمت معظم حركات الاستقلال و التغيير في الوضع القانوني لهذه الجزر بالسلمية و التفاوض دون اللجوء إلى الصراع المسلح .

كان لبولينيزيا السبق في هذا المسار بفضل وجود نخب اجتماعية منظمة و فاعلة . و عليه كانت **ساموا الغربية** تعرف حاليا **بساموا Samoa** أول دولة تحقق الاستقلال الدستوري سنة 1962 وفقا لقرار الأمم المتحدة 1514 لسنة 1960 [1] ، و بعد الاقتراع العام تحت إشراف الأمم المتحدة أكد شعب الساموا رغبتهم في تنفيذ الدستور التقليدي . في حين بقيت ساموا الشرقية تحت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية .

في سنة 1965 حققت **جزركوك Cook Islands** إلى جانب **نيوي Niue** سنة 1974 حالة الحكم الذاتي في ارتباط حر مع نيوزلندا ، على الرغم من أن نيوزلندا كانت تفضل أن تصبح جزر كوك دولة مستقلة ، لكن اعتبر القادة التقليديون لكل من كوك و نيوي أن الاستقلال الدستوري لم يكن حلا واقعيا لهم ، نظرا أنه أكثر من 20% من سكان جزر كوك و أكثر من 50% من سكان نيوي كانوا يعيشون بالفعل في نيوزلندا بشكل شبه دائم و عليه لم يرغبوا في فقدان وصولهم إلى نيوزلندا و السماح في جنسيتهم النيوزلندية . كما بقيت **توكيلاو Tokelau** تحت وصاية نيوزيلندا بموافقة كاملة من السكان الذين لم يروا قدرتهم في الاستقلال عن نيوزلندا ، بعد اعتراف بعثات الأمم المتحدة للتحقق في سنتي 1976 و 1981 [2] .

أما **تونغا Tonga** فقد نالت استقلالها الدستوري رسميا من المملكة المتحدة دون صعوبات سنة 1970 و ذلك راجع لطبيعة العلاقة الاستعمارية و التي تمثلت في معاهدة صداقة متبادلة بين بريطانيا و تونغا . حيث كانت تونغا محمية بريطانية بدلا من أن تكون مستعمرة [3]. في حين شهدت جزر وايليس البولينيزية انفصالا عن جيلبيرت الميكرونيزية ، لتظهر دولة جديدة هي **توفالو Tuvalu** بعد استفتاء لصالح الانفصال بموافقة

[1] de Deckker, Paul, «DECOLONISATION PROCESSES IN THE SOUTH PACIFIC ISLANDS: A COMPARATIVE ANALYSIS BETWEEN METROPOLITAN POWERS», (1996),

[2] de Deckker, Paul, «DECOLONISATION PROCESSES IN THE SOUTH PACIFIC ISLANDS: A COMPARATIVE ANALYSIS BETWEEN METROPOLITAN POWERS», (1996),

[3] في منتصف الخمسينيات من القرن التاسع عشر، كانت الكنيسة الميثودية قد حمت حقوق التونغيين على الأراضي بمنع الأجانب من امتلاك الأراضي بحرية في المملكة التي ساعدت في إنشائها. و عليه وجدت فقط معاهدة صداقة متبادلة بين بريطانيا وتونغا.

الأمم المتحدة لتصبح مستقلة دستوريا سنة 1978 . في حين أصبحت غيلبرت **جمهورية كيريباس Kiribati** في سنة 1979.[1]

كما حصلت **فيجي Fiji** بما في ذلك جزيرة روتوما البولينيزية على الاستقلال بعد عشر سنوات من التحضيرات الدستورية بناء على مبدأ المساواة بين الأعراق رغم إظهار رغبتها في الستينات ، بعد أن أصبح الهنود أكثر عددا من الفجيين كقوة عاملة جلبتها بريطانيا لتطوير صناعة قصب السكر بين سنتي 1879و 1916 و عليه حصلت فيجي استقلالها الدستوري في أكتوبر 1970 .

بعد سنوات من الوصاية الأسترالية استقل الجزء الشرقي من **بابوا غينيا الجديدة Papua New Guinea** بفضل جهود الأمم المتحدة و الضغوط الدولية . في حين ضمت إندونيسيا الجزء الغربي من غينيا الجديدة الذي كان مستعمرة هولندية ، رغم أنه كان قد حصل على استقلاله مؤقتا سنة 1950. في حين حصلت **جزر سليمان Solomon Islands** على استقلالها سنة 1978 ، تلتها نوفيل-هبريد المستعمرة الفرنسية – البريطانية المشتركة سنة 1980 حيث رغبت فرنسا في الحفاظ على ماوراء البحار عكس المملكة المتحدة و التي قرر القادة الوطنيون بتسميتها **بفانو اتو Vanuatu .**

أما ميكرونيزيا ، فقد دخلت متأخرة في مسار انهاء الاستعمار ، بسبب التعقيدات السياسية الكبيرة و التأثير الأمريكي القوي ،إلا أن دولة **ناورو Nauru** شكلت استثناء باستقلالها المبكر ، مدفوعة بمواردها الضخمة من الفوسفات التي استغلت بشكل مشترك من قبل أستراليا ، نيوزيلندا و بريطانيا منذ الحرب العالمية الأولى . بعد تحدي سكانها لاستعادة تحكمهم بقطاع الفوسفات ،حاولت أستراليا إعادة توطينهم في جزيرة كيرتيس **Curtis Island** بالقرب من سواحل كوينزلاند . في حين أعلنت نيوزلندا أنها لن تعارض مبادى الأمم المتحدة للوصاية على أساس اقتصادي . و عليه أصبحت ناورو مستقلة دستوريا سنة 1968 و استقلت اقتصاديا بعد سنتين بعد أن اضطرت شراء المنشآت الصناعية الخاصة باستخراج الفوسفات .[2]

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تصنيف الجزر التابعة لها إلى فئات إدارية مختلفة نفقد اعتبرت هاواي ولاية أمريكية متكاملة بينما صنفت غوام و ساموا الأمريكية كمناطق غير مندمجة و لكن منظمة ، أي أنها تابعة رسميا للولايات المتحدة دون أن تُعتبر ولايات . أما **جزر ماريانا الشمالية Northern Mariana Islands** ، فقد اختارت وضع الكومنولث المرتبط بالولايات المتحدة مع حكم ذاتي واسع سنة 1975 . في حين

[1] Esnault, Olivier, «UNE HISTOIRE DE L'OCÉANIE», Direction générale de l'éducation et des enseignements Ministère de l'Éducation Polynésie française, MEA-DGEE, (2022),

[2] De Deckker, Paul, «DECOLONISATION PROCESSES IN THE SOUTH PACIFIC ISLANDS: A COMPARATIVE ANALYSIS BETWEEN METROPOLITAN POWERS», (1996),

أصبحت **جزرمارشال Marshall Islands** دولة مستقلة سنة 1978 بعد أن ضغطت من أجل دستور بديل يعتمد على مفهوم الاتفاقية الحرة التي تسمح بالحكم الذاتي في جميع المجالات باستثناء الشؤون الخارجية التي قد تكون مخالفة للمصلحة الأمريكية كما يتم تحديدها من خلال المشاورات المتبادلة ، في حين تظل قضايا الدفاع مسؤولية الحكومة الفيدرالية الأمريكية مع منع القوات العسكرية لأي دولة أخرى الوصول إلى هذه الجزر ، إلى جانب الحق في القواعد العسكرية لمدة يمكن تمديدها بموجب اتفاق متبادل ، و هو الذي حدث مع ولايات ميكرونيزيا الفيدرالية التي تضم أرخبيلات ياب ، تشوك ، بونيي و كوسراي التي وقعت بدورها اتفاقية منفصلة للحكم الذاتي الحر حيث عرضت على الشعوب في استفتاءات تحت إشراف مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة . في سنة 1986، وافق مجلس الوصاية بدوره على قرار الولايات المتحدة بإنهاء الوصاية على جزر مارشال و ولايات ميكرونيزيا المتحدة و حلت سنة 1990 تحت مجلس الأمن و منه تم الاعتراف بجمهورية جزر مارشال و ولايات ميكرونيزيا المتحدة كدولتين مستقلتين في حالة ارتباط حر مع الولايات المتحدة .

في حين نجد **بالاو Palau** التي كانت استقلت آخرا. حيث انفصلت عن جزر كارولين بين سنتي 1978 و 1982 . و لتعارض دستورها مع اتفاقية الحكم الذاتي الحر للولايات المتحدة التي تشترط بنودها السماح بمرور السفن و الأسلحة النووية الأمريكية و هو مار رفضه الشعب في عدة استفتاءات بين سنتي 1983و 1993 مما حال دون تفعيل الاتفاقية حتى تدخلت المحكمة العليا لتعديل الدستور لتصبح بالاو مستقلة سنة 1994.

و عليه نجد أن معظم دول بولينيزيا كانت السبّاقة في استقلالها بين سنتي 1962 و 1978 ، بينما حصلت دول ميلانيزيا على استقلالها خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1980 ، في حين استقلت دول ميكرونيزيا تدريجيا بين 1979و 1994 . و عليه انضمت غالبية الدول لاحقا إلى عضوية الأمم المتحدة .

في حين ، شكلت المستعمرات الفرنسية استثناءً في هذا المسار ، حيث لم تُمنح الاستقلال ، بل تم تحويلها إلى أقاليم فرنسية ما وراء البحار ، محتفظة بوضع قانوني يتأرجح بين التبعية الرسمية و الاستقلال الذي المحدود .

- **الخريطة رقم 03 :** علاقة جزر المحيط الهادي بالقوى التقليدية .[1]

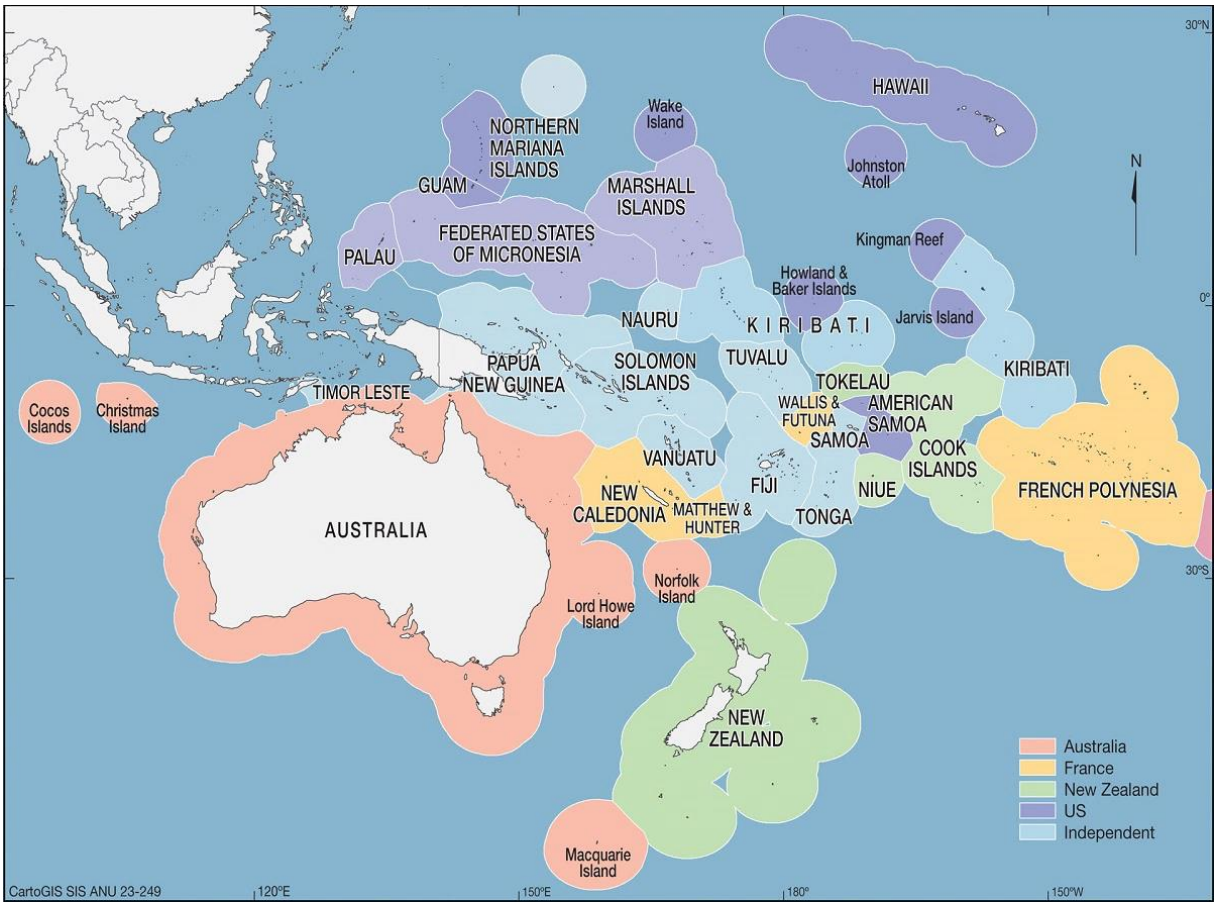

[1] Anna Powles, "Geopolitics in the Pacific Islands: Playing to Advantage", Lowy Institute, August 2022.

Available at: https://www.lowyinstitute.org/publications/geopolitics-pacific-islands-playing-advantage

المطلب الثاني : النظام السياسي للجزر الصغرى في المحيط الهادي

اعتمدت دول الجزر الصغرى في المحيط الهادي سواء كانت مستقلة بالكامل أو ذات حكم ذاتي أنظمة حكومية مستوحاة من هيكل و عمليات القوى الاستعمارية السابقة .

عملت المستعمرات البريطانية السابقة بتعديل أشكال نموذج الحكومة البريطانية لتكون إطارا دستوريا لها ، و منه اعتمدت البرلمانات المنتخبة لكن مع اختلافات في ترتيبات الانتخابات . حيث يتم انتخاب رؤساء الحكومات من قبل البرلمان. بينما في ساموا ، وناورو، وكيريباس، وفيجي، يعين الحاكم العام من قبل الملكة البريطانية بناء على مشورة رئيس الوزراء أو الحكومة[1].

يقوم البرلمان في ساموا بتعيين رئيس الدولة و لا يعترف بالملكة .كما تعبر جميع هذه الدول أعضاء في الكومنولث ، استثناء فيجي التي تم استبعادها بعد الانقلابات سنة 1987. أما تقسيم السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء يترأسه و يختاره رئيس الوزراء يكون إما رئيس حزب سياسي أو يتم انتخابه مباشرة من قبل البرلمان من بين أعضائه .بينما يكون اختيار مجلس الوزراء من ضمن أعضاء البرلمان أو من الأحزاب السياسية داخل البرلمان . و منه تشكيل الحكومة.

في حين تختلف ساموا و تونغا عن باقي الدول الجزرية باعتمادها الواضح على الأعراف التقليدية في نظام الحكم . في ساموا ، يحتكر رؤساء قبائل الماتوري معظم مقاعد البرلمان ، و لا يسمح بترشح غيرهم إلا في نطاق محدود . أما تونغا ، فقد أنشأت المملكة الدستورية في سنة 1875، مجلسا استشاريا كأعلى هيئة تنفيذية ، يترأسه الملك مع الوزراء و اثنين من الحكام . تتكون الجمعية التشريعية من 28 مقعدا يتم انتخاب 9 أعضاء بالاقتراع الشعبي ، و 9 و آخرين من قبل العائلات الأرستقراطية ، بينما يعين الملك 10 أعضاء بدرجة وزراء . و يرأس الحكومة رئيس الوزراء .[2]

بينما لدى جمهوريتي ناورو و كيريباتي رؤساء كـ رؤساء للدولة ، حيث يكون الرئيس في كيريباس أيضا رئيس الحكومة ، بينما في ناورو هو رئيس الوزراء الفعلي . و يتم انتخاب الرئيسين من بين أعضاء البرلمان .

أما في جزر سليمان و بابوا غينيا الجديدة فالحكومات أكثر لا مركزية ، حيث تقسم جزر سليمان إلى ثمان حكومات إقليمية و بابوا غينيا الجديدة إلى 19 حكومة إقليمية . بعد الاستقلال و حتى الانقلابات سنة 1987 ، كانت فيجي تحكم بنظام ديمقراطي برلماني يحافظ على التوازن بين الفيجيين الأصليين و الهنود الفيجيين و غيرهم . حيث كان يتم اختيار رئيس الوزراء عبر التصويت في مجلس النواب في البرلمان ذي

[1] Fairbairn, Te'o I.J., Morrison, Charles E., Baker, Richard W., Groves, Sheree A., «Pacific Islands 1991», Honolulu, HI : International Relations Program, East-West Center, (1991),

[2] Fairbairn, Te'o I.J., Morrison, Charles E., Baker, Richard W., Groves, Sheree A., «Pacific Islands 1991», Honolulu, HI : International Relations Program, East-West Center, (1991),

المجلسين ، الذي يتكون من مجلس النواب المنتخب و مجلس الشيوخ الذي تم تعيين أعضاءه من قبل مجلس العظماء **(Great council of chiefs)** و رئيس الوزراء . سنة 1990 تم تعديل الدستور مع تعزيز الهيمنة السياسية للفيجيين الأصليين .

فيما يتعلق بالدول ذات الحكم الذاتي ، اتبعت نيوي نظام برلماني مشابه للنظام البريطاني بمجلس تشريعي من 14 عضو يتم انتخابهم ، منهم 8 من الدائرة الانتخابية الفردية و 6 عبر الاقتراع الشعبي . بينما جزر كوك التي تعاني من تفكك سياسي لانتشار سكانها عبر سبع جزر شمالية و ثماني جزر اكبر في الجنوب ، فيتألف برلمانها من 24 عضو يمثلون دوائر انتخابية فردية .[1]

في حين تتمتع جزر ماريانا الشمالية بجهاز حكومي يضم مجلسين تشريعيين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) منتخبين من الشعب . و رئيس حكومة منتخب، بينما رئيس الدولة هو الرئيس الأمريكي.

كما تجمع الحكومة في جزر مارشال بين عناصر من النظام البريطاني و الأمريكي .يتألف الفرع التشريعي من مجلس النواب (النيتيجيلا)، ويستشيره مجلس إيروج (شيوخ محليين) . ينتخب البرلمان رئيسا من بين أعضائه. أما بالاو فتتمتع بنظام حكومة رئاسية مع مجلس تشريعي ذو مجلسين، يتألف من مجلس النواب و مجلس الشيوخ .يُنتخب الرئيس و نائب الرئيس عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر .كما لا يزال مجلس الشيوخ في بالاو يلعب دورا استشاريا في الشؤون التقليدية.

المطلب الثالث: الجزرالصغرى في التفاعل الإقليمي داخل المحيط الهادي.

تم دمج دول الجزر الصغرى في المحيط الهادي في النظام العالمي من خلال الاستعمار السابق من خلال التأسيس لهياكل تسمح للدول في العمل معا . فخلال فترة الاستعمار تم إنشاء لجنة جنوب المحيط الهادي ***South Pacific Commission*** 1947 و التي أعيد تسميتها بمجتمع المحيط الهادي ***Pacific Community*** سنة 2016 . بناءاً على مبادرة من أستراليا ، نيوزلندا ، الولايات المتحدة و ثلاث قوى استعمارية ذات سيادة في المنطقة و هي فرنسا ، المملكة المتحدة و هولندا . تتألف المنظمة اليوم من دول أعضاء ، و مقرها نوميا نيو كاليدونيا . مهمتها الرئيسية هي المساهمة في تطوير القدرات التقنية و العلمية و كذلك قدرات البحث و التخطيط للأراضي الجزرية .

كما تم توقيع معاهدة أنزوس ***Australia, New Zealand, United States Security Treaty - ANZUS*** في سنة 1951، و هي معاهدة عسكرية موقعة بين أستراليا ، نيوزلندا و الولايات المتحدة ضمنت التواجد الأمريكي في المنطقة أثناء الحرب الباردة .

[1] Fairbairn, Te'o I.J., Morrison, Charles E., Baker, Richard W., Groves, Sheree A., «Pacific Islands 1991», Honolulu, HI : International Relations Program, East-West Center, (1991),

بعد فترة طويلة من تراجع الإقليمية ، سعت الدول الجزرية منذ سنة 1971 لإنشاء ديناميكية مختلفة تهدف إلى الانفصال عن القوى الاستعمارية القديمة ، من خلال إنشاء منتدى المحيط الهادي الجنوبي الذي أصبح منتدى جزر المحيط الهادي ***Pacific Islands Forum – PIF*** في سنة 2000. و الذي من شروطه ضرورة الاستقلال الذاتي و التي تستبعد بشكل فعلي الأراضي الفرنسية و الأمريكية . كانت المؤسسة تهدف إلى معالجة المواضيع السياسية التي كانت غائبة عن جدول أعمال لجنة جنوب المحيط الهادي ، منذ إدانة التجارب النووي و موضوع الاستعمار . تتكون من 18 عضوا ، 10 مراقبين و 21 شريكا في الحوار ، و ظلت المؤسسة الرئيسية متعددة الأطراف في المنطقة حتى سنة 2009 ، بعد انقلاب في فيجي ضد المنتدى .

على الرغم من أنه تم رفع تعليق العضوية على فيجي في سنة 2014 ، كان رئيس وزراء فيجي السابق فرانك بايني ماراما قد أنشأ في العام السابق مؤسسة منافسة للمنتدى ، و هي منتدى تنمية المحيط الهادي الجزرية ***Pacific Islands Development Forum – PIDF***، الممول بشكل كبير من قبل الصين و التي تضم دولا أعضاء من الجزر الصغرى دون أستراليا و نيوزلندا .

في الوقت نفسه ظهرت منظمات أخرى ذات طابع تقني و بيئي ، تتمحور حول موضوع التنمية المستدامة . من بينها مجلس منظمات المحيط الهادي الإقليمية ***Council of Regional Organisations in the Pacific*** ، في التسعينات الذي يضم تسع وكالات حكومية دولية من المنطقة ، و تحالف الدول الجزرية الصغيرة ***Alliance of Small Island States*** في سنة 1990، الذي يتجاوز الإطار الجغرافي لمنطقة المحيط الهادي و يهدف إلى إيصال صوت الدول الجزرية الصغيرة في مواجهة آثار التغيير المناخي .

و على المستوى الاقتصادي، تجتمع دول منتدى جزر المحيط الهادي في إطار اتفاقات اقتصادية مثل اتفاقية التجارة لدول جزر المحيط الهادي و اتفاق المحيط الهادي للعلاقات الاقتصادية الموثق و الموقع سنة 2001 ، بهدف تعزيز التجارة الإقليمية من خلال إزالة الحواجز الجمركية و الغير جمركية و من جهة أخرى وقع الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2011 اتفاق شراكة اقتصادية مع أربع دول في المنطقة .

أما في مجال الأمن فلا تمتلك سوى ثلاث دول جزرية قوات مسلحة و هي بابوا غينيا الجديدة، تونغا، وفيجي، وقوة شبه عسكرية في فانواتو و بالتالي فإن معظم المبادرات الخاصة بالشراكات الأمنية تأتي من القوى الغربية التي تمارس نفوذا في المنطقة . من الأمثلة اتفاق **FRANZ** الموقع بين فرنسا أستراليا و نيوزلندا و كذلك مجموعة التنسيق الرباعية **QUAD** ، التي تضم نفس الدول الثلاث بالإضافة إلى الولايات المتحدة .

تعد الجزر الصغرى في المحيط الهادي من بين أبرز الكيانات الجغرافية التي تتميز بامتلاكها مناطق اقتصادية خالصة واسعة تتجاوز بكثير مساحتها البرية الضيقة. و هي منطقة بحرية تمتد من حدود المياه الإقليمية للدولة الساحلية إلى مسافة تصل إلى 200 ميل بحري (حوالي 370.4 كيلومترا) من خط الأساس

المتبع في حساب عرض البحر الإقليمي. تمنح الدولة في هذه المنطقة حقوقا حصرية لاستغلال الموارد الاقتصادية البحرية، سواء كانت حية مثل الأسماك و خاصة التونة والكائنات البحرية، أو غير حية مثل النفط والغاز والمعادن البحرية. وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) لسنة 1982، مع ذلك، تظل حرية الملاحة والطيران فوق هذه المنطقة حقا مفتوحا للدول الأخرى.

تشمل هذه الجزر، مثل جزر مارشال، كيريباتي، توفالو، نيوي، بالاو، وناورو، مناطق بحرية تمتد حتى 200 ميل بحري من حدودها الساحلية، ما يمنحها حقوقا حصرية لاستغلال الموارد الاقتصادية البحرية الحية وغير الحية ضمن هذه المناطق. وتمثل هذه المناطق الاقتصادية الخالصة مصدرا رئيسيا للاقتصاد الوطني لهذه الجزر، حيث تعتمد بشكل كبير على مصايد الأسماك والموارد البحرية الأخرى. كما تتميز هذه المناطق الاقتصادية الخالصة بتنوع بيولوجي بحري غني وشعاب مرجانية تدعم استدامة المصايد والسياحة البيئية. بالرغم من هذه الميزات، تواجه الجزر الصغرى تحديات كبيرة تتعلق بالإدارة الفعالة للموارد، والصيد غير القانوني، والتغير المناخي الذي يهدد استمرارية هذه الموارد ويعرض المناطق البحرية للخطر. ومن أجل حماية مصالحها البحرية، تعمل هذه الجزر ضمن أطر تعاون إقليمية .

تعد دول جزر المحيط الهادي أعضاء في **وكالة مصايد الأسماك للمنتدى*Forum Fisheries Agency*** ، التي تأسست في سنة 1979 مباشرة بعد إنشاء المناطق الاقتصادية الخالصة (EEZs) الهدف من هذه الوكالة هو تنسيق سياسات المصايد بين دول جزر المحيط الهادي، ولا سيما في تعاملها مع دول الصيد البعيدة، وهي الدول التي تقوم بمعظم عمليات صيد التونة في المنطقة. الدول الرئيسية في هذا الصيد البعيد تشمل :اليابان، الولايات المتحدة، تايوان، كوريا الجنوبية، والصين .تضم الوكالة 15 عضوا، إلى جانب أستراليا ونيوزيلندا.

يصل عدد سكان نيوي وتوكيلاو ما يقل عن 2000 نسمة لكل منهما، ولا تشاركان في صيد التونة على نطاق ملحوظ .أما الدول الـ 13 المتبقية، فمعظمها صغيرة جدا، وتتمتع بمنطقة اقتصادية خالصة (EEZ) تعادل من مئة إلى ألف مرة مساحة أراضيها، نظرا لوقوعها بعيدا عن الدول الأخرى، وغالبا ما تتكون من جزر صغيرة متناثرة على مساحة واسعة. كما أن عدد سكانها صغير أيضا .

فمن الدول التي يقل عدد سكانها عن 20,000 نسمة، تشمل: جزر كوك بـ 15,470 نسمة، ناورو بـ 12,017 نسمة، بالاو بـ 17,989 نسمة، وتوفالو بـ 10,876 نسمة، وكلها تمتلك مساحات برية صغيرة للغاية لا تتجاوز 500 كيلومتر مربع، لكنها تملك مناطق اقتصادية خالصة واسعة، مثل جزر كوك التي تصل منطقتها الاقتصادية إلى أكثر من 1.8 مليون كيلومتر مربع .

أما الدول التي يقترب عدد سكانها من 100,000 نسمة، فتشمل: كيريباس بـ 127,742 نسمة، جزر مارشال بـ 54,366 نسمة، ولايات ميكرونيزيا المتحدة بـ 106,194 نسمة، وتونغا بـ 99,026 نسمة. رغم صغر مساحاتها البرية نسبيا، إلا أن معظم هذه الدول تمتلك مناطق بحرية واسعة – على سبيل المثال، تبلغ مساحة المنطقة الاقتصادية الخاصة بميكرونيزيا ما يقارب 3 ملايين كيلومتر مربع، مما يعكس أهمية الموارد البحرية في اقتصاداتها .تشمل الدول متوسطة الحجم من حيث عدد السكان كلا من ساموا بـ 202,100 نسمة وفانواتو بـ 314,653 نسمة، وتبلغ مساحتهما البرية 2,780 كيلومتر مربع و12,190 كيلومتر مربع على التوالي، مع مناطق اقتصادية معتبرة .أما فيجي بـ 904,590 نسمة وجزر سليمان بـ 761,215 نسمة فتمتلكان أراضي أكبر نسبيا مقارنة بجيرانها، إذ تبلغ مساحة فيجي 18,270 كيلومتر مربع، وسليمان 27,990 كيلومتر مربع، بالإضافة إلى توفر موارد طبيعية متنوعة تشمل الزراعة، الأخشاب، والمعادن، ما يمنحهما قدرا أكبر من الاكتفاء النسبي مقارنة بالدول الجزرية الصغيرة الأخرى.

الجدول (1) : المؤشرات الجغرافية و الديمغرافية للجزر الصغرى في المحيط الهادي [1]

	الدولة	المساحة	مساحة EEZ	عدد السكان
Cook Islands	جزركوك	240Km ²	1.830.000 Km²	15.470 نسمة
Federated States of Micronesia	ولايات ميكرونيزيا المتحدة	700 Km²	2.996.420 Km²	106.194 نسمة
Fiji	فيجي	18.270 Km²	1.282.980 Km²	904.590 نسمة
Kiribati	كيريباس	810 Km²	3.411.810 Km²	127.742 نسمة
Marshall Islands	جزرمارشال	180 Km²	1.990.530 Km²	54.366 نسمة
Nauru	ناورو	20 Km²	308.480 Km²	12.017 نسمة
Niue	نيوي	260 Km²	450.000 Km²	1.510 نسمة
Palau	بالاو	460 Km²	603.978 Km²	17.989 نسمة
Papua New Guinea	بابوا غينيا الجديدة	452,860 Km²	2,402,290 Km²	9.501.006 نسمة
Samoa	ساموا	2.780 km²	127.950 Km²	202.100 نسمة
Solomon Islands	جزرسليمان	27.990 Km²	1553.440 Km²	761.215 نسمة
Tonga	تونغا	720 km²	659.558 Km²	99.026 نسمة
Tuvalu	توفالو	30 km²	749.790 Km²	10.876 نسمة
Vanuatu	فانو اتو	12,190 Km²	663.251 Km²	314.653 نسمة

[1] Pacific Data Hub, "About Pacific Islands Forum Fisheries Agency (FFA)," *Pacific Data Hub*, https://pacificdata.org (accessed May 29, 2025).

تعد بابوا غينيا الجديدة من أكبر دول جزر المحيط الهادي من حيث المساحة، إذ تتجاوز مساحتها 450,000 كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها أكثر من 9 مليون نسمة. وتتميز بثرائها بالموارد المعدنية المتنوعة، حيث شكل قطاع التعدين نحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2004، وما يزال يلعب دورا محوريا في الاقتصاد الوطني، رغم أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز 2,958 دولارا أمريكيا، ويصنف مؤشر التنمية البشرية فيها عند 0.568، مما يضعها ضمن أدنى المراتب إقليميا.

ورغم تفاوت الموارد بين دول المنطقة، إلا أن جميع دول جزر المحيط الهادي تصنف على أنها دول منخفضة أو متوسطة الدخل عند القياس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد بالاو الأغنى بين هذه الدول، إذ يبلغ نصيب الفرد فيها حوالي 15,623 دولارا أمريكيا، تليها ناورو بـ 12,983 دولارا، ثم جزر مارشال بـ 6,417 دولارا. وتصنف هذه الدول ضمن فئة الدول متوسطة الدخل، مع نسب مرتفعة من الاعتماد على المساعدات والتحويلات المالية .أما في ذيل القائمة، فتبرز دول مثل كيريباتي التي يبلغ نصيب الفرد فيها 2,303 دولارا، وبابوا غينيا الجديدة بـ 2,958 دولارا، وجزر سليمان بـ 2,042 دولارا، حيث يقل نصيب الفرد فيها عن 3,000 دولار أمريكي، مما يجعلها من بين أفقر دول العالم. ويعكس هذا التفاوت الحاد التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجهها هذه الدول، على الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية في قطاعات معينة.

الجدول (2) : المؤشرات الاقتصادية للجزر الصغرى في المحيط الهادي.[1]

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون $)	الناتج المحلي للفرد ($)	مؤشر التنمية البشرية (HDI)	الدين العام (مليون $)	الدين كنسبة من الناتج المحلي (%)	العجز كنسبة من الناتج المحلي (%)
الولايات المتحدة الميكرونيزية	460	4,084	0.634	66	16.96%	4.44%
فيجي	5,442	5,889	0.729	4,578	80.04%	-3.51%
كيريباس	289	2,303	0.628	33	11.42%	0.13%
جزر مارشال	259	6,417	0.731	48	18.67%	0.69%
ناورو	154	12,983	0.696	28	17.59%	30.11%
بالاو	275	15,623	0.797	211	76.77%	1.02%
بابوا غينيا الجديدة	30,729	2,958	0.568	15,253	48.19%	-5.25%
ساموا	1,068	5,110	0.702	296	27.71%	10.23%
جزر سليمان	1,633	2,042	0.562	243	15.51%	-2.51%
تونغا	512	4,895	0.739	225	43.95%	6.14%
توفالو	63	6,192	0.653	3	3.87%	-7.06%
فانواتو	1,126	3,515	0.614	470	40.60%	-3.47%

[1] CountryEconomy.com. *Pacific Islands Forum countries economic data*. Retrieved May 29, 2025, https://countryeconomy.com/countries/groups/pacific-islands-forum

في نهاية هذا الفصل نستخلص أن جزر المحيط الهادي الصغرى تتمتع بخصوصية جغرافية وسياسية فريدة تنبع من موقعها الاستراتيجي الطبيعي وتركيبتها الثقافية والاجتماعية المميزة، ما جعلها محطات حيوية تتشابك فيها مصالح القوى الدولية الكبرى. بالرغم من محدودية مواردها ومساحتها الصغيرة، فإن هذه الجزر تحولت إلى نقاط محورية في المنافسات الإقليمية والدولية، نظرا لما تمتلكه من مناطق اقتصادية خالصة واسعة تمتد في المحيط، وأهمية عسكرية تتزايد مع تصاعد النفوذ البحري للدول الكبرى.

تُبرز هذه الجزر كيف تؤثر البيئة الجغرافية والطبيعية في تشكيل واقعها السياسي والاجتماعي، إذ تعكس تركيبتها الثقافية تاريخ الهجرات الأولية الطويل وتكوين المجتمعات المتماسكة، لكنها في الوقت ذاته تواجه تحديات الاستغلال والسيطرة الخارجية التي فرضتها الاستكشافات الأوروبية وسياسات الاستعمار. تلك العلاقة التاريخية بين الجزر والقوى التقليدية لم تقتصر على تبعية اقتصادية فقط، بل امتدت لتشكل أنماطا من التأثير السياسي والثقافي في المنطقة .كما تسعى الجزر الصغرى في المحيط الهادي بفعالية لإعادة صياغة مكانتها على الساحة الدولية، مستفيدة من موقعها الجيوسياسي الاستراتيجي ومواردها الطبيعية الرئيسية، لتتحول إلى لاعبة فاعلة تفرض حضورها في القضايا الدولية المعاصرة، خاصة في ظل التنافس المستمر والحاد بين القوى الكبرى. تعكس هذه الديناميات قدرة هذه الجزر على المناورة والتكيف مع متطلبات السياسة الدولية، مما يجعلها أكثر من مجرد مساحات جغرافية صغيرة.

تتجسد جزر المحيط الهادي الصغرى كعقد استراتيجية تجمع بين الأبعاد الجغرافية والثقافية والتاريخية، لتصبح نقطة التقاء للتنافس الدولي في مجالات الاقتصاد والسياسة والأمن البحري. هذا التعقيد والتداخل يعزز من أهمية فهم دورها المتغير والمركب في المشهد العالمي الراهن، ويدعو إلى إعادة النظر في كيفية إدماجها كفاعل رئيسي يشكل نسيج الاستراتيجية الدولية الحديثة.

الفصل الثاني:

دو افع وآليات القوى الفاعلة في الجزر الصغرى في المحيط الهادي

تمهيد

في ظل التصاعد المتسارع للتنافس الجيوسياسي في منطقة المحيط الهادي، وما يرافقه من تحولات في ميزان القوى على الصعيد الدولي، برزت الجزر الصغرى في جنوب المحيط الهادي كعنصر محوري في معادلات النفوذ الإقليمي والدولي. فخلال العقد الأخير أضحت هذه الجزر تمثل نقطة استراتيجية حيوية، تسعى من خلالها القوى الفاعلة إلى تعزيز حضورها الجيوسياسي، وتأمين مصالحها الأمنية والاقتصادية. ويعكس هذا التوجه إدراكا متزايدا لأهمية الموقع الجغرافي والموارد المحتملة التي تزخر بها المنطقة، ما جعلها ساحة مركزية في صراع إعادة تشكيل توازنات القوة في الفضاء الهادي.

وعليه، سيتناول هذا الفصل في المبحث الأول تحليل دوافع القوى الفاعلة، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، التي دفعتها إلى الاهتمام بمنطقة الجزر الصغرى والانخراط المتزايد فيها. ويُعنى هذا المبحث باستجلاء الخلفيات الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية التي شكلت منطلقا لتحركات هذه القوى، وساهمت في إعادة تشكيل رؤيتها الاستراتيجية لموقع المنطقة ضمن مصالحها الحيوية. كما سيتم الوقوف عند تأثير هذه الدوافع في بلورة مواقفها وصياغة سياساتها تجاه المنطقة.

أما المبحث الثاني، فيرصد السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من قبل الفواعل الدولية والإقليمية لتعزيز نفوذها في المنطقة، من خلال أدوات متعددة تشمل القنوات الدبلوماسية، وآليات التعاون الاقتصادي، والترتيبات الأمنية والعسكرية. ويسعى هذا المبحث إلى تحليل كيفية توظيف هذه الأدوات في إطار تنافسي يعكس طبيعة التزاحم الجيوسياسي حول المنطقة، ويفسر آليات إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية فيها.

المبحث الأول: دوافع القوى الفاعلة في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي

المطلب الأول : دوافع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية القيمة الاستراتيجية لمنطقة جنوب المحيط الهادي خاصة أراضيها في ميكرونيزيا منذ أكثر من قرن من الزمن ، بعد سيطرتها على جزيرة غوام عند هزيمتها لإسبانيا سنة 1898 ثم هاواي في نفس السنة عبر القرار المعروف بنيولاندز **Newlands Resolution** و ضمها لساموا سنة 1899 بعد توقيع **اتفاقية ساموا الثلاثية Tripartite Convention مع كل من المملكة المتحدة و ألمانيا** .

وفي ظل الحربين العالميتين و بعد هزيمة اليابان سعت الولايات المتحدة تحقيق الوصاية الأممية على الجزر التي سيطرت عليها و تمت بموافقة رسمية من قبل منظمة الأمم المتحدة سنة 1947 تحت مسمى إقليم وصاية جزر المحيط الهادي ***Trust Territory of the Pacific Islands – TTPI*** ، تضم كل من جمهورية جزر مارشال ، ولايات ميكرونيزيا الموحدة و جمهورية بالاو و التي استبدلتها بعد انتهاء نظام الوصاية **بـاتفاقية الارتباط الحر *Compact of Free Association (COFA)*** الذي يتيح لهذه الدول الحماية العسكرية و الدعم المالي مقابل حصول الولايات المتحدة على امتيازات استراتيجية . لتصبح ثالث إقليم أمريكي في المحيط الهادي بعد جزيرة غوام و ساموا الأمريكية .حيث تم تجديد الاتفاق مع هذه الدول سنة 2023 انتهت بتوقيع جزر مارشال في اللحظة الأخيرة بعد مفاوضات طويلة حول قضية التجارب النووية في أكتوبر 2023 [1] .

كما تبلورت الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في منطقة غرب المحيط الهادي عندما وضع وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس في عهد الرئيس دوايت د .إزنهاور خلال الحرب الكورية **استراتيجية الاحتواء البحري *The maritime containment strategy*** [2] التي تتكون حاليا من ثلاث سلاسل من الجزر في المحيط الهادي . تتشكل السلسلة الأولى من ثلاثة حلفاء رئيسين للولايات المتحدة في المنطقة و هم اليابان و التايوان و الفلبين .و تمتد السلسة الثانية إلى جزيرة غينيا الجديدة أقصى الجنوب مرورا بغوام ، جزر

[1] Patricia O'Brien, *"Is This the End of the COFA Saga?", The Diplomat*, March 8, 2024, https://thediplomat.com/2024/03/is-this-the-end-of-the-cofa-saga/.

[2] Tom Shugart, "Island Chains: Can the US's Cold War Strategy Still Contain China?", *Newsweek*, published April 1, 2025, at 3:30 AM EDT, https://www.newsweek.com/us-news-pacific-island-chains-china-cold-war-strategy-2053077.

ماريانا ، بالاو و مارشال كدول الا رتباط الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية أما سلسلة الجزر الثالثة تبدأ من جزر ألوشيان و تمتد جنوبا عبر وسط المحيط الهادي إلى أوقيانوسيا ، مرورا بجزر هاواي ، و ساموا الأمريكية ، و فيجي ، وصولا إلى نيوزلندا [1] .

بنى هذه الاستراتيجية الجنرال دوغلاس ماك آرثر، الذي وصف المحيط الهادي بأنه "خندق مائي واسع يحمي أمريكا ما دمنا – الأمريكيون - نسيطر عليه"، وقال أن هذه السيطرة ستتحقق عبر "سلسلة جزر" يمكن للولايات المتحدة منها "السيطرة البحرية والجوية على كل موانئ آسيا من فلاديفوستوك إلى سنغافورة". وأكد أن المنطقة ستكون بمثابة "بحيرة سلمية" إذا سيطرت عليها الولايات المتحدة وحلفاؤها . وبناء على ذلك، قررت الحكومة الأمريكية "إنشاء بحيرة أمريكية" في المحيط الهادي كأفضل وسيلة لضمان المصالح الأمنية للولايات المتحدة تجاه أسيا و المحيط الهادي.

- **الخريطة رقم 04** : سلسلة الجزر الأولى و الثانية في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية. [2]

[1] U.S. Army Training and Doctrine Command (TRADOC), "China's 'Island Chains' Strategy", *How They Fight Series*, July 24, 2023,

[2] Joshua Meservey, "The Pacific Pivot: American Strategy in the Pacific Islands", The Heritage Foundation, October 19, 2022. : https://www.heritage.org/china/report/the-pacific-pivot-american-strategy-the-pacific-islands

رغم هذا غالبا ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية مترددة بشأن دورها في المنطقة ، يظهر ذلك من خلال التحولات العديدة التي شهدتها سياسيات الولايات المتحدة اتجاهها ، بدءا من وجودها العسكري المكثف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و حرب الفيتنام ثم التراجع الجزئي تحت مسمى عقيدة غوام في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون 1969 [1]. كما عرفت تراجعا واضحا بعد نهاية الحرب الباردة من خلال غلق مكتب شؤون جزر المحيط الهادي في وزارة الخارجية و إغلاق سفارتها في هونيارا عاصمة جزر سليمان و نقل مراكز المساعدات في بابوا غينيا الجديدة و فيجي إلى مانيلا . مع تخفيض متطوعي فيلق السلام [2] إلى النصف و تقليص مشاركاتها في المنظمات الإقليمية مع استمرار تقديم المساعدات فقط للدول التي تربطها بها علاقات رسمية.

و عليه صرح مسؤول رفيع في وزارة الخارجية الأمريكية سنة 2007 : " بأن دول المحيط الهادي لم تحظ دائما بالاهتمام الدبلوماسي الكافي أو المساعدات التنموية" [3] من قبل الولايات المتحدة .

يعود هذا التراجع إلى تحويل الإدارات الأمريكية المتعاقبة سياستها الخارجية من أوروبا إلى الشرق الأوسط رغم ورود محاولتها في تعزيز علاقاتها مع منطقتي أسيا و المحيط الهادي أبرزها إدارة الرئيس جورج بوش الابن التي أكدت في تلك الفترة على أهمية منطقة **أسيا – المحيط الهادي البحرية** من خلال طرح مفهوم الساحل الشرقي الأسيوي الذي يمتد من البنغال إلى بحر اليابان و سعت إلى تعزيز علاقاتها الرسمية مع حلفاءها في المحطين الهندي و المحيط الهادي ، إلا أن أحداث الـ 11 سبتمبر 2001 حولت طاقات الولايات المتحدة الأمريكية إلى جنوب غرب آسيا أين خاضت أطول الحروب في تاريخها في كل من أفغانستان ، باكستان و العراق و تم مقاطعة التوجه الأمريكي نحو المحيـــــط الهـــادي .

[1] عقيدة غوام : التي أعلنها نيكسون في 1969، هي سياسة تهدف إلى تقليص التدخل العسكري الأمريكي المباشر. بموجبها، تتحمل الدول الحليفة المسؤولية الأساسية عن دفاعها، بينما تقدم الولايات المتحدة الدعم العسكري والاقتصادي حسب الحاجة. تهدف هذه العقيدة إلى تعزيز قدرة الحلفاء على الدفاع عن أنفسهم بعد تورط الولايات المتحدة في حرب فيتنام.

[2] هو برنامج أمريكي تطوعي يرسل متطوعين لدعم مجالات التعليم و الصحة و التنمية المجتمعية . بدأ نشاطه في جزر سليمان سنة 1971 لتعزي العلاقات الثنائية و المساهمة في التنمية المحلية.

[3] Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781003496441.

غير أنه و في زيارته الافتتاحية لأسيا في نوفمبر 2009، عرف الرئيس الأمريكي باراك أوباما نفسه على أنه أول رئيس أمريكي من المحيط الهادي . باعتباره مواليد جزر هاواي، ما أعطى المساحة للولايات المتحدة الأمريكية في وصف نفسها دولة من دول المحيط الهادي . خلال ذلك سعت إدارة الرئيس باراك أوباما إلى رسم صورة واضحة للعلاقة الأمريكية – الباسيفيكية و التواجد الأمريكي في المنطقة ففي 17 نوفمبر 2011 صرح أوباما أمام البرلمان الفدرالي الأسترالي أن " **الولايات المتحدة الأمريكية قد كانت و ستظل أمة باسيفيكية و عليه تسعى لتوجيه انتباهها للإمكانيات الهائلة في منطقة آسيا و المحيط الهادي**" [1]. كما برزت الرؤية المستقبلية للخريطة الجيوسياسية الأمريكية في مقال نشرته هيلاري كلينتون في أكتوبر 2011 بعنوان **قرن الباسيفيك الأمريكي America Pacific Century** التي ذكرت فيه "**سعي الولايات المتحدة إلى توسيع شراكتها مع أستراليا من شراكة باسيفيكية إلى هندو باسيفيكية وصولا لشراكة عالمية فعلية** ".[2] و في نفس السنة أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أكبر سفاراتها في منطقة أسترالاسيا في مدينة سوفا عاصمة فيجي ،كما أرسلت كلينتون إلى منتدى المحيط الهادي كأول زيارة من نوعها للولايات المتحدة في تاريخ المنظمة سنة 2012 .

جاءت سياسات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه جزر المحيط الهادي كرد فعل عن الصعود الصيني في المنطقة . ففي سنة 2006 بدأت الصين تظهر اهتماما متزايدا بمنطقة جزر المحيط الهادي حيث عقدت أول **منتدى اقتصادي للتنمية مع الدول الجزرية** في فيجي و أصبحت من خلاله شريكا رئيسيا في مجالات التجارة و المساعدات و الاستثمار و الدبلوماسية و استخراج الموارد و بناء التبادل التجاري في المنطقة . كما برز طموح الصين كفاعل مؤثر في النظام الدولي من خلال إطلاق "**مبادرة الحزام و الطريق**" التي أعلن عنها الرئيس الصيني شيجين بينغ سنة 2012 و التي تهدف إلى إنشاء ممرات تجارية واسعة النطاق تمتد عبر آسيا وإفريقيا ، الشرق الأوسط، الأمريكيتين ، أوروبا و أوقيانوسيا .

تجلى رأي الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الصعود السريع للصين في منطقة المحيط الهادي بشكل خاص في تصريحات وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون خلال مؤتمر صحفي عقدته بجزر كوك سنة 2012، أقرت فيه بأن المحيط الهادي " **كبير بما يكفي لنا جميعا**" و أنه من **المهم لدول جزر المحيط الهادي أن**

[1] Graeme Smith and Terence Wesley-Smith (eds.), *The China Alternative: Changing Regional Order in the Pacific Islands* (Canberra: ANU Press, 2021),

[2] Graeme Smith and Terence Wesley-Smith (eds.), *The China Alternative: Changing Regional Order in the Pacific Islands* (Canberra: ANU Press, 2021),

تقيم علاقات جيدة مع أكبر عدد من الدول الشركاء يشمل ذلك الصين و الولايات المتحدة الأمريكية . كانت واشنطن في تلك المرحلة مستعدة لتقبل الصعود الاقتصادي الصيني طالما تستفيد من الاستثمارات و التجارة التي تعود على الشركات و المستهلكين الأمريكيين بالربح ، و ذلك ضمن فرضية مفادها أن الانفتاح الاقتصادي قد يقود الصين تدريجيا نحو التحول الديمقراطي .[1]

إلا أن النمو السريع للاقتصاد الصيني و تطوراته البنيوية التي تزامنت مع تسارع التراكم العسكري الصيني و الإجراءات التي وصفت بالاستفزازية في منطقة المحيط الهادي . أدت إلى تصاعد حدة التنافس الجيوسياسي لا سيما حول قضايا السيادة في بحر الصين الجنوبي و بحر الصين الشرقي و مسألة عسكرة البحار الإقليمية و المستقبل السياسي لتايوان. حيث أصبح التهديد الأساسي للقوى الغربية التقليدية في المنطقة لا يتمثل في التقدم السياسي و الدبلوماسي الذي أحرزته الصين ، بل في احتمالية توظيف هذا النفوذ المتزايد كوسيلة لإنشاء وجود عسكري دائم و هو ما يتعارض مع الخطط الدفاعية المستمرة للولايات المتحدة و أستراليا و نيوزلندا ، و التي تهدف إلى منع أي خصم من إسقاط قوتها أو تهديد سيادتها البحرية.

ومع نهاية إدارة أوباما دخلت الصين مرحلة جديدة أكثر طموحا و حزما في سياستها الخارجية . إذ أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ سنة 2017 تجاوز بلاده " العتبة نحو عصر جديد" في إشارة إلى الطموح الصيني كقوة صاعدة في النظام الدولي . و عليه تشارك الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها و شركائها في القلق بشأن الحضور المتزايد للصين في منطقة جزر المحيط الهادي و التداعيات المترتبة على مصالحها الاستراتيجية.

تجلى إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لتراجع نفوذها في المنطقة في جويلية 2016 في جلسة الاستماع التي عقدتها لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب جلسة استماع بعنوان : " **السياسية الأمريكية في المحيط الهادي : الصراع من أجل الحفاظ على النفوذ**" . نتج عنه تحولا في الوعي الاستراتيجي الأمريكي جسدته إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي ركزت على جعل الصين" خصم استراتيجي" للولايات المتحدة و حلفائها يهدد التوازن الجيوسياسي في منطقة المحيطين الهندي و الهادي .

مع تولي دونالد ترامب منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية تحول التفكير السياسي الأمريكي للمنطقة من آسيا – باسيفيك إلى الهندو باسيفيك . حيث قامت إدارته بتفصيل هذه الاستراتيجية بشكل أوضح من

1

خلال عرض **استراتيجية الهندو باسيفيك المفتوح و الحر Free and Open Indo-Pacific** . سعت من خلاله الحصول على دعم حلفائها خصوصا شركاءها في المنطقة .

و عليه أصبحت منطقة الإندو-باسفيك **" المسرح الأولوية Priority Theatre "** لوزارة الدفاع الأمريكية حسب وصف وزير الدفاع الأمريكي بالوكالة باتريك شانهان سنة 2019.

تم تقديم دول جزر المحيط الها دي في المحيط الهادي في استراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب لسنة 2017 التي حددت تركيز الولايات المتحدة على منطقة الهندو- باسفيك على أنها مفتاح لرؤية الرئيس لمنطقة حرة ومفتوحة في الهند و المحيط الهادي القائمة على احترام السيادة و القانون . كما استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في اظهار قلقها من الخطوات الصينية الكبيرة نحو المنطقة كالتقارير التي ظهرت في أفريل 2018 بشأن دخول الصين في محادثات لبناء قاعدة عسكرية في فانواتو . هي خطوة رأت أنها ليست الأخيرة و رغم أن بعضها قد تكون تقارير غير رسمية إلا أن التواجد الصيني في المنطقة تسارع خلال و بعد إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب . ما يجعل الولايات المتحدة تخوض خطوات أولى في تاريخها نحو المنطقة .

المطلب الثاني : دو افع الصين في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي

تمتد علاقة الصين بمنطقة جنوب المحيط الهادي إلى ما قبل التاريخ حيث تشير الدراسات إلى الهجرات القديمة من تايوان إلى جزر المحيط الهادي ما أسس لروابط ثقافية و لغوية بينها و بين الشعوب الأصلية في كل من بولينيزيا و ميكرونيزيا و ميلانيزيا . لم تكن هذه الهجرات الأخيرة من نوعها حيث توسعت علاقة الصينيين بالمنطقة عبر موجات هجرة عمالية في مطلع القرن التاسع عشر و التي حصلت نتيجة استقدام الأوروبيين للصينين للعمل في المزارع و المناجم بسبب عزوف السكان الأصيلين على العمل المأجور نظرا لاكتفائهم الذاتي في طريقة عيشهم . وبين سنتي 1865 و 1941 هاجر ما يقارب 20.000 عامل صيني إلى جزر المحيط الهادي ضمن عقود عمل مؤقتة في كل من تاهيتي 1865 ، غينيا الجديدة 1898 ، ساموا الغربية 1903 ، ناورو 1906 و فيجي نتج عنها التأسيس لمراكز تجارية شكلت تأثيرا في المنطقة خصوصا في تجارة الخدمات مثل الطهي و النجارة على السفن الأوروبية . و في سنة 1875 أسست الصين أول بعثة دائمة لحماية رعاياها في المنطقة من خلال فتح قنصليات في كل من سيدني ،ساموا الغربية و فيجي و لكن أغلقت ما بين سنتي 1947 و 1950 نتيجة تأثير الحرب العالمية الثانية و الأزمات السياسية التي مرت بها الصين في تلك الفترة من الحرب الأهلية إلى الاحتلال الياباني للأراضي الصينية .

بدأ الاهتمام الرسمي للصين بالجزر الصغرى في المحيط الهادي منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة 1949 في إطار دعم الشعوب المستعمرة وفقا لمبدأ **حق الشعوب في تقرير مصيرها** و الوقوف ضد القوى

الامبريالية و الهيمنة الاستعمارية . جعل هذا الدعم العديد من دول المنطقة تعترف رسميا بالصين بعد استقلالها أولهم فيجي و ساموا سنة 1975 [1].

في سنة 2001 اقترح الاستراتيجيون الصينيون أن على الصين "**الانخراط بنشاط**" في الشؤون الوطنية لجزر المنطقة المجزأة و تنمية قوى مؤيدة للصين . و عليه جاء أول مؤشر على تحول العلاقات بين جنوب المحيط الهادي و الصين سنة 2006 ،حين أنشأت الصين منتدى التنمية الاقتصادية و التعاون بين الصين و دول جزر المحيط الهادي **China-Pacific Islands Countries Economic Development and Cooperation (CPICEDC)** الثمانية التي اعترفت بالجمهورية الشعبية الصينية دبلوماسياً و التي تتمثل في : فيجي و ساموا 1975 ، بابوا غينيا الجديدة 1976، فانواتو 1982، ولايات ميكرونيزيا الفيدرالية 1989 ، جزر كوك 1997 و تونغا 1998 . حيث صرح رئيس الوزراء الصين في تلك الفترة **وين جياباو Wen Jiabao** بأن انخراط الصين في جزر المحيط الهادي هو "**قرار استراتيجي**" عبر خطابه لدول جزر المحيط الهادي في إطار الاجتماع الوزاري الأول للمنتدى بعنوان " **التعاون مُتبادَل المَنفعَة و التنمية المشتركة** " ***Win – Win Cooperation and Common Development*** المنعقد بفيجي . كما قدمت الصين من خلال المنتدى عروضا تفضيلية كإلغاء الرسوم الجمركية و إلغاء أو إعادة التفاوض على الديون مشكلة منصة تسهيل للعلاقات التجارية و الدبلوماسية بين الطريفين من خلال الزيارات الرسمية المستمرة .

تجلت أولى خطوات الصين اتجاه منطقة جزر المحيط الهادي في إطار التنافس الحاد مع التايوان على نيل الاعتراف الدولي بها كممثل شرعي و وحيد للحكومة الصينية في النظام الدولي . و قد انخرط الطرفان فيما يعرف بـ «**دبلوماسية الشيكات**" ***Checkbook Diplomacy*** [2]، حيث عمدت كل من بيكين و تايبيه إلى تقديم المساعدات الخارجية و الحوافز الاقتصادية لدول الجزر الصغرى في المحيط الهادي ، مقابل إقامة علاقات دبلوماسية رسمية و تقديم الدعم في المحافل الدولية على رأسها الأمم المتحدة . و ضمن هذا السياق ، شكلت الدول الجزرية ، التي كانت في أمسِ الحاجة إلى الدعم الاقتصادي عقب الاستقلال ، ساحة مفتوحة للمنافسة الدبلوماسية بين الطرفين بما يشبه "**سوقا للاعتراف**" . و على الرغم من أن هذه الدول لا تشكل سوى 15 % من مساحة اليابسة على الأرض . فإنها تمتلك نحو 7 % من الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ما يمنحها أهمية تجعل كلا من الصين و التايوان تسعيان لضمان تأييدها في تمرير القضايا التي تخدم مصالحها الاستراتيجية و الدبلوماسية .

[1] Henryk Szadziewski, "How China's Presence Has Grown in the Pacific in the Past Decade," *360info*, July 11, 2022

[2] Euan Moyle, "Chequebook Diplomacy in the Pacific: Not Just the Big Fish," *The Interpreter*, Lowy Institute, May 16, 2019,

تصاعد التنافس الدبلوماسي بين الصين و تايوان خلال عقد الأول من القرن الواحد و العشرين ، إلا أنه شهد تراجعا ملحوظا بين سنتي 2008 و 2015 نتيجة الخطاب التصالحي الذي تبناه الرئيس التايواني **ما ينغ جيو Ma Ying – jeou** المنتمي على حزب الكومينتانغ *Kuomintang Party* ، و الذي سعى إلى تحسين العلاقات مع بكين . غير أن هذا التراجع لم يدم طويلا ، إذ عادت وتيرة التنافس لتتصاعد ، فقدت من خلالها تايوان ثمانية من حلفائها الدبلوماسيين حول العالم ، من بينهم دولتان من منطقة جنوب المحيط الهادي و هما جزر سليمان و كيريباتي سنة 2019 . و بهذا تبقت أربع دول فقط تعترف رسميا بالتايوان في المنطقة تتمثل في ناورو ، توفالو ، بالاو و جزر مارشال .

تستمر الصين من خلال هذه التحركات التخلص من أي مظاهر لسيادة تايوان ، والعمل على منع أي اعتراف دبلوماسي بها أو دعم مباشر أو غير مباشر لها ، بما ينسجم مع " مبدأ الصين الواحدة " ، الذي أقر به أحد الدبلوماسيين الصينين بتصريحه : " إن تسوية قضية تايوان و تحقيق إعادة التوحيد الكامل للصين يجسد المصلحة الجوهرية للأمة الصينية " . في تعبير واضح على الأهمية الاستراتيجية التي توليها الصين لهذه القضية في سياستها الخارجية .

على الرغم من خطورة التصعيد بين الصين و تايوان ، إلا أن دول جزر المحيط الهادي تنتهج سياسية تستثمر من خلالها التنافس بما يخدم مصالحها الوطنية. فقد أقدمت العديد من هذه الدول على تغيير مواقفها الدبلوماسية تجاه الطرفين في أكثر من مناسبة ، إما نتيجة لتغييرات حكومية كما حدث في بابوا غينيا الجديدة سنة 1999 و توفالو سنة 2004 و فانواتو سنة 2006 ، أو لتحقيق مكاسب مالية و شخصية من قبل بعض الزعماء ، كما هو الحال في كيريباتي سنة 2003 ، كما ارتبطت التحولات أحيانا بعوامل اقتصادية و تنموية مباشرة ، مثل الحصول على مساعدات مالية أو توقيع اتفاقيا تجارية ، و هو ما برز في حالتي جزر سليمان و كيريباتي سنة 2019 . و في بعض الحالات ، كانت الأسباب أكثر حسما ، كما في حالة ناورو سنة 2004 ، و التي ارتبط قرارها بإعادة تأسيس شركة الطيران الوطنية الوحيدة في البلاد . و بهذا يتضح أن مواقف هذه الدول تحدد وفقا لمعادلة دقيقة من المصالح و التحديات التي تفرضها طبيعة علاقاتها الدولية و ظروفها الاقتصادية .

كما تعد تايوان ركيزة أساسية في استراتيجية " سلاسل الجزر " الأمريكية ، التي ينظر إليها الاستراتيجيين الصينيون على أنها أقواس احتواء محتملة تهدف إلى كبح صعود الصين في مختلف المجالات ضمن منطقة المحيط الهادي . و في هذا الإطار ، تلعب جزر المحيط الهادي دورا محوريا في حماية الخطوط البحرية في جنوب المحيط ، و تعزيز استراتيجية الدفاع البحري الصيني و الانخراط في الصراع السياسي المتصاعد مع تايوان ، عبر تعزيز التعاون معها باعتبارها جزءا من سلسلة الجزر الثانية. كما تعمل الصين

على تعزيز سيطرتها العسكرية في البحار الواقعة بين البر الرئيسي و سلسلة الجزر الأولى ، من خلال تطوير القدرات التكنولوجية للجيش ، و تأكيد مطالبها بالسيادة على الجزر المتنازع عليها ، و إنشاء جزر صناعية في بحر الصين الجنوبي .

و في هذا السياق انعقدت في أكتوبر 2014 الدورة السابعة عشرة للندوة الدولية لجيش التحرير الشعبي الصيني في بكين ، بحضور 48 ممثلا دوليا . و قد استخدم ضباط الجيش آنذاك مصطلح الحيز الاستراتيجي للتعبير عن التهديد الذي يشكله احتواء الصين داخل سلسلة الجزر الأولى ، مؤكدين أهمية " استعادة وضع جمهورية الصين " من خلال فرض السيطرة على هونغ كونغ و بحر الصين الجنوبي و تايوان و التصدي لمحاولات التطويق عبر توسيع النفوذ إلى ما وراء سلسلة الجزر الثانية . يتجه الفكر الاستراتيجي الصيني في الوقت الراهن بشكل متزايد نحو الدفاع عن الأمن القومي الذي يوضع في مقدمة الأولويات ، على حساب التوجهات الهجومية التي تركز على السعي المستمر نحو القوة و النفوذ .

في إطار التحولات مع الاتجاهات العالمية التي رافقت صعود الصين كقوة تجارية و اقتصادية كبرى ، اتجهت بكين إلى تعزيز حضورها الاقتصادي في منطقة جزر المحيط الهادي. تشير بيانات مكتب التجارة والاستثمار في المحيط الهادي ***Pacific Trade Invest China (PTI China)*** ببكين لسنة 2020 إلى أن إجمالي التجارة بين الصين و الدول المستقلة في المحيط الهادي بلغ حوالي 7.7 مليار دولار سنة 2019 . مع تزايد التركيز على دول بعينها مثل بابوا غينيا الجديدة و جزر مارشال الشركاء التجاريين الرئيسيين للصين في المنطقة بما يقرب 40 % من حجم التجارة في سنة 2022 متفوقين على دول أخرى مثل جزر سليمان و فيجي اللتين لم تتجاوز حصتهما 10 % من المبادلات الإقليمية .

تبرز بابوا غينيا الجديدة كمحور أساسي للاستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة ، نظرا لما تتمتع به من موارد طبيعية هامة تشمل الغاز الطبيعي المسال و النيكل و الكوبالت و الأسماك التي تجذبت أضخم الاستثمارات الصينية ، أبرزها منجم النيكل في رامو الذي يبلغ قيمته 1.4 مليار دولار . مما جعل بابوا غينيا الجديدة تستحوذ وحدها 90 % من إجمالي الاستثمارات الصينية في جنوب المحيط الهادي على مدى السنوات السبع عشرة الماضية .

تأتي هذه الديناميكية الاقتصادية ضمن الرؤية الصينية الأوسع لتعزيز مبادرة الحزام و الطريق ***The Belt and Road Initiative (BRI)*** التي تهدف إلى إنشاء شبكة عابرة للحدود من البنى التحتية و الطرق البرية و البحرية تربط الصين بالعالم ، بما في ذلك منطقة جنوب المحيط الهادي ، رغم بعدها الجغرافي عن الممرات التقليدية المؤدية إلى أوروبا و أفريقيا . و قد وقعت جميع الدول العشر التي تعترف دبلوماسيا ببكين

على المبادرة ، ما يمنح الصين حق الوصول إلى منطقة اقتصادية ***خالصة Exclusive Economic Zone (EEZ)*** تغطي نحو 7.7 ملايين ميل مربع من مياه المحيط.

و قد كشفت بيانات مشروع الجارديان للمحيط الهادي ***The Guardian 's Pacific Project for Global Resource Extraction Auditing*** للتدقيق العالمي في استخراج الموارد سنة 2019 على أن الصين أصبحت أكبر مستورد لموارد جزر المحيط الهادي ، بقيمة 303 مليار دولار أمريكي في نفس السنة . كما استثمرت الصين في سبعة مشاريع تعدين في المنطقة ، أبرزها منجم رامو للنيكل و الكوبالت و منجم بورغيرا للذهب، و مشروع نهر فريدا للنحاس في بابوا غينيا الجديدة ، إلى جانب مشروع ناوايليفو للبوكسايت **Nawailevu Bauxite Project** ومنجم فاتوكولا **Vatukoula** للذهب في فيجي . و تؤكد المشاريع تنوع و عمق الحضور الصيني ، حيث صدرت بابوا غينيا الجديدة وحدها ما قيمته 2.3 مليار دولار من النفط و المعادن إلى الصين سنة 2019 .

في سياق موازٍ ، تزايد اهتمام الصين بالموارد البحرية إذ استوردت الصين منتجات بحرية بقيمة 100 مليون دولار سنة 2019 ، إضافة إلى الأخشاب الاستوائية، حيث تعد بابوا غينيا الجديدة المصدر الأول للأخشاب الصلبة للسوق الصينية بنسبة 21 % من إجمالي واردات الصين تليها جزر سليمان .كما يتعزز الطموح الصيني فيما يعرف بالاقتصاد الأزرق، من خلال الانخراط في مشاريع بحثية لتعدين أعماق البحار ، بقيادة جمعية أبحاث وتطوير الموارد المعدنية الصينية و التي توجت بعقد مدته 15 سنة وقع في سنة 2017 مع الهيئة الدولية لقاع البحار ، لاستكشاف العقيدات المعدنية في منطقة كلاريون – كليبرتون في المحيط الهادي .

المطلب الثالث : دو افع الفواعل الإقليمية في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي

- **دو افع أستراليا و نيوزلندا في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي**

تعتبر أستراليا و نيوزلندا من الفاعلين الاقليمين الرئيسيين في منطقة جنوب المحيط الهادي ، حيث تجمعهما مصالح استراتيجية عميقة و متنوعة تتراوح بين الأبعاد الأمنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية . ففي كلمات رئيس الوزراء الأسترالي السابق جون هوارد ،عرفت أستراليا جنوب المحيط الهادي بأنه مجالها الخاص و هو تعبير يعكس مدى الأهمية التي تولها كانبيرا لهذه المنطقة من حيث الروابط التاريخية و السياسية و الاقتصادية و المجتمعية الوثيقة التي تربطها بدول و أقاليم المحيط الهادي و تعكس هذه الروابط أيضا موقع أستراليا كأكبر مانح للمساعدات للدول المستقلة في المنطقة ، إضافة إلى برامج التعاون الدفاعي المتعدد التي تربطها بعدد من دول جزر المحيط الهادي و على الرغم من أن المصلحة

الإستراتيجية الأساسية لأستراليا تتمثل في الدفاع على أراضيها من أي تهديد مباشر إلا أن الحكومة الأسترالية تعتبر الأمن و الاستقرار و التماسك في جوارها الإقليمي الذي يشمل جزر المحيط الهادي من ثاني أهم أولوياتها الاستراتيجية كما تؤكد التحديثات الاستراتيجية الدفاعية الأسترالية، لاسيما في وثيقة سنة 2020[1]، على أهمية ألا يشكل الجوار الإقليمي مصدرا للتهديد، سواء من خلال تنامي القدرات العسكرية للدول المجاورة أو نتيجة ضعف استقرارها الداخلي، الذي قد يُفسح المجال أمام تدخلات خارجية معادية تهدد المصالح الأسترالية، وهو ما يمثل امتدادا للرؤية التي طرحتها أستراليا منذ ورقة الدفاع لسنة 2009[2].

لعبت أستراليا تاريخيا دورا محوريا في تشكيل مؤسسات بعض الدول الجزرية أثناء مرحلة استقلالها من خلال نماذجها الاقتصادية و ترتيبات الحكم و المؤسسات الدستورية و القانونية و قوات الأمن مما يجعل أستراليا المصدر الرئيسي للواردات و الاستثمارات في المنطقة ، بالإضافة إلى كونها شريكا رئيسيا في مجالات الدفاع و الأمن .

رغم ذلك يشير العديد من قادة و مواطني جزر المحيط الهادي إلى وجود نوع من الاستياء و التردد تجاه الدور القيادي الأسترالي ، نظرا لما يعرف بمتلازمة الأخ الأكبر المتعالي المرتبطة بالتاريخ الاستعماري لأستراليا في المنطقة ، وهو ما تسبب في نفور بعض النخب الإقليمية ، على الرغم من اللجوء المتكرر إلى كانبيرا طلبا للمساعدة في أوقات الأزمات . كما تجسد دور أستراليا الحاسم في عملية السلام في بوغانفيل خلال التسعينات و قيادتها لمهمة المساعدة الإقليمية لجزر سليمان منذ سنة 2003 التي تضمنت إرسال قوات حفظ سلام و لتعزيز الاستقرار في واحدة من أكثر دول المنطقة هشاشة .[3]

على الصعيد الجغرافي ، تقع كل من بابوا غينيا الجديدة و جزر سليمان في منطقة ميلانيزيا التي تمثل أحد الأقاليم الاثنو-جغرافية الثلاثة الرئيسية في جنوب المحيط الهادي إلى جانب ميكرونيزيا و بولينيزيا .

حيث لطالما كان لأستراليا تأثير قوي في ميلانيزيا ، و يرجع ذلك إلى قربها الجغرافي و حدودها الشمالية – الشمالية الغربية ، فضلا عن مصالحها التجارية التي تجعل من جنوب المحيط الهادي ، خاصة ميلانيزيا ،

[1] Australian Department of Defence, *2020 Defence Strategic Update*, accessed June 1, 2025, https://www.defence.gov.au/sites/default/files/2020-11/2020_Defence_Strategic_Update.pdf.

[2] Graeme Smith and Terence Wesley-Smith (eds.), The China Alternative: Changing Regional Order in the Pacific Islands (Canberra: ANU Press, 2021),

[3] Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781003496441.

سوقا قريبة و حيوية ، و التي من خلاله تهيمن على إقصاد كل من بابوا غينيا و جزر سليمان كما تمتلك مصالح اقتصادية كبيرة مع فيجي .

في المقابل تعد نيوزلندا أقرب جغرافيا و ثقافيا إلى جنوب المحيط الهادي حيث تتميز روابطها الثقافية و الاجتماعية بشكل أعمق مع شعوب المنطقة فهي تعتبر البلد الأكثر انتماء لمنطقة المحيط الهادي من أستراليا و ذلك من خلال ثقافات جزر المحيط . فوفقا لنتائج التعداد السكاني في نيوزيلندا لسنة 2023، بلغ عدد الأشخاص الذين يعرفون أنفسهم كجزء من مجموعة شعوب الجزر الصغرى جنوب المحيط الهادي 442,632 شخصا، مما يشكل 8.9% من إجمالي سكان نيوزيلندا البالغ عددهم 4,993,923 نسمة . يمثل هذا زيادة بنسبة 16.0% مقارنة بتعداد 2018، حيث كان عددهم 381,642 شخصا، وزيادة بنسبة 49.6% مقارنة بتعداد 2013، حيث كان عددهم 295,941 شخصا[1] .إذ يشكل سكان الماوري حوالي 17.8 % من سكان نيوزلندا سنة 2023[2] و ارتباطهم بجزر المنطقة يشكل ترابطا عميقا . كما تعتبر مدينة أوكلاند أكبر مدينة بولينيزية في العالم .

إضافة إلى ذلك ، ترتبط نيوزلندا بعدد من دول جزر المحيط الهادي بعلاقات خاصة و مسؤوليات أمنية . حيث تقع توكيلاو تحت مسؤوليتها الأمنية إلى جانب جزر كوك و نيوي اللتين تتمتعان بحكم ذاتي و جنسية نيوزلندية تسمح لحاملها بحرية الهجرة إلى نيوزلندا ، و هو أمر يعكس الترابط العائلي و الثقافي بين نيوزلندا نفسها .كما يؤكد الخبراء أن هذه الروابط الاجتماعية و الثقافية بين سكان جزر المحيط الهادي و نيوزلندا تعد أحد أهم عناصر القوة الناعمة التي تتمتع بها نيوزلندا اتجاه المنطقة .

من الناحية الاستراتيجية ، تختلف مصالح نيوزلندا عن أستراليا ، حيث تركز نيوزلندا بشكل أكبر على التعامل مع عوامل عدم الاستقرار في المنطقة بدلا من التركيز على القضايا العسكرية التقليدية . حيث تشير الورقة البيضاء الدفاعية النيوزلندية لسنة 2010[3] إلى أهمية أن تلعب نيوزلندا دورا قياديا في جنوب المحيط الهادي فحالة الضعف و عدم الاستقرار في المنطقة تشكل مخاطر ديمغرافية و اقتصادية و إجرامية و سمعية على نيوزلندا ، و هو ما يدفعها لأن تكون شريكا نشطا في جهود تحقيق الاستقرار و الاستجابة للكوارث و الأزمات الإنسانية و التصدي للتهديدات الدخيلة على المنطقة .

[1] Stats NZ, "2023 Census National and Regional Data," accessed June 1, 2025, https://www.stats.govt.nz/infographics/2023-census-national-and-regional-data/.

[2] Waatea News, "Māori Boost in Census 2023," October 3, 2024, accessed June 1, 2025, https://waateanews.com/2024/10/03/maori-boost-in-census-2023/.

[3] Australian Department of Defence, *2020 Defence Strategic Update*, accessed June 1, 2025, https://www.defence.gov.au/sites/default/files/2020-11/2020_Defence_Strategic_Update.pdf.

من الناحية الاقتصادية، تشهد نيوزيلندا نشاطا تجاريا متزايدا مع دول جزر المحيط الهادي، حيث بلغ إجمالي الصادرات إلى هذه الدول حوالي 2.17 مليار دولار نيوزيلندي سنة 2018[1]، في حين بلغت الواردات منها نحو 1.45 مليار دولار، ما يعكس نموا ملحوظا في العلاقات التجارية الثنائية. وتشمل هذه الصادرات منتجات رئيسية مثل الألبان، اللحوم، الآلات، السفن، والحديد. أما الواردات، فرغم تذبذبها في بعض الفترات، لا تزال تشكل جزءا مهما من حجم التبادل التجاري. إلى جانب ذلك، قطاع الخدمات السياحية الذي يشكل مصدرا مهما إلى نيوزيلندا، مما يعزز من عمق الارتباط الاقتصادي بين الجانبين.

تواجه أستراليا و نيوزلندا تحديات أمنية غير تقليدية تتعلق بتغيير المناخ و أمن الموارد و الطاقة الفقر المستمر و سوء الحكم و توفران الجزء الأكبر من التمويل لمعالجة هذه القضايا في الدول الأربع عشرة ضمن جزر المحيط الهادي . حيث تؤكد عضويتها في مختلف المؤسسات الإقليمية الكبرى مثل منتدى جزر المحيط الهادي و جامعة جنوب المحيط الهادي و لجنة مصايد الأسماك الإقليمية و غيرها، التزامهما القوي و تأثيرهما المستمر في المنطقة ، رغم تنامي الوجود الصيني الذي لا يُرى على أنه تهديد ثانوي في طور النمو مقارنة بالتأثير الغربي الراسخ .

غير أن كل من أستراليا و نيوزلندا تشكلان حجر الزاوية في الإستراتيجية الإقليمية لجنوب المحيط الهادي . فهما تجمعان بين القوة العسكرية و الالتزام السياسي و التأثير الاقتصادي و الروابط الثقافي و الاجتماعية العميقة ، مما يجعل منهما لاعبين لا غنى عنهما في الحفاظ على استقرار و أمن تنمية هذه المنطقة الحيوية ذات الأهمية الجغرافية و السياسية المتزايدة على الصعيد الدولي .

- **دو افع اليابان في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي**

ترتكز المصالح اليابانية في المحيط الهادي ، و لا سيما في منطقة ميكرونيزيا على مزيج من العوامل التاريخية و الجغرافية و الاقتصادية و الذي يعود اهتمامها إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى و بعد أن رسخت اليابان حضورها الاستيطاني و الاقتصادي في ميكرونيزيا . كما تُعد بالاو جارة مباشرة لليابان و التي تنسق معها في قضايا السيادة البحرية و حدود الرفوف القارية ، كما تمتلك هذه الجزر رمزية وطنية قوية بالنسبة لليابان بسبب المعارك التي دارت خلال الحرب العالمية الثانية ووجود رفات على أراضيها ،ما يضفي بعدا وجدانيا على العلاقة بين الجانبين .

[1] New Zealand Ministry of Foreign Affairs and Trade, "Trade and Economic Cooperation," *Aid and Development – Our Development Cooperation Partnerships in the Pacific*, accessed June 1, 2025. https://www.mfat.govt.nz/en/aid-and-development/our-development-cooperation-partnerships-in-the-pacific/trade-and-economic-cooperation

من الناحية الاقتصادية ، تتمتع الجزر الصغرى بأهمية حيوية لليابان ، خاصة في مجال الصيد ، إذ تستخرج 45 % من احتياجات اليابان السمكية من المناطق الاقتصادية الخالصة التابعة للجزر [1]. و مع التحولات القانونية بما يخص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة 1982 الذي شكل تحديا لليابان في الحصول على تصاريح الصيد، دفعها إلى تبني استراتيجيات دعم تنموي و استثمار مباشر لتأمين وصول مستدام إلى هذه الموارد إلى جانب الاستفادة من الموارد المعدنية و الطاقة المتوفرة في الجزر مثل الفوسفات في ناورو و النحاس و الغاز في بابوا غينيا الجديدة .[2]

و هو ما يدعم أمنها الاقتصادي و يعزز من تنوع مصادر الطاقة لديها ، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الواردات . تعد الجزر الصغرى في المحيط الهادي ممرات بحري استراتيجية تمثل أكثر من 28 % من الحركة التجارية اليابانية ، و هي ضرورية لضمان تدفق الموارد الحيوية القادمة من أستراليا مثل الفحم و خام الحديد و الغاز لطبيعي المسال [3]. و بالتالي ، فإن أي تهديد لاستقرار المنطقة و لحرية الملاحة سيعد خطرا مباشرا للاقتصاد الياباني . مما يفسر اهتمام طوكيو المستمر في الحفاظ على علاقات متينة مع هذه الدول .

كما طورت اليابان رؤيتها لمنطقة المحيطين الهندي والهادي الحرة والمفتوحة FOIP بالتعاون مع شركائها، ولا سيما الولايات المتحدة وأستراليا، وحققت بعض النجاحات في هذا المجال . وفي سنة 2023، جددت اليابان رؤيتها لمنطقة المحيطين الهندي و الهادي الحرة و المفتوحة FOIP ، وفي ظل تصاعد المنافسة الاستراتيجية، شددت على أهمية التعاون من خلال الحوار، والشراكات المتساوية بين الدول، والتركيز على الإنسان، وذلك ضمن إطار يستند على نظام دولي قائم على القواعد، يعالج التهديدات الأمنية غير التقليدية، ويعزز العلاقات والبنية التحتية في الدول الشريكة، إضافة إلى تعزيز أمن المجالين البحري والجوي.

وفي هذا البيان المجدد لرؤيتها، أشارت الحكومة اليابانية بشكل محدود جدا إلى منطقة جزر المحيط الهادي. ما يسلط الضوء على أنه، رغم اعتبار اليابان للمنطقة جزءا من منطقة المحيطين الهندي والهادي الأوسع، إلا أن منطقة جزر المحيط الهادي ليست أولوية لها مقارنة بالمناطق الأكثر تنافسا والأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية، مثل بحري الصين الشرقي والجنوبي أو المحيط الهندي. ولذلك، وكما هو الحال مع كوريا

[1] "Japan and Pacific Islands Countries: Longstanding Strategic Interests and Recent Strategic Developments," (IFRI)، : https://www.ifri.org/en/papers/japan-and-pacific-islands-countries-longstanding-strategic-interests-recent-strategic

[2] Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781003496441.

[3] éline Pajon, « *Japan and the Pacific Islands Countries: Longstanding Strategic Interests, Recent Strategic Engagement* », *Asie.Visions*, Centre for Asian Studies, Institut Français des Relations Internationales (Ifri), n°132, mars 2023,

الجنوبية التي تعتمد أيضا على التجارة، فإن مصالح اليابان في منطقة جزر المحيط الهادي تعكس اهتمامها العام في تعزيز العناصر الأساسية لرؤيتها لمحيط هادي حر و مفتوح من سيادة القانون، حرية الملاحة، والتجارة الحرة[1].

- **دو افع كوريا الجنوبية في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي**

شهدت علاقات كوريا الجنوبية مع دول المحيط الهادي تطورا تدريجيا من علاقات ودية سطحية إلى انخراط استراتيجي أوسع ، يعكس تحول مكانة كوريا في النظام الدولي و تبدل أولوياتها الجيوسياسية فعلى مدار العقود الماضية ، حافظت كوريا الجنوبية على علاقات غير متينة و لكنها مستقرة مع دول جزر المحيط الهادي منذ استقلالها . حيث يتمحور اهتمامها المبكر حول الموارد الطبيعية ، لا سيما الثروة السمكية كالتونة و الفرص الاقتصادية المتاحة ضمن المناطق الاقتصادية الخالصة لتلك الدول الصغيرة . و مع صعود كوريا الجنوبية كقوة متوسطة أكثر طموحا توسعت علاقاتها الأهم سنة 1997 بعد أن أصبحت كوريا شريكا في الحوار مع منتدى جزر المحيط الهادي مما مثل اعترافا بأهمية المنطقة في إطار سياسية كوريا الخارجية .

منذ سنة 2011 أصبحت الاجتماعات الدورية لوزارة الخارجية بين كوريا و دول المحيط الهادي آلية منتظمة لتعزيز التعاون ، ما فتح الباب أمام مزيد من الحوار السياسي و الدبلوماسي المنظم غير أن الطفرة الحقيقية في انخراط كوريا مع المنطقة جاءت في ظل التحولات الجيوسياسية الكبرى التي يشهدها النظام الدولي ، و بخاصة تصاعد التنافس بين الولايات المتحدة و الصين في منطقة المحيطين الهندي و الهادي .[2]

واجهت كوريا الجنوبية تحديات ملموسة في التوفيق بين العلاقات الاقتصادية العميقة مع الصين من جهة و شراكتها الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى ، كما بدا جليا في أزمة نظام الدفاع الصاروخ الأمريكي سنة 2017 ، حيث برزت الحاجة الكورية إلى تنويع الشراكات الخارجية و تقليل الاعتماد على قوى كبرى و عليه توجهت إلى إطلاق **سياسية الجنوب الجديدة** التي وسعت مجالات التعاون مع دول جنوب آسيا و الهند و مهدت أيضا للتوجه نحو جزر المحيط الهادي .

---

[1] Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781003496441.

[2]Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781

و من أبرز العوامل التي دفعت كوريا إلى التركيز على منطقة جنوب المحيط الهادي ، أولا التوسع في طبيعة التحالف الكوري – الأمريكي الذي بات يعرف بالتحالف الاستراتيجي الشامل العالمي و الذي فرض على كوريا التزامات و مسؤوليات تتجاوز شبه الجزيرة الكورية ، حيث شجعت إدارة بايدن كوريا بشكل صريح على الانخراط مع جزر المحيط الهادي ضمن إطار شراكة المحيط الهادي لسنة 2022 و سلط البيان المشترك للقمة الكورية الأمريكية في أفريل 2023 الضوء على أهمية هذا التعاون في مجالات الصحة و الطاقة و المناخ و البنية التحتية الرقمية . كما أدرجت جزر المحيط الهادي ضمن أولويات الحوار الثلاثي حيث جاء في حوار المحيطين الهندي والهادي الثلاثي بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان، الذي تم تأسيسه عقب قمة كامب ديفيد، أن "ممثلين عن الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية ناقشوا نهج كل دولة في المحيطين الهندي والهادي وفرص التعاون، مع التركيز على الشراكة مع دول جنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادي." وتكرار هذه الالتزامات يخلق دوافع بيروقراطية وضغوطا لاتخاذ خطوات فعلية[1].

ثانيا تشجيع الشركاء الاقليمين الأساسيين لكوريا مثل أستراليا و نيوزلندا ، حيث أصبحت كوريا الجنوبية في سنة 2023 العضو الثامن في مبادرة "شركاء في المحيط الهادي الأزرق(PBP) "، وهي مبادرة غير رسمية للتشاور والتنسيق تهدف إلى دعم دول منتدى جزر المحيط الهادي (PIF) بشكل جماعي عبر تقديم موارد إنسانية، وتعزيز المرونة السيبرانية، ودعم أبحاث المحيطات ومصايد الأسماك، ومواجهة تغير المناخ. وعلى المستوى الثنائي، جاء في البيان المشترك لاجتماع وزراء الخارجية والدفاع بين كوريا الجنوبية وأستراليا لسنة 2024 إشارات موسعة إلى جزر المحيط الهادي، كما أشار إليها رئيس وزراء نيوزيلندا كريستوفر لوكسون خلال زيارته إلى سيول في سبتمبر 2024. ومن ثم، من المرجح أن تبقى جزر المحيط الهادي محورا دائما في النقاشات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تجريها كوريا الجنوبية ليس فقط مع الولايات المتحدة، بل أيضا مع شركائها الاستراتيجيين في المحيطين الهندي والهادي في السنوات المقبلة[2].

أما الدافع الثالث فيتمثل في تنامي القوة الوطنية الشاملة لكوريا الجنوبية و التي مكنها من تبني أدوار دبلوماسية و تمويلية طموحة . أدرجت جزر المحيط الهادي ضمن هذه الاستراتيجية العالمية التي تتبناها كوريا و التي تهدف إلى تعزيز مكانتها كلاعب دولي مسؤول يدافع عن النظام الدولي القائم. [3]

[1] peter K. Lee and Kim Minjoo, "*South Korea's Pacific Islands Strategy and Cooperation with Like-minded Partners*," *Asan Institute for Policy Studies*, 2024, https://www.jstor.org/stable/resrep64351, accessed May 16, 2025, 16:44 UTC

[2] peter K. Lee and Kim Minjoo, "*South Korea's Pacific Islands Strategy and Cooperation with Like-minded Partners*," *Asan Institute for Policy Studies*, 2024, https://www.jstor.org/stable/resrep64351, accessed May 16, 2025, 16:44 UTC

[3] peter K. Lee and Kim Minjoo, "*South Korea's Pacific Islands Strategy and Cooperation with Like-minded Partners*," *Asan Institute for Policy Studies*, 2024, https://www.jstor.org/stable/resrep64351, accessed May 16, 2025, 16:44 UTC

و عليه تعمل كوريا على تعزيز التعاون الثنائي و المتعدد الأطراف مع دول أوقيانوسيا و في كمقدمتها أستراليا و نيوزلندا ، كشريكين يشتركان في القيم اللبرالية و الديمقراطية و التي تستند إلى شراكة استراتيجية شاملة تشمل الدفاع ، و الأمن و سلاسل التوريد و التغير المناخي في حين تعد كوريا خامس أكبر شريك تجاري لنيوزلندا و تسعى إلى تعميق هذا التعاون من خلال آليات الحوار الإقليمي المصغر . وصولا لدول جزر المحط الهادي أين تعمل كوريا على دعم تنفيذ استراتيجية 2050 لقارة المحيط الهادي الزرقاء من خلال التعاون في مجالات التكييف مع التغير المناخي ، و الصحة و الطاقة المتجددة و المصايد البحرية كما تسعى لتوسيع حضورها من خلال أطر متعددة الأطراف مثل رابطة حافة المحيط الهندي ،و رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ما يعكس نضوج الدبلوماسية الخارجية لكوريا الجنوبية .

- **دو افع الهند في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي**

تعتبر مصالح الهند في منطقة جزر المحيط الهادي من المجالات الاستراتيجية الناشئة التي شهدت اهتماما متزايدا خلال العقدين الماضيين ، رغم أن تركيز الهند التقليدي كان تاريخيا على المحيط الهادي و جنوب شرق آسيا . حتى أوائل القرن الحادي و العشرون ، كانت الروابط الهندية في هذه المنطقة محدودة نسبيا حيث اقتصرت بشكل رئيسي على الجالية الهندية الفيجية في فيجي التي تعود أصولها إلى عمال متعاقدين جلبوا خلال الحقبة الاستعمارية البريطانية ، بالإضافة إلى علاقات دبلوماسية مع بعض دول جزر المحيط الهادي التي تنتمي إلى الكومنولث أو حركة عدم الانحياز .كما كانت الهند تحتفظ بسفارات فقط في فيجي و بابوا غينيا الجديدة ، مما يعكس انخراطا محدودا في الشؤون السياسية و الاقتصادية للمنطقة .

انظمت الهند سنة 2006 كعضو شريك في منتدى جزر المحيط الهادي أين بدأ يظهر الاهتمام المتزايد بالمنطقة التي تتمتع بأهمية جغرافية و استراتيجية متنامية . و قد تجلى هذا الاهتمام بشكل أكبر بعد وصول نريندرا مودي إلى رئاسة الوزراء سنة 2014 حيث تبنت الهند **سياسات النظر إلى الشرق *Look East Policy*** و **التحرك نحو الشرق *Act East Policy*** التي وسعت نطاق نفوذها ليشمل منطق الاندو-باسفيك الأوسع و تتمحور هذه السياسية حول تعزيز النفوذ الدبلوماسي و الاقتصادي و العسكري للهند مستهدفة الاستفادة من الفرص التي تتيحها المنطقة التي أصبحت محورا للتنافس الإقليمي بين القوى الكبرى .[1]

على الصعيد الاقتصادي ، ترى الهند في دول جزر المحيط الهادي أسواقا واعدة و فرصا استثمارية متعددة ، لاسيما في مجالات البنية التحتية و التجارة البحرية و الحيوية ، في ظل الاعتماد الكبير على شبكات

[1] Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781003496441.

الكابلات البحرية التي تمر عبر جزر المحيط الهادي و التي تعد حيوية الاستقرار الاقتصاد الرقمي العالمي و الهندسة الأمنية لتدفق المعلومات .

أما دبلوماسيا ، حرصت الهند على تبني نهج شامل في التعامل مع منطقة الهندو-باسفيك مميزة نفسها عن التحالفات الأكثر تصعيدا ضد الصين التي تقودها الولايات المتحدة و أستراليا رغم كونها جزءا من الشراكة الاستراتيجية الرباعية إلا أن الهند محافظة على استقلالية نسبية تهدف إلى تحقيق توازن بين المنافسة مع الصين و الحفاظ على فرص التعاون معها .حيث تتجلى مصالح الهند الاستراتيجية في المنطقة أيضا في حرصها على ضمان حكم القانون و حرية الملاحة الجوية و البحرية و حل النزاعات من خلال الحوار عبر الطرق السلمية.[1]

تأتي هذه الأولويات مع صعود نفوذ الصين في الجزر الصغرى للمحيط الهادي مما يخلق توازنا إقليميا معقدا ترى من خلاله الهند أنه ازدادت الحاجة إلى شريك تنموي بديل قادر على تقديم الدعم الاقتصادي و التنموي و السياسي و هنا ترى الهند فرصتها للعب دور رئيسي في تقديم المساعدات التقنية و المالية و تعزيز القدرات المحلية لهذه الدول . كما تشكل الجزر نقاط دخول حيوية الى شبكة التجارة العالمية و احد ممرات الملاحة البحرية الأكثر أهمية عالميا ضمان امن هذه الممرات من خلال تعاون متعدد الأطراف ع دول ذات توجهات متشابهة يساهم في حماية المصالح الاقتصادية و الهندسية للهند و العالم بأسره . تعكس مصالح الهند في جزر المحيط الهادي تطلعاتها لتعزيز دورها كلاعب إقليمي و عالمي قادر على تحقيق التوازن في القوى داخل منطقة الهندو-باسفيك مع السعي إلى بناء شراكات استراتيجية و اقتصادية مستدامة تحمي مصالحها و تدعم التنمية في دول المنطقة ، و تواجه النفوذ الصيني المتنامي من خلال نهج دبلوماسي متوازن و شامل كما يتوقع أن تستمر في توسيع نفوذها في هذه المنطقة الحيوية سواء عبر تعزيز التعاون العسكري متعدد الأطراف أو من خلال دعم التنمية الاقتصادية و البنية التحتية ، بما يعزز من حضورها و يخدم تأثيرها طويلة الأمد في هندسة النظام العالمي الجديد .

- **دو افع إندونيسيا في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي**

تنطلق المصالح و الدوافع الاندونيسية تجاه منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي من مزيج معقد من الاعتبارات الجيوسياسية ، و الهواجس الأمنية الداخلية ، و الأهداف التنموية و الدبلوماسية . فمن جهة تسعى جاكرتا إلى حماية وحدة أراضيها الوطنية ، و خاصة في ظل تصاعد الأصوات المطالبة بتقرير

[1] Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781003496441.

المصير في مقاطعتي بابوا و بابوا الغربية و اللتين تشتركان بحدود جغرافية و اثنية و ثقافية مع دول جنوب المحيط الهادي ، و تحديدا دول ميلانيزيا مثل بابوا غينيا الجديدة و فانواتو و جزر سليمان و قد واجهت إندونيسيا تحديات دبلوماسية متزايدة نتيجة دعم بعض هذه الدول لحركات الاستقلال في غرب بابوا ، مما دفعها إلى تبني دبلوماسية نشطة و متعددة المستويات ، هدفها الأساسي تحييد هذا الدعم و تأكيد سيادتها على هذه الأقاليم .

في هذا السياق ، انتهجت إندونيسيا سياسية خارجية تقوم على مبادئ الحرية و النشاط المنصوص عليها في دستورها لسنة 1945 ، عبر تعزيز التعاون الثنائي مع دول قيادية في المنطقة مثل فيجي و بابوا غينيا الجديدة ، وفتح قنوات الحوار و الانخراط في الأطر الإقليمية مثل منتدى جزر المحيط الهادي و مجموعة دول ميلانيزيا حيث تستغل إندونيسيا عضويتها بصفة مراقب أو شريك حواري في هذه المنصات لعرقلة محاولات الاعتراف بحركة تحرير غرب بابوا كعضو رسمي و الحد من تدويل القضية [1].

تدرك إندونيسيا أن التحديات التنموية و البيئية التي تواجه دول المحيط الهادي تمثل مدخلا مهما لتعزيز نفوذها الناعم في المنطقة . و لذلك ، عمدت إلى إطلاق برامج تعاون تنموي و مساعدات فنية منذ أواخر التسعينات ، شملت مجالات متنوعة مثل التنمية المستدامة الحوكمة و الاقتصاد ، التعليم ، تمكين المرأة و مواجهة تغيير المناخ حيث نفذت إندونيسيا أكثر من 180 برنامجا تدريبيا استهدف 1457 مشاركا من دول المحيط الهادي . كما أنشأت مديرية خاصة للتعاون الفني بوزارة الخارجية سنة 2006 ، لتنسيق جهود المساعدات الفنية و بناء القدرات ، مما يعزز صورة إندونيسيا كدولة داعمة للتنمية الاقتصادية و يخلق روابط استراتيجية مع دول المنطقة .

علاوة على ذلك تعد **سياسة التوجه نحو الشرق *Look East Policy*** التي تبنتها إندونيسيا في عهد الرئيس سوسيلو بامبانغ بودهويونو ، تجسيدا لإعادة تموضع إستراتيجي في السياسة الخارجية تهدف إلى تعميق العلاقات مع دول جنوب المحيط الهادي خاصة تلك المهددة بالتغير المناخي مثل كيريباتي و توفالو و جزر مارشال . و قد استخدمت هذه السياسية كأداة لإعادة تشكيل صورة إندونيسيا إقليميا و إبراز التزامها بالقضايا العالمية مثل البيئة و التنمية المستدامة .أما على المستوى الثقافي فتولي إندونيسيا اهتماما خاصا بالتقارب العرقي و الثقافي بين سكان إندونيسيا إلى العرق الميلانيزي ، و يتوزعون على مناطق مثل نوسا تنقارا

[1] Stephanie Lawson, "West Papua, Indonesia and the Melanesian Spearhead Group: Competing Logics in Regional and International Politics," *Australian Journal of International Affairs*, Vol. 70, No. 5 (2016), pp. 506–524, accessed 27 May 2025, https://www.researchgate.net/publication/293640458_West_Papua_Indonesia_and_the_Melanesian_Spearhead_Group_competing_logics_in_regional_and_international_politics.

الشرقية مالوكو ، بابوا و بابوا الغربية و هذا العامل الاثني الذي يستخدم من قبل الحركات الانفصالية لبناء سرديات التضامن ، تحاول إندونيسيا توظيفه في الاتجاه المعاكس عبر إبراز الروابط الثقافية كدليل على وحدة المصير الجيوسياسي و التنموي .[1]

تشرح بيكاركار في مقالها المعنون "أسباب تعاون إندونيسيا مع مجموعة الميلانيز سبيرهيد ***Melanesian Spearhead Group - MSG"*** أن الدول في منطقة المحيط الهادي تلعب دورا هاما في الحفاظ على سيادة الدولة الموحدة لجمهورية إندونيسيا. ويرتبط هذا بقضية حركة الانفصال في بابوا، حيث تدعم دول المحيط الهادي الأعضاء في مجموعة MSG وجود جماعة بابوا الحرة التي قد تشكل تهديدا لوحدة البلاد تستطيع إندونيسيا تحقيق مصالحها الوطنية من خلال التقرب إلى الدول في منطقة المحيط الهادي التي تدعم حركة الانفصال في بابوا. ويتخذ هذا التقارب من خلال المشاركة الفعالة في اجتماعات منتدى MSG وأيضا إقامة التعاون مع أعضائها.[2]

تشكل الجزر الصغرى في المحيط الهادي رغم محدودية وزنها الاقتصادي والعسكري ساحة تنافس دبلوماسي حاد ، ليس فقط بين القوى الكبرى مثل الصين و الولايات المتحدة بل أيضا من قبل القوى الإقليمية الصاعدة التي ترى في هذه الجزر ركيزة أساسية لتعزيز مكانتها في النظام الإقليمي و الحد من محاولات تقويض استقرارها الداخلي من خلال تدويل قضية بابوا و عليه ، فسياسة إندونيسيا في هذه المنطقة تتسم بالحذر و البراغماتية ، و تمزج بين الأدوات الناعمة كالمساعدات و الانخراط الدبلوماسي متعدد الأطراف و التقارب الثقافي بين تحركات أكثر صرامة تهدف إلى كبح النفوذ داخل المنظمات الإقليمية .

المبحث الثاني : أليات القوى الفاعلة في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي

المطلب الأول : الأليات الأمريكية في منطقة في الجزر الصغرى في المحيط الهادي

في فيفري 2019 شارك وزير الخارجي الأمريكي مايك بومبيو في قمة دول ميكرونيزيا ، و الذي أكد من خلالها دعم الولايات المتحدة لسيادة الدول و حقها في اتباع سياسات مستقلة تعزز أمنها الاقتصادي و ازدهارها المستدام . و قد جاءت الزيارة كرسالة ضمنية موجهة للصين في محاولة الولايات المتحدة فرض نفوذها في المنطقة. حيث صرح بومبيو في خطاب صحفي : **"اليوم ، أنا أوكد لكم أن الولايات المتحدة**

[1] Mariana Erny Buiney and Meyland Sabinna Fenescha Wambrauw, "Indonesia's Interests in the Pacific Region," *Cenderawasih University Journal*, , (March 2024),.

[2] Mariana Erny Buiney and Meyland Sabinna Fenescha Wambrauw, "Indonesia's Interests in the Pacific Region," *Cenderawasih University Journal*, , (March 2024),

الأمريكية ستساعدكم في حماية سيادتكم و أمنكم و حقكم في العيش بحرية و سلام ".[1] كما أعلن من خلال خطابه بدأ مفاوضات تمديد اتفاقيات الارتباط الحر . في ماي 2019 ، و في خطوة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الأمريكية و دول جزر المحيط الهادي ، استضاف الرئيس دونالد ترامب قادة دول اتفاقيات الارتباط الحر ***Compact of Free Association*** في البيت الأبيض ، كأول رئيس أمريكي يقدم على هذه المبادرة . أصدر من خلالها أمرا تنفيذيا بعنوان ***Executive Order on the Economic Empowerment of Asian Americans and Pacific Islanders*** و الذي تضمن دعم تنويع و نمو اقتصاد الدول إلى جانب المبادرات المتمركزة داخل الولايات المتحدة . و قد عبر قادة هذه الدول من خلال هذا اللقاء عن دعمهم لاستراتيجية الولايات المتحدة " **منطقة المحيط الهندي – الهادي حرة و مفتوحة"** ***Free and Open Indo-Pacific*** ، مؤكدين التزامهم بالمبادئ المشتركة ، و على رأسها احترام السيادة الوطنية ، الحرية في الملاحة ، الانفتاح الاقتصادي ، و التنمية المستدامة. كما أظهرت القمة حرص الولايات المتحدة على استعادة ثقة حلفائها التقليدين و فتح صفحة جديدة من التعاون الاستراتيجي المبني على أسس أكثر وضوحا و توازنا . حيث توَجه الدبلوماسية الأمريكية في منطقة جزر المحيط الهادي لهدفين أساسيين و هما الحفاظ على ترتيباتها الأمنية مع دول الارتباط الحر و تعزيز الإقليمية المتوافقة مع حلفاءها في المنطقة .

شكلت استراتيجية إدارة بايدن سنة 2022 تجاه جزر المحيط الهادي نهجا مجددا ومعاد تصوره. في سعيها لجذب دول الجزر ، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في نسج عمليتها الدبلوماسية بعناية لتناسب احتياجات سكان الجزر. كما ميزت الحكومة الأمريكية بشكل واضح بين المساهمات التي قدمتها وزارة الخارجية وتلك التي قدمها الجيش، في محاولة لتأكيد نهجها القائم على الدبلوماسية . ورغم أن للجيش الأمريكي دورا ما، فإن وزارة الخارجية بدأت تقود المبادرات الجديدة، مما أبرز الاستراتيجية القائمة على الدبلوماسية.

حيث انضم وزير الخارجية أنتوني بلينكن إلى منتدى جزر المحيط الهادي في فيجي في فيفري 2022 كأول خطوة ،و في أول زيارة لوزير خارجية أمريكي إلى فيجي منذ سنة 1985. وبالإضافة إلى تعهده بالدعم والشراكة، أعلن عن خطط لإعادة فتح السفارة الأمريكية في جزر سليمان. و في أفريل 2022 زار وفد أمريكي رفيع المستوى برئاسة كورت كامبل، منسق مجلس الأمن القومي لشؤون منطقة المحيطين الهندي والهادي، بابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان، وفانواتو، وفيجي، للقاء رؤساء الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين، وللتأكيد على التزام واشنطن. رغم ذلك وقعت جزر سليمان اتفاقية إطار أمني ثنائي مع الصين في هذه الفترة ما أدى إلى تصاعد قلق واشنطن، التي حاولت كبح المزيد من الانفتاح العسكري الصيني في المحيط

[1] Voice of America. (2019, August 5). US seeks to renew Pacific Islands security pact to foil China. https://www.voanews.com/a/east-asia-pacific_us-seeks-renew-pacific-islands-security-pact-foil-china/6173235.html

الهادي. وفي جويلية 2022، أعلنت أستراليا، واليابان، ونيوزيلندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، عن شراكة مشتركة ومبادرة جديدة مع دول جزر المحيط الهادي بعنوان "شركاء في المحيط الأزرق". التي تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع دول جزر المحيط الهادي.

وفي خطاب افتراضي لمنتدى جزر المحيط الهادي الذي عقد في جويلية 2022 في العاصمة الفيجية سوفا، اعترفت نائبة الرئيس كامالا هاريس بأن الولايات المتحدة ربما لم تول للمنطقة الاهتمام الدبلوماسي الذي تستحقه في السابق، إلا أنها أكدت على التزامها بتعزيز مشاركتها، وزيادة حضورها الدبلوماسي، وتقديم دعم اقتصادي أكبر. كما أعلنت عن خطط لفتح سفارات جديدة في كيريباتي وتونغا، وإعادة تأسيس بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) الإقليمية للمحيط الهادي في فيجي.

وفي سبتمبر 2022، استضاف الرئيس بايدن أول قمة أمريكية - لدول جزر المحيط الهادي، لمواصلة العمل الذي بدأته إدارة ترامب لتعميق المشاركة في المنطقة في القضايا الرئيسية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يدعى فيها جميع قادة دول جزر المحيط الهادي الاثنتي عشرة إلى العاصمة واشنطن لحضور مثل هذا الاجتماع. وقد اعتبرت هذه القمة على نطاق واسع بمثابة رد مباشر على اتفاق جزر سليمان مع الصين، إلا أن العروض التي قدمتها الولايات المتحدة أثارت بعض القلق بين قادة المحيط الهادي الذين رفضوا في البداية توقيع إعلان الشراكة، مشيرين إلى عدم كفاية التمويل.

أصدرت إدارة بايدن وثيقة "استراتيجية الشراكة الأمريكية في المحيط الهادي " و التي تتماشى مع استراتيجية منتدى جزر المحيط الهادي لسنة 2050 لقارة المحيط الأزرق، كما تعد أول مقاربة وطنية شاملة للولايات المتحدة تجاه الجزر. حيث قدمت أهدافها الأربعة المتمثلة في : تعزيز الشراكة، دعم التكامل، مواجهة تغير المناخ والأمن، وتمكين الشعوب . ضمن سردية إنسانية تبرز الطابع القيمي للانخراط الأمريكي، دون توضيح كاف للكيفية التي تتحقق من خلالها المصالح الاستراتيجية المباشرة لواشنطن.

و في القمة الثانية بين الولايات المتحدة ودول جزر المحيط الهادي في البيت الأبيض سنة 2023، أعلنت الولايات المتحدة عن خطط لتقديم أكثر من 8 مليارات دولار من التمويل الجديد لجزر المحيط الهادي. كما تعيين أول مبعوث أمريكي إلى منتدى جزر المحيط الهادي . و عليه تعهدت الولايات المتحدة بدعم الجزر ضد تهديدات تغير المناخ من خلال توسيع خدمات المعلومات المناخية، ودمج التخطيط للتكيف عبر الوزارات، وتمويل تعزيز القدرة على الصمود في البنية التحتية والمياه والأمن الغذائي وأنظمة الصحة . كما بدعم الحفاظ على البيئة البحرية والأمن البحري في المنطقة من خلال ضمان قدرتها على مراقبة مجالاتها البحرية ودعم ازدهار المنطقة عبر خلق فرص اقتصادية، وتعزيز الصحة، وتوسيع فرص التعليم، ودعم برامج التبادل الطلابي.

في حين تركز المساعدات الاقتصادية الأمريكية في المنطقة بشكل رئيسي على دول الارتباط الحر قي المحيط الهادي الثلاث ، حيث ذهبت أكثر من 85% من المساعدات الأمريكية إلى هذه الدول فقط بين سنتي 2011 و2016. خلال هذه الفترة، شهدت المساعدات الأمريكية للمنطقة انخفاضا كبيرا من 230 مليون دولار في 2011 إلى 66 مليون دولار فقط في 2016.

و لكن بدأت المساعدات المالية للمنطقة في الزيادة في السنة المالية 2018، مع دعم لدول الارتباط الحر يقارب 274 مليون دولار. فيما تلقت بقية دول منتدى جزر المحيط الهادي حوالي 15 مليون دولار كمساعدات مالية في نفس السنة (وزاد المبلغ إلى حوالي 33 مليون دولار في 2019). يبدو أن هذا الاتجاه التصاعدي استمر في ظل إدارة ترامب من خلال إعادة تنشيط الانخراط في المنطقة من خلال "تعهد المحيط الهادي."

بعد انتهاء قمة منتدى جزر المحيط الهادي الخمسين في أوت 2019، أعلنت واشنطن عن تقديم 36.5 مليون دولار كمساعدات مالية إضافية تكميلية للمبلغ السابق الذي بلغ 350 مليون دولار في المنطقة. وزاد هذا بمبلغ إضافي قدره 65 مليون دولار بعد اجتماع وزير الخارجية بومبيو مع قادة جزر المحيط الهادي على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2019. ولتسهيل ضخ هذه المساعدات المالية، تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتوسيع وجود موظفيها في فيجي، بابوا غينيا الجديدة، ميكرونيزيا، جزر مارشال، وبالاو.

رغـم أن الولايـات المتحـدة أعطـت الأولويـة لـوزارة الخارجيـة في قيـادة هـذا الانخـراط الدبلوماسـي، فـإن الوجـود العسـكري في الجـزر لا يـزال عنصـرا حاسـما، مـع التركيز على تجديـد العقـود، وتوسـيع الشـبكات الأمنيـة، وتـأمين شـركاء لأغـراض التوريـد اللوجسـتي. ففـي سـنة 2020، أعلنـت جمهوريـة بـالاو عـن "حماسـها" لاستضـافة منشـآت عسـكرية أمريكيـة جديـدة، بمـا في ذلـك مـوانئ وقواعـد جويـة. ووفقـا لجيـف كينغسـتون، مـدير دراسـات آسـيا بجامعـة تمبل **Temple University** في طوكيـو، فـإن هـذا الموقـف "يـوحي بـأن بـالاو تشـعر بالضـعف أمـام طموحـات الصـين الاسـتراتيجية وتسـعى إلى تـوازن مضـاد بالإضـافة إلى ذلـك، أعطـت إدارة بايـدن أولويـة لبنـاء القواعـد العسـكرية الأمريكية في غوام وأستراليا كوسيلة لمواجهة النفوذ الصيني.

انخرطت الحكومة الأمريكية في تعزيز وجودها العسكري في منطقة جزر المحيط الهادي قبل فترة طويلة من زيادة نشاطها الدبلوماسي و التنموي. في سنة 2012 أعلنت الحكومة الأمريكية على مشروع بناء موقع رادارا سياج الفضاء ***Space fence*** و هو نظام راداري يعمل ضمن النطاق S متقدم تابع للقوات الفضائية الأمريكية يهدف إلى تتبع الأجسام في المدار الأرضي بدقة عالية ، بما في ذلك الأقمار الصناعية و الحطام

الفضائي ، لتعزيز الوعي بالمجال الفضائي و منع التصادمات في جزيرة كواجايلين بجمهورية جزر مارشال و الذي تم تشغيله رسميا في 27 مارس 2020 [1] . بالإضافة لوجود الحماية العسكرية الأمريكية في الجزيرة من خلال قاعدة كواجايلين الجوية Kwajalein Atoll Missile Range التي تعد مركزا رئيسيا لاختبار الصواريخ و أنظمة الدفاع الصاروخي.

كما نجد انتقال القوات الأمريكية إلى جزيرة غوام كاستجابة للاحتجاجات المحلية في جزرة أوكيناوا على تواجد عدد كبير من القوات العسكرية الأمريكية و التي بدأت رسميا في ديسمبر 2024 ، ضمن تنفيذ **خطة إعادة تموضع الدفاع بين الولايات المتحدة و اليابان *U.S – Japan Defense Realignment Plan*** التي أبرمت سنة 2012[2] و التي تهدف إلى تقليل الوجود العسكري في أوكيناوا مع الحفاظ على القدرة الدفاعية في المنطقة . استمر نقل آلاف الجنود سنة 2025 ، مع تخصيص جزء منهم كوحدات دائمة و أخرى كقوات دوارة في إطار استراتيجية أوسع لتحديث توزيع القوات الأمريكية في المحيطين الهندي و الهادي ، و تخفيف الأعباء الاجتماعية على السكان المحليين [3] . كما تضم جزيرة غوام قيادة المنطقة المشتركة لمارياناس التي تشرف على المنشآت العسكرية و تنسيق العمليات الدفاعية في المنطقة ، بما في ذلك قاعدة كامب بليز التي تعد أحدث قاعدة لمشاة البحرية الأمريكية منذ أكثر من 70 سنة ، و التي من المقرر أن تستقبل نحو 5000 جندي منتقلين من أوكيناوا ، إضافة إلى نظام الدفاع الصاروخي عالي الارتفاع THAAD الذي نشر في غوام منذ سنة 2013 لمواجهة التهديدات الباليستية المتزايدة و الذي قد تقرر نقل بطارياته من قاعدة أندرسن إلى كامب بليز لتوسيع قدرات الدفاع الجوي .[4]

في سياق تعزيز العلاقات الدبلوماسية العسكرية ، قام وكيل وزارة البحرية الأمريكية توماس مودلي بزيارة جزر فيجي في سبتمبر 2018 ، ضمن تنفيذ الاستراتيجية الدفاعية الوطنية الأمريكية و تعزيز التوجه الاستراتيجي تجاه منطقة المحيطين الهندي - الهادي . بهدف تعميق فهم الولايات المتحدة الأمنية في فيجي و تعزيز التعاون في مجال الأمن البحري ، من خلال التأكيد على أهمية الشراكة الثنائية و دعم قدرات فيجي في حماية منطقتها الاقتصادية الخالصة . حيث شدد مودلي على التزام الولايات المتحدة ببناء علاقات طويلة

[1] Nathan Strout, *«New Space Fence radar is officially online»*, C4ISRNET, (March 30, 2020), https://shorturl.at/pTpNg

[2] AP News, *"U.S. Marines begin moving from Okinawa to Guam after long delays"*, Associated Press, (December 2024), https://shorturl.at/wzWMP

[3] Stars and Stripes, *"Camp Blaz Marines Guam Okinawa"*, Stars and Stripes, (April 24, 2025), https://www.stripes.com ,

[4] "Guam: US Army THAAD missile defense battery moving to Marine Corps Camp Blaz," *Stars and Stripes*, 10 مايو 2022. https://shorturl.at/ZbGwp

الأمد مع دول المنطقة ، بما في ذلك تسهيل فرص التدريب العسكري و التعليم ، مثل إتاحة فرصة الالتحاق بالأكاديمية البحرية الأمريكية أمام الضباط الفيجيين .[1]

في هذا السياق ، تندرج جهود وزارة الدفاع الامريكية ضمن برنامج الشراكة الحكومية State Partnership Program الذي أطلق في سنة 1988 ، و الذي يشكل إطارا رسميا لتعزيز التعاون العسكري مع الدول الجزرية . و يشمل البرنامج حاليا أربع دول في المنطقة : فيجي وتونغا و بابوا غينيا الجديدة ، و ساموا . و يركز على بناء القدرات عبر شراكات ثنائية مع وحدات الحرس الوطني الأمريكي ، بهدف تحسين قابلية التشغيل المشترك من خلال تبادل الخبرات ، و تنفيذ برامج في مجالات الطب العسكري ، و التنوع البيولوجي ، و مكافحة الحرائق ، فضلا عن الدعم في إدارة الكوارث . و يعد إدراج ساموا ، التي لا تمتلك جيشا وطنيا في هذا البرنامج خطوة نوعية تظهر اتساع نطاق الدعم الأمريكي للدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادي .[2] كما تشمل شراكات الولايات المتحدة في جزر المحيط الهادي من خلال اتفاقيات الراكب البحري التي يبلغ عددها 12 اتفاقية تتضمن دول مختلفة في المنطقة عادا جزر سليمان و نييوي. تسمح هذه الاتفاقيات لسفن خفر السواحل البحرية الأمريكية بالقيام بدوريات مشتركة داخل المياه الإقليمية و المناطق الاقتصادية الخالصة لهذه الدول ، بهدف حماية الموارد البحرية من الأنشطة غير القانونية . تركز هذه الاتفاقيات التي بدأت في الأصل لمكافحة تهريب المخدرات على بناء القدرات البحرية و زيادة الوعي البحري في الدول الشريكة ، مما يعزز قدرتها على مراقبة و تأمين مياهها الإقليمية بشكل مستقل في المستقبل و مكافحة الصيد غير المشروع و غير المبلغ عنه و غير المنظم (**IUU fishing**) و قد كانت جزر كوك أول دولة في المحيط الهادي تدخل في هذا النوع من الاتفاقيات سنة 2008 .[3] كما أطلقت الولايات المتحدة سنة 2020 مبادرة الردع في المحيط الهادي ***Pacific Deterrence Initiative – PDI*** لتعزيز وجودها العسكري و شراكاتها الأمنية بمنطقة المحيطين الهندي و الهادي من خلال تخصيص 2.2 مليار دولار للمبادرة ضمن

[1] Fijivillage. (2018, September 28). *Undersecretary of US Navy visits Fiji to gain understanding of Fiji's security dynamics.* https://www.fijivillage.com/news/Undersecretary-of-US-Navy-visits-Fiji-to-gain-understanding-of-Fijis-security-dynamics-srk529/

[2] U.S. Indo-Pacific Command. (2018, September 27). *Under Secretary of the Navy visits Fiji for partnership building.* https://www.pacom.mil/Media/News/News-Article-View/Article/1647110/under-secretary-of-the-navy-visits-fiji-for-partnership-building/

[3] Indo-Pacific Defense Forum, "U.S., allies, and partners enhance Pacific Island stability and security through Shiprider agreements", March 2025, https://ipdefenseforum.com/2025/03/u-s-allies-and-partners-enhance-pacific-island-stability-and-security-through-shiprider-agreements/

قانون تفوض الدفاع الوطني للسنة المالية 2021 [1]. تهدف هذه المبادرة إلى مواجهة التهديدات المتزايدة لا سيما من جانب الصين ، من خلال الاستثمار في البنية التحتية الدفاعية ،و تعزيز قدرات الردع و تحسين التعاون مع الحلفاء الإقليميين . قد تم إدراجها ضمن قانون تفويض الدفاع الوطني لسنة 2021 . أما سنة 2023 تم تخصيص 6.1 مليار دولار للمبادرة و الذي ارتفع ليصل لـ 9.1 مليار دولار في ميزانية سنة 2024 .[2]

و في سياق لتحول الاستراتيجي للولايات المتحدة نحو منطقة المحيط الهادي – الهندي ، أعلن في سبتمبر 2021 عن تشكيل تحالف أمني ثلاثي أوكوس (AUKUS) ، و يضمن إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة و أستراليا و التي يهدف من خلاله تعزيز التعاون الدفاعي ، خاصة في مجال التكنولوجيا العسكرية المتقدمة ، إذ تعهدت كلا الدوليتين دعم أستراليا في تطوير اسطول من الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية ، و المقرر أن تدخل الخدمة بحلول سنة 2040 [3]. غير أن الإعلان أثار انتقادات في دول المحيط الهادي بسبب المخاوف التاريخية المتعلقة بالتجارب النووية السابقة و تعارض هذا المشروع مع معاهدة راروتونغا سنة 1985 ، التي تحرم الأسلحة النووية في المنطقة . رغم توقيع الولايات المتحدة على بروتوكولات المعاهدة لم تصادق عليها بعد[4] . و بينما دعم رئيس وزراء فيجي الشراكة بعد تلقيه تطمينات ، أعرب رئيس وزراء جزر كوك عن قلقه من أن المشروع قد يخل بالاستقرار الإقليمي و تصعيد التوترات في المنطقة .[5] و في جمهورية بالاو قامت وزارة الدفاع الأمريكية التخطيط لإنشاء منشأة رادار متقدمة بتكلفة 197 مليون دولار في منطقة نغارارد ، من أجل تحسين قدرات المراقبة و الرصد في المنطقة بعد دعوة رئيس

[1] American Military News. (2020, December 7). *Massive US defense bill pushes back against China; includes $2.2B for Pacific Deterrence Initiative*. Retrieved from https://americanmilitarynews.com/2020/12/massive-us-defense-bill-pushes-back-against-china-includes-2-2b-for-pacific-deterrence-initiative/

[2] Congressional Research Service. (2023, June 16). *The Pacific Deterrence Initiative: A Budgetary Overview (IF12303)*. Retrieved from https://sgp.fas.org/crs/natsec/IF12303.pdf .

[3] UK Government. (2021, September 15). UK, US and Australia launch new security partnership. https://www.gov.uk/government/news/uk-us-and-australia-launch-new-security-partnership

[4] U.S. Congress. (n.d.). *Treaty Document 112-2—South Pacific Nuclear Free Zone Treaty (Treaty of Rarotonga)*. https://www.congress.gov/treaty-document/112th-congress/2/document-text.

[5] RNZ. (2023, March 15). *AUKUS is going against Pacific nuclear-free treaty - Cook Islands leader*. https://www.rnz.co.nz/international/pacific-news/486868/aukus-is-going-against-pacific-nuclear-free-treaty-cook-islands-leader

جمهورية بالاو سنة 2020 الولايات المتحدة الأمريكية لبناء قواعد عسكرية في بلاده[1] . كما توصلت واشنطن إلى اتفاق مع حكومة ولايات ميكرونيزيا لإنشاء وجود عسكري دائم ، ضمن إطار اتفاقيات الارتباط الحر. كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توقيه اتفاق تعاون دفاعي مع حكومة بابوا غينيا الجديدة في ماس 2023 من قبل وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن و الذي أكد أن الاتفاق يعكس الشراكة و القيم المشتركة بين الدول في منطقة المحيط الهادي .

في ماي 2023 وقع الدفاع الأمريكية أوستن اتفاق تعاون دفاعي مع بابوا غينيا الجديدة مؤكدا أن الاتفاق يعكس شراكتنا و قيمتنا المشتركة كدول في المحيط الهادي مشيرا إلى أهمية التعاون الأمني في تعزيز الاستقرار و السلام في المنطقة . أعرب عدد من سكان بابوا غينيا الجديدة عن مخاوفهم بشان نطاق الوصول الممنوح للقوات الامريكية على أراضيهم ، خصوصا أن الاتفاق يمن الولايات المتحدة الحق الحصري في ممارسة الولاية القضائية الجنائية على أفراد قواتها المنتشين هناك ، و هو أمر قد يؤدي إلى طعون قانونية مماثلة لتلك التي شهدتها مناطق أخرى في العالم و التي تتعلق بتجاوز السيادة الوطنية .[2]

و في نفس السنة شرعت الولايات المتحدة في مشروع استصلاح مدرج طيران يود ، الذي يعود تاريخه إلى الحرب العالمية الثانية ، و الموجود في جزيرة تينيان ضمن جزر ماريانا الشمالية ، و ذلك في إطار استراتيجيتها التشغيلية المسماة " التوظيف القتالي المرن Operational Agile Deployment، و التي تهدف إلى زيادة قدرة القوات الجوية الأمريكية على نشر طائراتها في مواقع متعددة و متنوعة لتقليل فرص تعرضها لهجمات صاروخية مباشرة ، و تعزيز مرونتها العملياتية في منطقة المحيط الهادي التي تعتبر مسرحا حيويا للتنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى[3] . كما بدأ تشغيل سفينة خفر السواحل الأمريكية هاربيت لين ***Herbert*** (***lane*** في المنطقة سنة 2024 ، في محاولة لتعزيز الرقابة البحرية و تأمين الحدود المائية الحيوية ، إلا أن هناك تساؤلات مستمرة حول مدى كفاءة هذه الجهود ، التحديات التي تتعلق بضرورة استبدالها بالإضافة

[1] U.S. Department of Defense, "U.S. plans over-the-horizon radar facility in Palau," *ipdefenseforum.com*, January 2022. https://ipdefenseforum.com/2023/01/u-s-plans-over-the-horizon-radar-facility-in-palau/

[2] Reuters. (2023). *Concerns raised over US military jurisdiction in Papua New Guinea*. Retrieved from https://www.reuters.com/

[3] The Diplomat. (2023). *US begins renovation of WWII airstrip in Northern Mariana Islands*. Retrieved from https://thediplomat.com/

إلى مشاكل التمويل و نقص الكوادر المدربة التي تواجه البحرية الأمريكية في المنطقة ، الأمر الذي يؤثر على قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على حضور فعال مستدام في المحيط الهادي .[1]

سنة 2023 بدأت الولايات المتحدة في استصلاح مدرج طيران يود للحرب العالمية الثانية في جزيرة تينيان بجزر ماريانا الشمالية كجزء من استراتيجيتها التشغيلية التوظيف القتالي المرن ، التي تهدف إلى نشر الطائرات في أماكن متعددة لتجنب ضربات صاروخية . و في سنة 2024 تم تشغيل سفينة خفر السواحل الأمريكية هاربيت لين في المنطقة و رغم هذه الجهود نظل هناك تساؤلات حول مدى التنفيذ خاصة أن السفينة قديمة و تعود لأكثر من ثلاثين سنة و تواجه عملية استبدالها تحديات تتعلق بالتمويل و نقص الكوادر .

إن القراءة المتأنية للتطورات خلال السنوات الأخيرة تكشف أن الولايات المتحدة بصدد هندسة مقاربة استراتيجية مرنة، تتقاطع فيها أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية الوقائية مع اعتبارات الأمن الجيوسياسي، في سعي نحو الحفاظ على نفوذها في منطقة أصبحت مسرحا لتنافس قوى كبرى، وفي مقدمتها الصين. ويبدو أن مستقبل هذه المقاربة سيُحدد بقدرتها على التوفيق بين الصراحة السياسية، والاحترام المتبادل، والتنمية المستدامة، بما يضمن حضورا أمريكيا مقبولا وفعالا .

المطلب الثاني : الأليات الصينية في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي

تزايد انخراط الصين في جزر المحيط الهادي يمثل تحولا في ميزان القوى الإقليمي و القوى العالمية. حيث يعكس هذا التطور صراعا جيواستراتيجيا أوسع بين الصين والولايات المتحدة وحلفائها التقليديين في المنطقة، خصوصا أستراليا ونيوزيلندا. أين تسعى الصين إلى ترسيخ وجودها وتحدي النفوذ الغربي الراسخ من خلال استخدام أدوات اقتصادية و أمنية و دبلوماسية، مما دفع القوى التقليدية إلى إعادة تقييم أولوياتها الاستراتيجية في المنطقة مع تداعيات محتملة على توازن القوى العالمية.

تمثلت آخر التطورات في زيارة رئيس وزراء جزر كوك، مارك براون، إلى الصين في فيفري 2025،أين وَقَّع الجانبان "خطة العمل 2025-2030 للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين جزر كوك وجمهورية الصين الشعبية". كما أعقب هذا الاتفاق الدبلوماسي مناورات بحرية حية أجرتها البحرية الصينية في أعالي البحار جنوب غرب المحيط الهادي، بالقرب من أستراليا ونيوزيلندا، ما يعكس إمكانية التصعيد في المنطقة مع

[1] Naval Today. (2024). *US Coast Guard Cutter Harburt Lane operational challenges in Pacific*. Retrieved from https://www.navaltoday.com/

إصرار الصين على تعميق علاقاتها مع جزر المحيط[1]. حيث قطعت الصين شوطا كبيرا وصولا لتوقيع الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع جزر كوك، بعد أن سعت في فترة صعودها إلى التأسيس لعلاقات عميقة في منطقة جنوب المحيط الهادي . و لازالت تسعى إلى المحافظة على علاقاتها الدبلوماسية مع الدول العشر في المنطقة و التأثير على البقية .

في إطار دبلوماسي اقتصادي ، كان المنتدى الأول للتنمية الاقتصادية والتعاون بين الصين ودول جزر المحيط الهادي في مدينة نادي بجمهورية فيجي سنة 2006، بحضور رئيس الوزراء الصيني أنذاك وين جياباو، أول آلية رسمية للحوار بين الصين ودول المنطقة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي.[2] خلال هذا الاجتماع، أعلنت الصين عن تقديم حزمة مساعدات تنموية كبيرة شملت قروضا ميسرة بقيمة 492 مليون دولار أمريكي موجهة للدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع بكين، إلى جانب مساعدات غير مشروطة شملت مجالات البنية التحتية، التعليم، الرعاية الصحية، وتدريب الكوادر المحلية، مع التركيز على احترام خصوصية هذه الدول واحتياجاتها التنموية. وقد أكد وين جياباو في خطابه حينها التزام الصين بتطوير علاقات تقوم على "الاحترام المتبادل، والتنمية المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية"، ما شكل نقيضا واضحا لخطاب المانحين الغربيين التقليديين، و لاقى استحسانا كبيرا من دول مثل ساموا، فانواتو، وبابوا غينيا الجديدة .كما أعلنت الصين عن إلغاء الديون المستحقة لبعض الدول الأقل نموا، وفتح الأسواق الصينية أمام صادرات جزر المحيط بتعريفة جمركية صفرية، وهو ما مثل نقطة تحول في علاقات الصين مع المنطقة[3]. يعتبر المنتدى أول منصة استراتيجية للحوار الاقتصادي والتجاري رفيع المستوى بين الصين ودول جزر المحيط الهادي، وقد أسس لمرحلة جديدة من الانخراط الصيني النشط في المنطقة .

و خلال الاجتماع الثاني لمنتدى التنمية الاقتصادية والتعاون بين الصين ودول جزر المحيط الهادي سنة 2013، تعهدت الصين بتقديم قروض تجارية وميسرة بقيمة 2 مليار دولار أمريكي. وبين سنتي 2000

[1] Future for Advanced Research and Studies (FARAS), "Cementing Presence: China's Strategies in the Pacific Islands," *Futureuae.com*, 5 May 2025, accessed 27 May 2025, https://futureuae.com/en-ae/Mainpage/Item/10172/cementing-presence-chinas-strategies-in-the-pacific-islands.

[2] Pesi Fonua, "China and the Pacific: The View from Oceania," paper presented at the China and the Pacific Symposium, New Zealand Contemporary China Research Centre, Victoria University of Wellington, Apia, 2015, accessed 27 May 2025, https://www.wgtn.ac.nz/chinaresearchcentre/programmes-and-projects/china-symposiums/china-and-the-pacific-the-view-from-oceania/15-Pesi_Fonua_Apia_Final_v1.pdf.

[3] Wang Yang, "China and Pacific Island Countries: Our Ship of Friendship and Cooperation Will Keep Forging Ahead," speech at the Second China-Pacific Island Countries Economic Development and Cooperation Forum, Guangzhou, 8 November 2013, https://www.fmprc.gov.cn/eng/xw/zyjh/202405/t20240530_11340642.html?utm_source=, accessed 27 May 2025.

و2012، زادت التجارة بين الصين وشركائها الدبلوماسيين في المنطقة من 248 مليون دولار إلى 1.77 مليار دولار، مع فرض تعريفات جمركية صفرية على 95 % من المنتجات القادمة من دول جزر المحيط الهادي.[1]

وفي سنة 2014 قدمت الصين مبادرة الحزام والطريق إلى شركائها الدبلوماسيين في جزر المحيط الهادي كجزء من جهودها الرامية إلى توسيع نفوذها الاقتصادي والاستراتيجي في المنطقة. تركزت هذه الجهود على تعزيز التعاون المالي وتطوير البنية التحتية من خلال سلسلة من الاجتماعات والمنتديات الإقليمية التي جمعت بين الصين ودول الجزر ، حيث تم عرض فرص التمويل المشترك والمشاريع التنموية التي تندرج ضمن إطار المبادرة . و في جويلية من نفس السنة ، عقدت "ندوة التعاون المالي الدولي للحزام والطريق" في بكين، التي شارك فيها ممثلون من عدد من دول جزر المحيط الهادي بالإضافة إلى مسؤولين صينيين، أين تم بحث في سبل تمويل مشاريع البنية التحتية الحيوية مثل الطرق، الموانئ، والطاقة، وتسهيل الاستثمارات التي تخدم التنمية الاقتصادية للمنطقة كانت هذه الندوة منصة لتنسيق السياسات المالية وتبادل الخبرات بين الصين والدول المشاركة، ما يعكس جدية الصين في بناء شراكات استراتيجية مستدامة[23].

في سبتمبر من نفس السنة، نُظم "الحوار بعد المنتدى" في مدينة أبيا، عاصمة ساموا، حيث تناول الاجتماع تفاصيل تنفيذ مشاريع الحزام والطريق في المنطقة بشكل عملي، بالإضافة إلى استعراض التحديات التي تواجهها الدول الصغيرة في جذب التمويل وتفعيل المشاريع التنموية ضمن المبادرة[3]. كما شجعت الصين خلال هذا الحوار على تعزيز التكامل الإقليمي وتحسين البنية التحتية الرقمية واللوجستية، مع التركيز على أن المبادرة لا تقتصر فقط على البنية التحتية المادية، بل تشمل أيضا التعاون الثقافي والتعليمي لزيادة التقارب بين شعوب المنطقة والصين . من خلال هذه الاجتماعات عززت الصين من موقعها كفاعل رئيسي في منطقة جزر المحيط الهادي، وأظهرت رغبتها في إنشاء بدائل تمويلية وتعاون تنموي تتخطى النماذج التقليدية التي تهيمن عليها القوى التقليدية ، مما أثار قلق دول مثل أستراليا ونيوزيلندا حول توازن النفوذ في المنطقة.

[1] Smith, Graeme and Terence Wesley-Smith (eds.), *The China Alternative: Changing Regional Order in the Pacific Islands*, Pacific Series, ANU Press, The Australian National University, Acton ACT, 2021, ISBN (print): 9781760464165, ISBN (online): 9781760464172, DOI: 10.22459/CA.2021, available at: https://press.anu.edu.au/publications/china-alternative, accessed 27 May 2025.

[2] Lowy Institute, "China's Influence in the Pacific: Economic and Strategic Impacts," October 2017, accessed 27 May 2025, https://www.lowyinstitute.org/publications/china-s-influence-pacific-economic-and-strategic-impacts.

[3] Smith, Graeme and Terence Wesley-Smith (eds.), *The China Alternative: Changing Regional Order in the Pacific Islands*, Pacific Series, ANU Press, The Australian National University , available at: https://press.anu.edu.au/publications/china-alternative , accessed 27 May 2025.

ففي الفترة بين 2008 و2022، خصصت الصين ما يقدر بـ 4.5 مليار دولار أمريكي من القروض والمنح لشركائها في جزر المحيط الهادي، وهو ما يمثل نحو 10% من إجمالي التمويل التنموي للمنطقة، لتصبح بذلك ثالث أكبر مانح بعد أستراليا التي قدمت 18.8 مليار دولار (حوالي 42%)، والبنك الآسيوي للتنمية بـ 5.2 مليار دولار (نحو 11.6%). وتفوقت الصين بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية، التي قدمت 3.4 مليار دولار (حوالي 7.6%). وقد خصصت الصين نحو 337 مليون دولار لبابوا غينيا الجديدة، التي تعد أكبر المستفيدين من مساعداتها، وقرابة 160 مليون دولار لفيجي كثاني أكبر المستفيدين. وقد تم توزيع هذه المساعدات في شكل منح وقروض بدون فوائد أو قروض ميسرة.[1]

تمثل جزر المحيط الهادي حوالي 0.2% فقط من حجم التجارة العالمية للصين، مما يجعلها ذات أهمية اقتصادية ثانوية ضمن أولويات بكين في المنطقة[2]. ورغم هذا الحجم الصغير نسبيا، فقد شهدت المساعدات الصينية الرسمية للدول في جزر المحيط الهادي زيادة ملحوظة في الفترة بين 2022 و2024، في 2022 بلغت قيمة المساعدات حوالي 256 مليون دولار[3]، وارتفعت إلى 316 مليون دولار في 2023، كما تم توقع وصولها إلى 350 مليون دولار في سنة 2024 [4]. مما يعكس استراتيجية لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي في المنطقة فـ "رغم أن جزر المحيط الهادي تتلقى اهتماما وموارد أقل من الصين مقارنة بمناطق أخرى في العالم، فإن إدراج الصين للمنطقة ضمن سياستها الدبلوماسية والتنموية الاقتصادية الرئيسية — مبادرة الحزام والطريق — يشير إلى وجود مصالح وإستراتيجية لدى بكين في هذه المنطقة" . و بالنسبة لدول المنطقة فإن الوصول إلى آليات تمويل مبادرة الحزام والطريق يعد أمرا بالغ الأهمية للاستفادة من الفرص التي توفرها المبادرة. فبحلول سنة 2019، كانت كل من فيجي، وبابوا غينيا الجديدة، وساموا، وتونغا، وجزر كوك، وفانواتو أعضاء أو في طريقها إلى العضوية في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB).

تمثل الاستثمارات الصينية في العديد من جزر المحيط الهادي توسعا ملحوظا في قوتها الاقتصادية الإقليمية، و بالتالي تعزيز القدرات الاقتصادية المحلية ويكرس في ذات الوقت موقع الصين كمحور رئيسي في شبكات التجارة بالمنطقة. فمن أبرز المشاريع التي نفذتها الصين في دول الجزر الصغرى في المحيط الهادي

[1] Lowy Institute, "Pacific Aid Map," pacificaidmap.lowyinstitute.org, accessed 27 May 2025, https://pacificaidmap.lowyinstitute.org/.

[2] Lowy Institute, "Pacific Aid Map," pacificaidmap.lowyinstitute.org, accessed 27 May 2025, https://pacificaidmap.lowyinstitute.org/.

[3] Lowy Institute, "Pacific Aid Map," *pacificaidmap.lowyinstitute.org*, accessed 27 May 2025, https://pacificaidmap.lowyinstitute.org/.

[4] Center for Strategic and International Studies (CSIS), "Analysis on China's Influence in the Pacific," 2025, recent analyses of Chinese support and aid in the Pacific and its strategic impact, accessed 27 May 2025, https://www.csis.org/analysis/chinas-power-play-across-pacific.

، تمويل ملعب وطني جديد في عاصمة جزر سليمان سنة 2023 في ظل ألعاب المحيط الهادي إلى جانب تطوير البنية التحتية من طرق و مراكز صحية .كما عملت على تحسين شبكات المياه و الكهرباء في المناطق الريفية بفيجي . و تأهيل طريق المرتفعات ببابوا غينيا الجديدة الذي يعتبر الشريان الحيوي في التجارة الداخلية إلى جانب مشاريع أخرى من نفس النوع التي تسعى من خلالها الصين كسب ثقة الدول و التأسيس لعلاقات طويلة الأمد في مختلف القطاعات الحيوية .

أما أمنيا ، تحاول الصين ببطء فرض نظام جديد في المحيط الهادي عبر إنشاء مؤسسات بديلة وتقويض المؤسسات القائمة، بما يتماشى مع سياستها البحرية الهادفة لتوسيع وجودها في أعالي البحار وتجاوز سلاسل الجزر الأولى والثانية لمواجهة النفوذ الأمريكي. وقد أعربت أستراليا ونيوزيلندا وحلفاؤهم عن قلقهم المتزايد من التوسع الأمني والبحري الصيني في المنطقة. فعلى مدار سنوات، تفاوضت الصين لإنشاء بنى تحتية مزدوجة الاستخدام في فانواتو، جزر سليمان، كيريباتي، وناورو. و في سنة 2022، اقترحت الصين اتفاقا أمنيا جماعيا مع دول المحيط، مع استبعاد أستراليا ونيوزيلندا. وعلى الرغم من عدم توقيعه رسميا، إلا أن بعض من بنوده قد طبقت بالفعل .

شهد التعاون الأمني تطورات بارزة، أبرزها الاتفاق الأمني بين الصين وجزر سليمان سنة 2022 ، الذي يسمح بنشر القوات صينية بطلب من الحكومة المحلية، و الذي نُظر إليه كاحتمالية تموقع الصين عسكريا في المنطقة. كما يوضح رغبة الصين في تعميق علاقاتها الأمنية حيث شملت تدريبات و مساعدة في إنفاذ القانون مما يعمق تغلغل الصين في البنية الدفاعية للمنطقة .هذا ما قد يؤثر في توازن الدفاع الإقليمي خاصة و أن الدول الجزرية تواجه ضغوطا بين الحلفاء التقليديين و الشركاء الجدد.

لا يقتصر اقتراب القوة العسكرية الصينية من جزر المحيط الهادي على كونه تهديدا محتملا لخطوط الاتصال البحرية والجوية ، بل أن الخطر الحقيقي يتمثل في إمكانية إقامة قواعد عسكرية صينية . حيث تعد هذه الخطوة تهديدا وجوديا للولايات المتحدة و حلفاءها في المنطقة ، فهي تضعف مصالحها الاستراتيجية ودورها التقليدي في المحيط الهادي.

قامت الصين بزيادة ميزانية دفاعها بشكل كبير، حيث خصصت في سنة 2023 حوالي 1.54 تريليون يوان، أي بزيادة 7.2% مقارنة بسنة 2022، وهي الزيادة الأعلى منذ سنة2020. كما ارتفعت الميزانية بنسبة 7.1% في سنة 2022، لتصل إلى 1.45 تريليون يوان، بينما بلغت الزيادة 6.8% في سنة 2021، و6.6% في سنة 2020، و7.5% في سنة 2019 لتصل إلى 1.19 تريليون يوان .كما كثفت الصين نشاطاتها البحرية في المحيطين الهندي والهادي، من خلال تنفيذ عمليات دورية شملت حاملات طائرات وغواصات وسفن حربية. وتجري الصين محادثات مع عشر دول جزرية في المحيط الهادي، منها جزر سليمان، كيريباتي، ساموا، فيجي،

تونغا، فانواتو، بابوا غينيا الجديدة، جزر كوك، نيوي، وجزر ميكرونيزيا، لعقد اتفاق إقليمي يشمل التعاون في مجالات الشرطة، الأمن، الاتصالات، والصيد . تسعى الصين، من خلال هذا الاتفاق، إلى تعزيز نفوذها الجماعي في جزر المحيط الهادي، والانتقال من نهج ثنائي مع كل دولة إلى نهج متعدد الأطراف على مستوى الإقليم. وهو ما قد يمنحها امتيازات استراتيجية لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي والأمني[1].

كما أصبح للصين 16 مسؤولا أمني في المنطقة . بدأ ذلك بتعيين العقيد وانغ وي في تونغا سنة 2021، تلاه تعيين ملحقين عسكريين في فيجي وبابوا غينيا الجديدة وتونغا، إضافة إلى استخدام "ضباط الاتصال الشرطيين" كوسيلة تمثيل غير رسمية في دول لا تمتلك جيوشا. تم إرسال المفوض زانغ قوانغباو إلى جزر سليمان في 2022 مع فريق أمني خاص، وظل في منصبه رغم تغيير الفريق ثلاث مرات، ما يعكس رغبة الصين في ترسيخ نفوذ أمني دائم في المنطقة [2].

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية الصينية الكبرى تكاملا وظيفيا بين الموارد، والأدوات، والتأثيرات عبر مختلف مجالات الحكم، بهدف تحقيق الأهداف بعيدة المدى. ومن الأمثلة في هذا السياق، توظيف نقاط القوة في أداة ما للتعويض عن ضعف أداة أخرى، ضمن منطق الاستفادة القصوى من الأدوات السياسية والاقتصادية والأمنية المتاحة. غير أن هذا التنفيذ لا يمكن أن يتم بنجاح إلا من خلال مواءمته مع البيئة المحلية والسياقات السياسية والثقافية للدولة المستهدفة، إذ إن تجاهل هذه البيئة غالبا ما يؤدي إلى فشل تحقيق النفوذ المرجو، حتى مع وجود الموارد والتخطيط الكافي.

في هذا الإطار، يعود نجاح الصين في تنفيذ استراتيجيتها الكبرى في جزر المحيط الهادي، في جزء كبير منه، إلى فعالية فرق السفارات على الأرض .فالتأثير الصيني لا يمارس فقط عبر القنوات الرسمية، بل يعتمد على مستوى عالٍ من التنسيق والتكامل والتكيف بين الجهات الصينية المختلفة داخل الدولة المضيفة، وعلى رأسها: السفير، والمستشار الاقتصادي والتجاري، والملحق العسكري، أو مستشار الشرطة، وفقا لطبيعة العلاقة الثنائية وأولويات الصين الاستراتيجية في كل دولة. وفي هذا السياق، غالبا ما اتسمت الأنشطة الجيو-اقتصادية الصينية بدمج الوسائل الاقتصادية مع النفوذ السياسي والأمني، لتحقيق أهداف تتجاوز الإطار الاقتصادي الضيق، إلى أهداف جيوسياسية أشمل .في بعض الحالات، كانت أدوات الحكم السياسي

[1] Aditya, M. F., Amin, K., & Paramitha, D. I., "China's Military Engagement in The Pacific Region: Implications For Australia's Defence and National Security Policy," *Papua Journal of Diplomacy and International Relations*, Vol. 4, No. 2 (2024), pp. 63–84, accessed 27 May 2025, https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ssoar-98095-4.

[2] Peter Connolly, "China's Quest for Strategic Space in the Pacific Islands," *Strategic Space*, The National Bureau of Asian Research, 16 January 2024, accessed 27 May 2025, https://strategicspace.nbr.org/chinas-quest-for-strategic-space-in-the-pacific-islands/.

أو الأمني هي المحرك الأساسي لهذه الأنشطة، مما يعكس قدرة الصين على المزج بين الدبلوماسية الاقتصادية والأمنية في آن واحد.

المطلب الثالث : أليات الفواعل الإقليمية في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي

- أليات أستراليا و نيوزلندا في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي

منذ سنة 2018، كثفت أستراليا تأثيرها على منطقة جنوب المحيط الهادي عبر سياسة "التحرك نحو المحيط الهادي " التي تبنتها الحكومة المحافظة، ثم عبر سياسة "بناء عائلة باسيفيكية أقوى وأكثر وحدة" التي أطلقتها الحكومة العمالية التقدمية المنتخبة في ماي 2022.ما يعكس تزايد القلق الأسترالي بشأن العواقب الاستراتيجية المترتبة على الحضور المتنامي لمنافسها الاستراتيجي الصيني في المنطقة. ففي نوفمبر 2018، أوضح رئيس الوزراء سكوت موريسون سياسة "الزيادة" خلال خطاب هام . شملت هذه السياسة أدوات حكومية تركز على تعزيز التنمية، والأمن، والدبلوماسية، وروابط الشعوب. [1]

شكلت الدبلوماسية أداة مهمة في هذه السياسة. فتحت أستراليا بعثة دبلوماسية في كل دولة عضو في منتدى جزر المحيط الهادي ، ما يجعلها الدولة الوحيدة التي فعلت ذلك. مع ذلك، واجهت الدبلوماسية على مستوى القادة تحديات. خاصة مع غياب سياسة فعلية داخلية ومحاولات ملموسة لإحباط التزامات جماعية أقوى داخل المنتدى في موضوع المناخ الذي يعتبر من القضايا التي ترى فيها الجزر الصغرى في المحيط الهادي هدفا مشتركا مع أستراليا كجزء من المنطقة . ما قلل من قدرتها على استخدام الدبلوماسية لإعادة تشكيل معتقدات ومواقف وآراء المنطقة بما يخدم مصالحها . حيث يظهر ذلك على مستوى تبرير شراكة الأمن أوكوس التي أعلنت بين أستراليا و الولايات المتحدة و بريطانيا في سبتمبر 2021 [2]. و الذي من جوانبه الأساسية التزام الولايات المتحدة و بريطانيا بمساعدة أستراليا على تطوير غواصات تعمل بالطاقة النووية .

حيث لم يتم استشارة أي دولة من دول جزر المحيط الهادي قبل الإعلان مما أثار قلق في المنطقة نظرا للإرث الكارثي الاختبارات الأسلحة النووية ووجهة النظر الرافضة قطعا لاحتمالية إعادة هذه الكارثة في المنطقة . ردا على ذلك قامت أستراليا بجهود دبلوماسية فورية ، ففي غضون أسبوع من توليها المنصب، زارت وزيرة

[1] Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781003496441 .

[2] Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781003496441.

الخارجية الجديدة بيني وونغ فيجي وألقت خطابا هاما في منتدى جزر المحيط الهادي . ثم زارت كل دولة من دول المنتدى مرة واحدة على الأقل خلال سنتها الأولى كوزيرة خارجية.

لطالما كانت أستراليا أكبر مانح للمساعدات في منطقة جزر المحيط الهادي حيث تقدم حاليا أكثر من 40 % من إجمالي المساعدات، وخلال السنوات الخمس الماضية برزت كأحد المقرضين الإقليميين الرئيسيين [1]. يمكن اعتبار أن سعي أستراليا في ضمان المساعدات لدول الجزر جاء لمواجهة قروض مبادرة الحزام والطريق الصينية في مجال البنية التحتية خاصة. حيث قامت أستراليا في سنة 2019 بإنشاء مرفق تمويل البنية التحتية الأسترالي لمنطقة المحيط الهادي بقيمة ملياري دولار أسترالي و الذي أصبح في السنوات الأخيرة 4 مليارات دولار ،كما خصصت مليار دولار أسترالي إضافية لـ **Export Finance Australia**، وهي مؤسسة التمويل والتأمين على الصادرات، لدعم الاستثمارات.

و من المشاريع الكبيرة التي مولتها أستراليا في المنطقة ، شراكة كهربة بابوا غينيا الجديدة التي تهدف إلى إيصال الكهرباء إلى 70% من البلاد بحلول سنة 2030 و ذلك بالتعاون مع كل من الولايات المتحدة ونيوزيلندا واليابان و كابل بحر المرجان لربط بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان بأستراليا عبر نظام كابلات بحرية و مشروع إعادة تطوير **معسكر بلاكروك** التابع لقوات جمهورية فيجي العسكرية. وقد ذكر أن المشروعين الأخيرين جاءا كإجراء مباشر لمواجهة عروض قدمتها الصين. [2]

جانب مهم من أدوات أستراليا التنموية هو التركيز على تنقل العمالة بالنسبة لعمال جزر المحيط الهادي . فمنذ أفريل 2022، قدمت أستراليا برنامجا موحدا للعمال من دول معينة في جزر المحيط الهادي تحت اسم برنامج تنقل العمالة بين المحيط الهادي وأستراليا .الذي يتيح للعمال من تسع دول من جزر المحيط الهادي وتيمور الشرقية العمل في أستراليا في وظائف برعاية، إما بعقود قصيرة الأجل تصل إلى 9 أشهر . حيث تكمن الفائدة التنموية الكبرى من تنقل العمالة في التحويلات المالية، التي غالبا ما تستخدم لدعم أسر العمال أو للاستثمار في السكن أو المشاريع. ففي بعض دول جزر المحيط الهادي ، تشكل التحويلات مصدرا ماليا مهما، إذ تشكل حوالي 18% من الناتج المحلي الإجمالي في ساموا، و 40 % في تونغا.

في الجانب الأمني ، تعد أدوات الأمن والدفاع جزءا أساسيا من سياسة أستراليا تجاه منطقة جزر المحيط الهادي . ذلك في إطار استراتيجية "الانخراط المعزز في المحيط الهادي "، أنشأت أستراليا في سنة 2019

[1] Lowy Institute, "Introduction - Pacific Aid Map," Lowy Institute, accessed May 25, 2025, https://pacificaidmap.lowyinstitute.org/introduction/.

[2] Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781003496441.

"كلية الأمن الأسترالية-الباسيفيكية" في الجامعة الوطنية الأسترالية في كانبيرا لتعزيز قدرات المسؤولين في المحيط الهادي ، بالإضافة إلى مركز **دمج الباسيفيك**، لتعزيز الوعي الإقليمي بالمجال البحري. كما تستمر أستراليا في تقديم دعم واسع النطاق لقوات الشرطة في المحيط الهادي من خلال برامج دعم ثنائية تشمل **"برنامج التعاون في إنفاذ القانون"**، عبر **"رؤساء شرطة جزر المحيط الهادي"**، وبرنامج **"تطوير شرطة المحيط الهادي "**، الذي يعزز القدرات عبر مجموعة من الآليات الإقليمية.

وفي ظل مخاوفها من أن تقوم جهات معادية بتعزيز وجودها في المنطقة، رأت أستراليا أن الاتفاقيات الأمنية الثنائية مع دول المحيط الهادي تمثل عنصرا مهما من سياستها الأمنية، ووسيلة للحفاظ على صورتها كالشريك الأمني الرئيسي في المنطقة. وقد أبرمت أستراليا معاهدات واتفاقيات أمنية متعددة، منها: معاهدة أمنية مع جزر سليمان سنة 2017، شراكة صداقة "فوفالي" مع فيجي سنة 2019، شراكة أمنية واقتصادية شاملة مع بابوا غينيا الجديدة في 2020 واتفاق أمني في 2023، اتفاق أمني مع فانواتو سنة 2022، مذكرة تفاهم تركز على الاقتصاد والأمن مع كيريباتي 2023، شراكة ثنائية تركز على الاقتصاد والأمن مع ساموا سنة 2023 ، معاهدة "فاليبيلي" الأمنية مع توفالو سنة 2023.

رغم أن أستراليا تملك علاقات أمنية ودفاعية ثنائية طويلة الأمد، إلا أن جدوى التركيز على الاتفاقيات الثنائية موضع تساؤل، حيث عبر قادة دول المحيط الهادي بوضوح عن تفضيلهم لنهج أمني إقليمي. وكان هذا السبب الرئيسي الذي أدى إلى رفضهم محاولة الصين في سنة 2022. تؤدي كثرة الاتفاقيات الثنائية الأسترالية إلى خطر تقويض الأمن الإقليمي الذي يقوده منتدى جزر المحيط الهادي ، مما قد يسهل على الصين التفاوض على اتفاقيات ثنائية مماثلة . و بعيدا عن الاتفاقيات الثنائية، سعت أستراليا إلى تعزيز تعاونها الأمني مع الحلفاء والشركاء في منطقة جزر المحيط الهادي . كما عملت أستراليا منذ فترة طويلة مع نيوزيلندا وفرنسا بموجب اتفاقية FRANZ لتنسيق عمليات الإغاثة الإنسانية والإغاثة من الكوارث في المنطقة. كما نسقت جهودها مع فرنسا ونيوزيلندا والولايات المتحدة في مجموعة التنسيق الدفاعي الرباعية QUAD.

و منذ سنة 2018، سعت أستراليا لبناء روابط بين الشعوب، وهي تعتبر وسيلة مهمة للتأثير على الدول أو الأفراد المتلقين لتشكيل معتقدات ومواقف وآراء إيجابية تجاه أستراليا. وقد شملت هذه السياسات بناء روابط ثقافية ورياضية وتعليمية ودينية مع منطقة جزر المحيط الهادي . كما استخدمت أستراليا رواية استراتيجية في المنطقة، تقوم على فكرة أن أستراليا ودول جزر المحيط الهادي "مترابطة كأعضاء في عائلة الباسيفيك" تهدف هذه الرواية الاستراتيجية إلى تشجيع دول جزر المحيط الهادي على اعتبار أستراليا الشريك الرئيسي للمنطقة، وضمانا، إلى استبعاد الدول التي لا تعتبر مشاركة في هذه العلاقة . حيث تسعى

أستراليا في التأثير في رؤية دول جزر المحيط الهادي في علاقاتها بها حيث وصف رئيس وزراء أستراليا السابق ، العلاقات بين أستراليا ودول جزر المحيط الهادي بأنها قائمة على "الاحترام والمساواة والانفتاح[1].

نجد في الجانب الأخر أنه لطالما وصفت نيوزيلندا نفسها بأنها دولة من دول المحيط الهادي، فهي ليست فقط موجودة جغرافيا في هذه المنطقة، بل هي أيضا من المنطقة ثقافيا. فمع وجود جالية كبيرة من شعوب الجزر نسبيا وروابط بولينيزية مع شعب التانغاتا فينوا الماوري ، تختلف ممارسات نيوزيلندا السياسية في منطقة جزر المحيط الهادي بشكل كبير عن تلك الخاصة بأستراليا والولايات المتحدة. حيث تحتفظ نيوزيلندا بعلاقة تقليدية قوية مع المحيط الهادي . كما تسعى وراء هذه الروابط و الحفاظ عليها من خلال آليات تاريخية ودستورية، والسياسة الخارجية للسكان الأصليين، ودمج شعوب المنطقة في الدبلوماسية والمساعدات الأمنية، ومدى إلمام سكان نيوزيلندا بثقافة المنطقة . على الرغم من أن نيوزيلندا تحتفظ بسياسة خارجية مستقلة تستند إلى قيمها، فإن الشركاء الآخرين غالبا ما يدعونها للمساعدة في تسهيل العلاقات في المنطقة نظر لفعالية قيادتها السياسية.

تركز نيوزيلندا جهودها الإنسانية على منطقة جزر المحيط الهادي . وتطلق نيوزيلندا استجابة شاملة على مستوى الحكومة عند وقوع الكوارث، تشمل الإمدادات الإغاثية، والمساعدات الطبية، وفرق إدارة الطوارئ، والدعم اللوجستي والتقني مثل الاتصالات، بالإضافة إلى المساعدات المالية المقدمة عبر المنظمات الغير الحكومية. وتتعاون نيوزيلندا بشكل وثيق مع فرنسا وأستراليا في الاستجابة للكوارث بموجب اتفاقية FRANZ كما تعمل نيوزيلندا مع دول المحيط الهادي في مجال الحد من مخاطر الكوارث، خصوصا في مجالات الاستعداد للجفاف، ومراقبة النشاط البركاني، وبناء قدرات مكاتب إدارة الكوارث الوطنية في نيوي، وتوكيلاو، وساموا، وتونغا، وجزر كوك.

تعد نيوزيلندا عضوا نشطا في البنية الإقليمية المتعددة الأطراف، فهي عضو في منتدى جزر المحيط الهادي PIF، والمجتمع الهادي، وجميع منظماتCROP ، وتستضيف أمانة رؤساء شرطة جزر المحيط الهادي ، وهي أيضا عضو وممول رئيسي لمنظمة جمارك أوقيانوسيا، ومجتمع تنمية الهجرة في المحيط الهادي . تربطها علاقات طويلة الأمد في هذه المجالات تسعى نيوزيلندا إلى تعزيزها ضمن سياستها الخارجية في المنطقة[2].

[1] Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781003496441.

[2] Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781003496441.

وتربط نيوزيلندا علاقات طويلة الأمد في الحفاظ على الأمن مع دول المحيط الهادي من خلال بناء القدرات، والأموال، ونشر مستشارين دائمين في أجهزة الأمنية في فيجي، وجزر سليمان، وبوغينفيل، وفانواتو، وتونغا، وغيرهم. كما توفد ملاحقين عسكريين إلى تونغا وفيجي، ومستشارين تقنيين في أنحاء مختلفة من المنطقة مثل جزر كوك وتيمور الشرقية، إضافة إلى نشر أربعة أفراد من قوات الدفاع في جزر سليمان ضمن قوة المساعدة الدولية بالتعاون مع أستراليا وفيجي. كما تجري نيوزيلندا محادثات أمنية ثنائية منتظمة مع دول جزر المحيط الهادي وتدمج القضايا الأمنية ضمن اتفاقيات الشراكة الأوسع معها. كما تعد نيوزيلندا عضوا في اتفاقيةPACER Plus ، وتساهم بما يقارب 10% من إجمالي المساعدات المقدمة إلى المنطقة .

حافظت نيوزلندا على هذا النهج لفترة طويلة، لكن الأمور تغيرت سياسيا منذ سنة 2018، حيث أعطت نيوزيلندا الأولوية لمنطقة جزر المحيط الهادي من خلال إطلاق سياسة "إعادة ضبط الباسيفيك Pacific Reset" و التي خصص من خلالها أكثر من 60% من المساعدات النيوزيلندية للمنطقة . كما زادت من التمثيل الدبلوماسي فيها عبر افتتاح عشر بعثات جديدة في ساموا، وتونغا، وفيجي، وجزر سليمان، وفانواتو، وكيريباتي، ومدينة هونولولو، وأربع بعثات إضافية في بروكسل، وطوكيو، وبكين، ونيويورك للترويج لقضايا المنطقة. كما زادت الاستثمارات في الدبلوماسية الثقافية والرياضية، وتمويل المناخ، والتعاون العسكري، وروابط الشعوب.أديرت هذه السياسة من خلال خمسة مبادئ: الفهم، الصداقة، المنفعة المتبادلة، الأثر الجماعي، والاستدامة. حيث عكست هذه المبادئ السردية الاستراتيجية لهوية نيوزيلندا باعتبارها دولة محاطة بالمحيط الهادي ، ومسؤولياتها الدستورية تجاه توكيلاو، وجزر كوك، ونيوي، وساموا ، وسكانها من أصول المنطقة الذين يمثلون الروابط التاريخية والمعاصرة القوية مع الشعوب الأصلية والعلاقات بين الناس.

شهدت السياسة تكثيفا كبيرا في التواصل الدبلوماسي من خلال استضافة قادة وبرلمانيين ومسؤولين بانتظام في نيوزيلندا لعقد اجتماعات رفيعة المستوى والتدريب. كما تمثلت في زيارات إلى ساموا، وجزر كوك، وتونغا، ونيوي، وحضور اجتماع قادة PIF في ناورو، وقمة APEC 2018 في بابوا غينيا الجديدة.

كما قاد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لنيوزلندا بيترز بعثتين إلى فيجي، وكيريباتي، وجزر سليمان، وتوفالو، وفانواتو. و تم تسجيل أكثر من 21 زيارة وزارية أو برلمانية في نفس السنة . في السنة التالية، قامت الحكومة النيوزلندية بزيارة كل من جزر كوك، وجزر سليمان، وفانواتو، وفيجي، وبابوا غينيا الجديدة، وساموا، بينما قاد وزير شؤون الباسيفيك وفدا إلى ساموا، وتونغا، ونيوي. كما تحركت نيوزلندا لاحقا لتشجيع وحدة المنتدى، و أرسلت رئيسة الوزراء ووزيرة الخارجية والوزير المساعد للشؤون الخارجية إلى اجتماع قادة المنتدى لسنة 2022 كدليل على التزامها. و في أعقاب محاولة صينية لعقد اتفاق أمني إقليمي. قام وزير الدفاع ووزيرة الخارجية بأول زيارات رسمية لهما إلى المنطقة إلى فيجي في مارس 2022 . كما كثفت الحكومة الجديدة الزيارات الرسمية لدول المنطقة . وفي منتصف سنة 2023، وقعت نيوزيلندا اتفاقا أمنيا

مع فيجي لتعزيز التدريب العسكري والأمن البحري، إلى جانب عدد من الاتفاقيات الأخرى التي تم توقيعها بين شركاء آخرين ودول المحيط الهادي.

تختلف العلاقة التي تربط نيوزلندا بالصين عن تلك التي تربط أستراليا بها، وذلك بناءاً على تاريخ طويل من وجود عمال صينيين في نيوزيلندا منذ فترة التنقيب عن الذهب، واستمرارا إلى فترة النمو الاقتصادي الصيني الحديث، حيث كانت نيوزيلندا أول دولة متقدمة تعقد اتفاقا للوصول إلى الأسواق الثنائية مع الصين، وأول من اعترف بالصين كاقتصاد سوق، وأول من بدأ مفاوضات للتجارة الحرة معها، وانضمت كذلك إلى اتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في سنة 2020 .

وبينما تعترف نيوزيلندا بالمخاوف الأمنية المتعلقة بالصين، خصوصا في مجالات الأمن السيبراني والملكية الفكرية، فقد أصبحت مؤخرا أكثر قلقا من "تصاعد النفوذ الصيني في المحيط الهادي ". حيث حاولت الموازنة بين الجوانب الاقتصادية والأمنية للعلاقة رغم العلاقة الدافئة التي ألمحت إليها وزيرة الخارجية نانيا ماهوتا مع مستشار الدولة الصيني وانغ يي، حيث أدلت بتصريحات واضحة بشأن دور الصين في المنطقة، قائلة: " سنسعى للعمل عن كثب مع جميع الشركاء الملتزمين بالمرونة طويلة الأجل في المحيط الهادي." [1]

فالاستقرار الإقليمي وتعددية الأطراف سيكون لهما تأثير أقوى وأكثر ديمومة من الترتيبات الثنائية التي قد تؤدي إلى نتائج متفاوتة. تعتبر وجهة النظر النيوزلندية معتدلة بجانب وجهة النظر الأمريكية أو حتى الأسترالية حول النفوذ الصيني في المحيط الهادي، و ذلك لإدراكها أن هناك وجهة نظر واسعة الانتشار في المحيط الهادي ترى أن الصين شريك تنموي مشروع قادر على المساهمة في تنمية المنطقة .

و لكن و مع ذلك، انضمت نيوزيلندا في سنة 2022 إلى "شركاء المحيط الأزرق (PBP) "، في إشارة واضحة إلى قلقها واستعدادها للانخراط في استراتيجيات الإنكار الاستراتيجي إلى جانب الشركاء الغربيين ضد النفوذ الصيني في المنطقة. في خطوة جعلتها توصف بالمتناقضة كونها عضوة و شريكة في منتدى جزر المحيط الهادي –PIF أيضا .

في سنة 2023، ألقت ماهوتا خطابا أبرزت فيه التزام أستراليا ونيوزيلندا بالشراكة مع دول المحيط الهادي لدعمها في مواجهة التحديات الحقيقية التي تواجهها الاقتصادية منها والبيئية والاجتماعية و السياسية. كما سعت إلى إظهار مساهمة نيوزيلندا في مبادرات تقودها دول المحيط الهادي، مثل "تحالف الطموح

[1] Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781003496441.

العالي" بشأن التغير المناخي، ومعاهدة أعالي البحار، وطلب فانواتو لرأي استشاري من محكمة العدل الدولية.

و عليه ، شهد النهج النيوزيلندي في إدارة العلاقات الدولية العديد من التحولات: من تراجع في التواصل المباشر رفيع المستوى بسبب جائحة كوفيد-19 إلى تصاعد في وتيرة الانخراط؛ ومن قلق خفي تجاه النفوذ الصيني في المنطقة إلى تعاون نشط مع الشركاء الغربيين لمواجهته. في ظل التركيز على الاستماع إلى شعوب المنطقة وتكييف السياسات تبعا لذلك، والتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها على المستوى العالمي، مع الاستمرار في تقديم الدعم المستهدف لحكومات المحيط الهادي .

- **أليات اليابان في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي**

شهدت السياسات اليابانية تجاه جزر المحيط الهادي تطورا نوعيا. إذ تغيرت من سياسات ذات مقاربة تقليدية قائمة على التعاون الإنمائي و الدبلوماسية الناعمة إلى مقاربة أكثر شمولا و انخراطا ضمن إطار استراتيجي أوسع يهدف إلى تعزيز المكانة الجيوسياسية لليابان في منطقة المحيطين الهندي و الهادي.

و بعد الحرب العالمية الثانية ، سعت اليابان إلى بناء علاقات قائمة على الثقة مع دول جزر المحيط الهادي خاصة في ميكرونيزيا التي ترتبط بها من خلال روابط تاريخية تعود إلى عهد الانتداب الياباني في المنطقة . حيث ركزت السياسات اليابانية آنذاك على تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية و الدعم التقني و الاسهام في معالجة التحديات البيئية في محاولة لتعزيز صورة اليابان كفاعل سلمي و إنساني في النظام الدولي .

إلا أن التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة ، لا سيما تصاعد المنافسة الجيوسياسية بين الصين من جهة و الولايات المتحدة و حلفائها من جهة أخرى دفعت اليابان إلى إعادة تعريف موقع جزر المحيط الهادي ضمن تصورها للأمن القومي و المصالح الحيوية . كما أدركت أن لهذه الجزر ا قدرات ذات أهمية استراتيجية كبيرة نظرا لموقعها الجغرافي الفاصل بين المحيطين و ما تمنحه من إمكانات لمراقبة طرق الملاحة الحيوية و الوصول إلى مناطق اقتصادية بحرية واسعة ، و نفوذ سياسي عبر المنظمات الدولية و التأثير في القضايا المختلفة .

منذ سنة 2016 ، اعتمدت اليابان خطابا استراتيجيا جديدا تمثل في طرح رؤية منطقة المحيطين الهندي و الهادي الحرة المفتوحة ***Free and Open Pacific Region - FIOP***، وهي الرؤية التي تهدف لخلق فضاء جغرافي موحد تتلاقى فيه القيم اللبرالية و حوكمة القانون و حرية الملاحة في مواجهة ما تعتبره طوكيو توجها صينيا توسعيا يهدد قواعد النظام الدولي القائم . اتخذت السياسة اليابانية بعدا عمليا متعدد الجوانب ، أبرزها تكثيف الحضور الدبلوماسي في جزر المحيط الهادي و توسيع برامج التعاون الأمني و اللوجستي و تطوير البنية التحتية الرقمية و المادية في إطار تنافسي مع مبادرة الحزام و الطريق الصينية ، علاوة على

تعزيز الشراكات مع الولايات المتحدة و أستراليا ذات المصالح المتشابكة و ضمان التوازن في المنطقة . خصصت اليابان موازنات ضخمة لدعم تطوير القدرات الأمنية لدول المنطقة و تعزيز التعاون الدفاعي مع الحلفاء و الشركاء .

من المنظور الاقتصادي ، تحتل جزر المحيط الهادي مكانة مهمة ضمن الحسابات اليابانية من خلال علاقات الصيد البحري والموقع الاستراتيجي لهذه الجزر كنقاط ارتكاز حيوية على خطوط الملاحة الدولية و التجارة البحرية . كما رسمت نهجا تنمويا باستخدام المساعدات و القروض و حزم الدعم كأدوات أساسية.

في سنة 1987 و خلال زيارته لجزيرة فيجي، أعلن وزير الخارجية تاداشي كورناري عن ما أطلق عليه لاحقا بـ «**عقيدة كو اناري** » تجاه منطقة أوقيانوسيا من خلال خطابه بعنوان : **العمل نحو مجتمع المحيط الهادي المستقبلي *Working towards the Pacific Future Community*** ، و الذي تطرق من خلاله إلى خمسة مبادئ أساسية في العلاقات بين الطرفين و التي تتمثل في : احترام استقلال الدول ، دعم التعاون الإقليمي ، ضمان الاستقرار السياسي ، تعزيز التعاون الاقتصادي و تشجيع التبادل الثقافي و الشعبي .[1]

أصبحت اليابان شريكا في حوار منتدى جزر المحيط الهادي منذ سنة 1989 و برزت دبلوماسيتها من خلال عقد اجتماعات قادة جزر المحيط الهادي كل ثلاث سنوات منذ 1997 التي تستمع من خلالها إلى أولويات الدول الجزرية . ما قادها إلى تمويل مشاريع في مجالات التنمية ، الحكم الرشيد ، الأمن و تبادل الأشخاص ، عبر الوكالة اليابانية للتعاون الدولي . و مع تزايد الحضور الصيني بدأت اليابان في ادخال البعد الاستراتيجي في هذه الاجتماعات مثل اجتماع **PALM - *Pacific Islands Leaders Meeting*** سنة 2018 الذي ركز على النظام البحري و سيادة القانون ، إلا أن بعض المنتقدين اعتبروا أن اليابان كانت تفرض أجندتها دون مشاركة حقيقية من الدول الجزرية .

في سبتمبر 2023 أعرب وزراء خارجية منتدى جزر المحيط الهادي عن قلقهم العميق بشأن قرار اليابان في تصريف المياه المعالجة من محطة فوكوشيما النووية إلى المحيط الهادي . جاء ذلك في بيان رسمي صدر في 15 سبتمبر 2023 و الذي أكدوا من خلاله على أهمية الالتزام بالتشاور الدولي ، و القانون الدولي و التقييمات العلمية المستقلة . حيث أثار هذا القرار مخاوف كبيرة في المنطقة خاصة في ظل الإرث النووي

[1] Ministry of Foreign Affairs of Japan, "Japan's Major Diplomatic Activities", *Diplomatic Bluebook 1987*, Section 2, Paragraph 2, https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/1987/1987-2-2.htm (accessed May 24, 2025).

الناتج عن التجارب النووية السابقة في المحيط الهادي . و آثاره المستمرة حتى هذه الآن مع التأكيد على ضرورة تعزيز القدرات العلمية الإقليمية لمراقبة تأثيرات التصريف على النظام البيئي البحري .[1]

كما أطلقت في جويلية 2021 سياسية الرابط الهادي « ***Kizuna Policy – Pacific Link*** »[2] التي يكمن هدفها في تعزيز التعاون بين اليابان و دول المحيط الهادي و التي تعزز من خلالها رؤية مشتركة لمنطقة المحيطين الهندي و الهادي الحرة و المفتوحة . شملت دعم التعافي من جائحة كوفيد -19 و حماية البيئة البحرية ومواجهة تغيير المناخ و تنمية القدرات البشرية من خلال برامج التبادل الثقافي و التعليم و المنح الدراسية . و يبرز حضور اليابان الدبلوماسي القوي بسفاراتها في 11 دولة جزرية في فيجي ، ساموا ، بابوا غينيا الجديدة ، جزر سليمان ، تونغا .فانواتو ، بالاو ، ولايات ميكرونيزيا الجديدة ، جزر مارشال و كيريباس، توفالو .

أما أمنيا ، وفقا لتقارير الدفاع اليابانية سنة 2023 ، بلغ الإنفاق الياباني المباشر لدعم الأمن في منطقة المحيط الهندي الهادي بأكثر من 700 مليار ين ياباني أي حوالي 5.2 مليار دولار أمريكي خلال السنوات الخمس السابقة .و التي توزعت على مشارع تطوير البنية التحتية و برامج التدريب المشترك ، و المساعدات و تعزيز القدرات الدفاعية . كما قامت اليابان بتنظيم أكثر من 20 تمرينا عسكريا مشتركا مع دول مثل أستراليا والهند والفلبين منذ سنة 2018، وشاركت في مبادرات متعددة لتعزيز الأمن البحري ومكافحة الكوارث الطبيعية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في قدرات الرد السريع لهذه الدول.

أظهرت استطلاعات أجريت في 2022 أن 78% من دول المحيط الهندي والهادي ترى في اليابان شريكا أساسيا في تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي في المنطقة، وهو مؤشر يعكس النجاح النسبي لاستراتيجيات اليابان في بناء شبكة علاقات متينة قائمة على الثقة والتعاون المتبادل. هذه الاستراتيجية اليابانية تأتي في وقت تتسارع فيه التغيرات الجيوسياسية في المحيط الهندي والهادي ، و تنافس القوى الكبرى على النفوذ، مما يجعل جهود اليابان في تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي ضرورية للحفاظ على توازن القوى وضمان استمرار تدفق الموارد الحيوية إلى الاقتصاد الياباني .

[1] Pacific Islands Forum, *Release Statement: Forum Foreign Ministers – Fukushima Water Release into the Pacific*, Pacific Islands Forum Secretariat, August 2023. Available at: https://forumsec.org/publications/release-statement-forum-foreign-ministers-fukushima-water-release-pacific

[2] Asian Development Bank (ADB), 2021. *Japan's "Kizuna" Policy for the Pacific Islands: Strengthening Partnerships for Sustainable Development.*. https://www.adb.org/news/features/japan-kizuna-policy-pacific-

في سنة 2022، كانت اليابان من الأعضاء المؤسسين **لمبادرة شركاء في المحيط الهادي الأزرق Partners in the Blue Pacific** و هي مبادرة تهدف إلى تعزيز التعاون و التنمية المستدامة في دول جزر المحيط الهادي ، ضمن إطار التنافس الجيوسياسي المتزايد في المنطقة .

- **أليات كوريا الجنوبية في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي**

شهدت السنوات الأخيرة تحولا ملحوظا في السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية تجاه منطقة جزر المحيط الهادي ، إذ بدأت تولي اهتماما متزايدا للمنطقة التي لطالما كانت خارج نطاق أولوياتها الدبلوماسية التقليدية. و عليه اتخذت عدة آليات متعددة المستويات، شملت التعاون السياسي، الدعم التنموي، تعزيز العلاقات الأمنية، وتوسيع الشراكات الاقتصادية، وذلك في إطار استراتيجية أشمل للهندو-باسيفيك، بهدف ترسيخ مكانتها كقوة إقليمية مؤثرة وتوسيع تحالفاتها ضمن بيئة جيوسياسية تتسم بتزايد المنافسة الدولية، خاصة بين الولايات المتحدة والصين.

على الصعيد الدبلوماسي ، استضافت كوريا الجنوبية في أكتوبر 2022 الاجتماع الخامس لوزراء خارجية كوريا و دول جزر المحيط الهادي في مدينة بوسان . ركز الاجتماع على تعزيز التعاون في مختلف المجالات . و في نفس السنة أصدرت استراتيجية خاصة بمنطقة المحيطين الهندي و الهادي و التي أكدت من خلالها على زيادة التفاعل مع دول جزر المحيط الهادي . كما أعلنت عن انضمامها إلى مبادرة "**شركاء في المحيط الأزرق**" ***Partners in the Blue Pacific*** و الذي شكل نقطة تحول في تفاعلها مع المنطقة، حيث لم تكتف بالأنشطة الثنائية، بل أصبحت جزءا من آليات جماعية تهدف إلى ترسيخ نموذج من التعاون القائم على الشفافية، الشمول، واحترام سيادة الدول الجزرية[1].

في ماي سنة 2023 ، استضافت كوريا الجنوبية أول قمة على مستوى القادة مع دول جزر المحيط الهادي في سيول . شارك من خلاله 17 قادة ووزراء من أصل 18 دولة عضو في منتدى جزر المحيط الهادي [2]، كما أطلقت القمة "خطة عمل كوريا-جزر المحيط الهادي " التي تضمنت التزامات مالية واستثمارية واضحة، حيث أعلنت كوريا عن تخصيص 40 مليون دولار من المساعدات بحلول سنة 2027 [3] .

[1] Pacific Islands Forum Secretariat, "Release: Expansion of Blue Pacific-Korea Relations – 5th Foreign Ministerial Ends," *Pacific Islands Forum*, May 2024, https://forumsec.org/publications/release-expansion-blue-pacific-korea-relations-5th-foreign-ministerial-ends .

[2] Yonhap News Agency, *Yoon, Pacific island leaders agree to further cooperation on climate crisis, development*, May 29, 2023. Available at: https://en.yna.co.kr/view/AEN20230529003600 31

[3] Yonhap News Agency, *Yoon, Pacific island leaders agree to further cooperation on climate crisis, development*, May 29, 2023. Available at: https://en.yna.co.kr/view/AEN20230529003600 31

يعتبر هذا تطور تاريخي في مسار العلاقات الثنائية والذي تضمن أيضا إطارا شاملا للتعاون في مجالات التنمية المستدامة، التكيف مع التغير المناخي، الأمن البحري، السياحة، إدارة الموارد البحرية، وتحسين التبادل بين الشعوب ، إلى جانب تقديم قروض ميسرة لمشاريع في البنية التحتية والطاقة الخضراء . حيث

اعتمدت أيضا على أدوات التنمية الرسمية كأداة رئيسية في سياستها الخارجية تجاه هذه الدول، إذ دعمت منذ سنة 2008 "**صندوق التعاون مع منتدى جزر المحيط الهادي**" بمساهمة سنوية تبلغ 1.5 مليون دولار،

و بعد قمة كوريا الجنوبية و منتدى جزر المحيط الهادي سنة 2023 ، تعهدت بزيادة هذه المساهمة إلى 7.5 مليون دولار سنويا. و كما تعهدت الحكومة الكورية بمضاعفة حجم المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة لجزر المحيط الهادي بحلول 2027 كجزء من خطة وطنية لزيادة ميزانية المساعدات الإنمائية الرسمية ***Official Development Assistance - ODA*** بنسبة 21 % .[1]

تظهر البيانات المتعلقة بالمساعدات التي تقدمتها كوريا بين سنة 2008 و 2021 التزامها بتوجيه مساعدات تنموية مباشرة إلى دور مختارة في منطقة المحيط الهادي . حيث تلقت فيجي نحو 46.5 مليون دولار، وجزر سليمان حوالي 22.17 مليون دولار، بينما حصلت بابوا غينيا الجديدة على ما يقرب من 15.63 مليون دولار، تليها كيريباتي بنحو 10.672 مليون دولار و ساموا بـ 6.183 مليون[2]. ما يعكس محاولة كوريا تعزيز علاقاتها مع الدول الأكثر وزنا أو أهمية استراتيجية، يبرز ذلك يعد قمة 2023 التي أقرت من خلالها تقديم قروض ميسرة لمشاريع تشمل ميناء في بابوا غينيا الجديدة ومشاريع للطاقة الخضراء في فيجي وجزر مارشال وجزر سليمان. كما ستدعم كوريا الجنوبية تحسين خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICT) .[3]

كما تستمر جهود كوريا الجنوبية مع دول المنطقة بشكل أكثر فعالية و استدامة . حيث عملت كوريا على توسيع حضورها الدبلوماسي في المنطقة من خلال إقامة علاقات رسمية جديدة – كما في حالة نييوي – بالإضافة إلى سعيها لافتتاح بعثات دبلوماسية جديدة لتعزيز التمثيل المباشر وتسهيل التواصل والتعاون.

[1] Peter K. Lee and Kim Minjoo, *South Korea's Pacific Islands Strategy and Cooperation with Like-minded Partners*, The Asan Institute for Policy Studies, May 2024, accessed October 28, 2024. Issue-Brief-South-Korea's-Pacific-Islands-Strategy-and-Cooperation-with-Like-minded-Partners.pdf

[2] Lowy Institute, "Introduction - Pacific Aid Map," Lowy Institute, accessed May 25, 2025, https://pacificaidmap.lowyinstitute.org/introduction/.

[3] Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781003496441.

أما في الجانب الأمني، سعت كوريا إلى توسيع نطاق أدواتها الدبلوماسية ليشمل تعزيز القدرات الأمنية البحرية لدول الجزر، في ظل تصاعد التهديدات العابرة للحدود مثل الصيد الغير القانوني والقرصنة. شكل ذلك جزءا من التعاون تحت مظلة "القيم المشتركة" مع الدول الغربية، لاسيما من خلال التنسيق مع الولايات المتحدة في مشروعات تتعلق بالاستجابة للكوارث، الأمن الغذائي، تحسين قدرات الرصد البحري، وتعزيز الوعي بالمجال البحري.

وفي سنة 2023، شهد التعاون الأمني الإقليمي توقيع مذكرة تفاهم بين كوريا وأستراليا تعزيز الشراكة في الأمن البحري والمشاركة في التدريبات العسكرية المشتركة، بينما شاركت القوات الكورية في مناورات "بيغاس" ***Pacific Griffin and SAGe*** مع فرنسا سنة 2023 [1]. كما أكدت كوريا دعمها القوي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982، ودافعت عن الحقوق البحرية للدول الجزرية الصغيرة، خصوصا في مواجهة التغيرات الفيزيائية الناتجة عن ارتفاع منسوب البحار بسبب التغير المناخي. وعلاوة على ذلك، شددت كوريا على دعمها لمبادرات إقليمية مثل إعلان منتدى جزر المحيط الهادي لسنة 2021 الذي يؤكد على استمرار حماية الحقوق البحرية.

تمثل سياسة كوريا تجاه جزر المحيط الهادي نموذجا للدبلوماسية متعددة المسارات التي تجمع بين التنمية، والتعاون الأمني، والدبلوماسي، والثقافي، كما تبنت سياسة الانخراط المتبادل مع شعوب الجزر ثقافيا وتعليميا من خلال برامج تبادل أكاديمي وتدريب مهني، مع تركيز خاص على مجالات الصحة، والتكنولوجيا، والتعليم الرقمي، و اقتصاد المعرفة . و ذلك انسجاما مع التحولات العالمية و ضمن إطار يوازن بين مصالحها القومية والتزاماتها الدولية. كما تؤكد هذه السياسة رغبة كوريا في لعب دور فاعل في إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في المحيط الهادي ، في ظل التنافس الحاد بين القوى الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة، ما يمنح الجزر الصغيرة أهمية استراتيجية متزايدة في العقود القادمة.

- **أليات الهند في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي**

شهدت السياسة الخارجية الهندية سنة 2014 و منذ تولي ناريندرا مودي ***Narendra Modi*** رئاسة الوزراء نشاطا متزايدا ، سعت من خلاله تعزيز علاقتها في منطقة جزر المحيط الهادي من خلال تكثيف الجهود الاستراتيجية و الدبلوماسية و التي تجسدت في أول منتدى للتعاون بين الهند و جزر المحيط الهادي **India-Pacific Islands Cooperation Forum** في فيجي . ركزت هذه المبادرة على تعزيز التعاون الهندي في منطقة المحيط الهادي وامتدادا لاستراتيجية الهند في لعب دور رئيسي في المنطقة و حماية مصالحها الاستراتيجية و التجارية . قدمت الهند من خلاله مشاريع مهمة مثل إنشاء صندوق بقيمة مليون دولار

[1] "The Diplomat, 'PEGASE 2023: The French Air Force Flies Across the Indo-Pacific,' August 2023, https://thediplomat.com/2023/08/pegase-2023-the-french-air-force-flies-across-the-indo-pacific."

أمريكي للتكيف مع تغير المناخ والطاقة النظيفة، وإنشاء مكتب للتجارة في الهند، وشبكة إلكترونية لتحسين الاتصال الرقمي في جزر المحيط الهادي ، وتسهيل إجراءات التأشيرات، إلى جانب التعاون في تكنولوجيا الفضاء وتدريب الدبلوماسيين. كما زادت الهند من المنح السنوية من 125,000 دولار إلى 200,000 دولار لكل من الدول الـ 14 لمشاريع مجتمعية من اختيارهم[1].

و في سنة 2015 استضافت الهند المنتدى الثاني ، الذي تم الإعلان فيه عن إنشاء مكتب للتجارة في اتحاد غرف التجارة و الصناعة الهندية **Federation of Indian Chambers of Commerce and Industry** ، بهدف تعزيز فرص التجارة والاستثمار بين الهند ودول جزر المحيط الهادي ، و إطلاق برنامج تسريع الأعمال لدعم التعاون الاقتصادي الذي من أهدافه الرئيسية[2] : توفير المعلومات والتسهيلات اللازمة لرجال الأعمال من الجانبين بشأن فرص التجارة والاستثمار ،تسهيل الاجتماعات بين رجال الأعمال المعنيين من الجانبين ، تبادل الوفود التجارية بين الهند ودول جزر المحيط الهادي ، تقديم خدمات التوفيق بين الأعمال عبر الإنترنت وخارجه، تنظيم الفعاليات والمعارض التجارية.

وقعت الهند اتفاقا مع بابوا غينيا الجديدة لتعزيز الاستثمارات في مجالات متعددة كالأمن، والدفاع، والتعليم، والصحة، بالإضافة إلى مذكرة تفاهم في مجال البحث الزراعي في سنة 2016 ، كما نظمت مؤتمرا خاصا للتنمية المستدامة في فيجي سنة 2017 . و على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 74 في سبتمبر 2019 ، عقد رئيس الوزراء مودي اجتماعا مع دول جزر المحيط الهادي النامية ، و الذي شدد من خلالها على القيم المشتركة و المستقبل المشترك بين الهند و الدول مؤكدا أن الهند ملتزمة بدفع أولويات التنمية الخاصة بها [3]. و في المنتدى الثالث سنة 2023، أعلن مودي عن 12 مبادرة تنموية وفقا لاحتياجات الدول جزر المحيط الهادي ، حيث صرح مودي: "الهند تحترم أولوياتكم ". تركزت على قضايا مثل الرعاية الصحية والطاقة المتجددة والأمن السيبراني، بالإضافة إلى 1000 منحة دراسية تكنولوجية للطلاب من المنطقة خلال السنوات الخمس القادم.

لم توجه الهند دعوة لأستراليا أو نيوزلندا لحضور منتدياتها الثلاثة رغم كونهما من أعضاء منتدى جزر المحيط الهادي على عكس اليابان و كوريا اللتين دعيتا إلى اجتماعاتهما . ما يكشف عن تحد دبلوماسي يعكس رغبة الهند في لعب دور قيادي في الجنوب العالمي المحرر من الاستعمار ، وبين سعيها لتعزيز علاقاتها

[1] Forum for India–Pacific Islands Cooperation (FIPIC), «About FIPIC», FICCI, accessed May 2025, https://fipic.ficci.in/about.html.

[2] Forum for India–Pacific Islands Cooperation (FIPIC), «About FIPIC», FICCI, accessed May 2025, https://fipic.ficci.in/about.html.

[3] Pragya Pandey, *"FIPIC III: Enhancing India's Engagement with Pacific Islands,"* Indian Council of World Affairs, June 6, 2023, https://www.icwa.in/show_content.php?lang=1&level=3&lid=6142&ls_id=9468.

مع القوى الغربية. فخلال زيارة مودي إلى بابوا غينيا الجديدة سنة 2023، عبر رئيس الوزراء جيمس مارابي ***James Marape*** عن تقديره للتاريخ المشترك في التعرض للاستعمار، مرحبا بدور الهند كزعيمة " للجنوب العالمي " ، وداعيا إياها إلى أن تكون "الصوت الثالث" المهم في مواجهة القوى الكبرى في الشمال مؤكدا أن دول جزر المحيط الهادي "ستدعم قيادتها في المنتديات العالمية.

تعكس هذه التصريحات طبيعة العلاقات المبنية على أسس تاريخية وسياسية عميقة، وتعيد إلى الأذهان خطاب حركة عدم الانحياز التي تأسست خلال الحرب الباردة ، والتي استمر نهجها في العصر الحديث عبر شراكات متعددة الأطراف قائمة على قضايا مشتركة . وقد أكد مودي في قمة التعاون الثالثة سنة 2023 على مساهمة الهند في المنتديات الدولية، مثل رئاستها لمجموعة العشرين وسعيها لتمثيل الجنوب في قمة مجموعة السبع داعيا دول المحيط الهادي لدعم مبادرات الهند متعددة الأطراف مثل التحالف الدولي للطاقة الشمسية ***International Solar Alliance – ISA*** ، وتحالف القدرة على الصمود أمام الكوارث ***Coalition for Disaster Resilient Infrastructure – CDRI***، إلى جانب حملتها لإصلاح المؤسسات الدولية . حيث أبدت معظم دول جزر المحيط الهادي دعمها لهذه الرؤية، لا سيما في دعم ترشيح الهند لعضوية دائمة في مجلس الأمن . وأكد رئيس الوزراء الهندي أن مشاركة الهند مع دول جزر المحيط الهادي تنبع من "رؤيتها لمنطقة المحيطين الهندي والهادي الحرة والمفتوحة والشاملة"، والتزامها بدعم التنمية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

ورغم هذه المبادرات، يبقى الأثر الاقتصادي للهند محدودا نسبيا، حيث بلغت المساعدات الهندية الرسمية المقدمة بين 2008 و2021 نحو 98.23 مليون دولار فقط، شملت المساهمات في الإغاثة الإنسانية والاستجابة للكوارث الطبيعية مثل الأعاصير التي ضربت فيجي، وتونغا، وفانواتو، مما يدل على تركيز الهند على التنمية المستدامة والشراكة طويلة الأمد. كما أظهرت الهند استعدادها لتعزيز التعاون ضمن الحوار الأمني الرباعي من خلال مشاريع مثل إنشاء شبكة الوصول الراديوي المفتوح في بالاو ، كجزء من جهودها لمواجهة النفوذ الصيني المتنامي في جنوب المحيط الهادي . وقد تزامن ذلك مع استضافة الولايات المتحدة لاجتماع منتدى جزر المحيط الهادي - الأمريكي . كما تشارك الهند أيضا بصفة مراقب في مبادرة "الشركاء في المحيط الأزرق التي أطلقتها الولايات المتحدة سنة 2022 .

يمكن القول أن الدور الذي تلعبه الهند اليوم في جنوب المحيط الهادي هو نتاج تفاعل عدة عوامل، من بينها إرث التعاون جنوب-جنوب ، والاهتمام المتزايد بمواجهة تغير المناخ ، والرغبة في قيادة تكتل من الدول النامية تحت راية الجنوب العالمي، إلى جانب رغبة غير معلنة في دعم شركائها الغربيين للحد من النفوذ الصيني في المنطقة. ويعكس هذا المزيج من الدوافع واقعا معقدًا تسعى فيه الهند إلى الموازنة بين مصالحها

الاستراتيجية وأدوارها الإقليمية والدولية، مما يجعلها فاعلا محوريا في المعادلات الجيوسياسية في منطقة جزر المحيط الهادي .

- **أليات إندونيسيا في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي**

في إطار سعيها الطويل لمواجهة الدعم الموجه لتقرير المصير في مقاطعتي بابوا و بابوا الغربية ، تركز إندونيسيا على منطقة جزر المحيط الهادي بطريقة مختلفة عن القوى الأخرى . حيث تتمثل دبلوماسيتها بشكل أساسي في العلاقات الثنائية – خاصة مع جارتها بابوا غينيا الجديدة التي تشترك معها في حدود مع مقاطعة بابوا إلى جانب جزر فيجي.

سعت اندونيسيا في سياستها الانخراط مع دول المنطقة كشريك في الحوار المتعدد الأطراف من خلال منتدى جزر المحيط الهادي كعضو مراقب سنة 2001 . و من خلال مجموعة دول ميكرونيزيا 2011 و عضوا مشاركا سنة 2015 . في محاولة للتأثير على مجموعة ميلانيزيا حتى لا تُقبل حركة تحـرير بابـــوا الغربيـــة ***United Liberation Movement for West Papua*** كعضو فيها، رغم أن حركة استقلال كناك ***Front de Libération Nationale Kanak et Socialiste*** في الإقليم الفرنسي كاليدونيا الجديدة عضو كامل فيها[1].

رغم ذلك نجحت إندونيسيا في التأثير على قضية بابوا و بابو الغربية من خلال تكثيف الزيارات الدبلوماسية مع دول جزر المحيط الهادي . حيث ظهر على جزر سليمان تخفيف موقفها حول المسألة بعد إرسال إندونيسيا لوفدها سنة 2018. و بعد تصريحات رئيس بابوا غينيا الجديدة في نفس السنة حول إحالة قضية بابوا الغربية إلى منظمة الأمم المتحدة ، دعت إندونيسيا وزير خارجية بابوا غينيا الجديدة الذي أكد بعدها أن بابوا وبابوا الغربية هما "جزء لا يتجزأ من جمهورية إندونيسيا". وكمؤشر على نجاح جهود إندونيسيا في التأثير، لم تذكر سوى جزر مارشال بابوا وبابوا الغربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة سنـــــة 2022. ما يدل على تزايد نفوذ إندونيسيا و نجاحها إلى حد كبير في إزالة قضية بابوا الغربية من الأجندة حسب تارسيسيوس كابوتاولكا.[2] و في اجتماع قادة المنتدى لسنة 2023، أعاد القادة اعترافهم بسيادة إندونيسيا

[1] Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781003496441.

[2] Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781003496441.

على بابوا الغربية . كما نجحت إندونيسيا في إبقاء بابوا الغربية خارج قائمة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار و التي تدرج فيها الدول التي لها الحق في تقرير المصير .

بجانب دبلوماسيتها بشأن بابوا الغربية، وسعيا وراء مصالحها الجيوسياسية المتغيرة، وظفت إندونيسيا أدوات سياسية خارجية أخرى لتعزيز علاقتها الأوسع بمنطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي. في سنة 2019، عقدت منتدى إندونيسيا وجنوب المحيط الهادي في جاكرتا، كما أعلنت لاحقا عن استراتيجية "الارتقاء بالمحيط الهادي" بهدف تعزيز المشاركة الاقتصادية والتعاون في القضايا المشتركة ومواجهة التحولات الجيوسياسية. وفي سنة 2021 أنشأت مديرية لشؤون المحيط الهادي وأوقيانوسيا داخل وزارة الخارجية لتطوير وتنفيذ السياسات اتجاه المنطقة. حيث ركزت لفترة معينة في دبلوماسيتها على الاجتماعات الثنائية دون تنظيم اجتماعات على مستوى القادة الإقليميين كما تفعل اليابان وكوريا الجنوبية والهند. حتى سنة 2023، أين عقد الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو اجتماعا ثلاثيا مع رئيسي وزراء بابوا غينيا الجديدة وفيجي على هامش قمة الأوبيك 2023 والذي قدم من خلاله رؤية إندونيسيا للمنطقة من خلال علاقتها العميقة بهاتين الدولتين.

في الجانب الاقتصادي ومنذ الثمانينيات، استخدمت إندونيسيا أدوات اقتصادية صغيرة في المنطقة ازدادت قيمتها مع نمو اقتصادها خاصة منذ إعلان استراتيجية الارتقاء بالمحيط الهادي وإنشاء الوكالة الإندونيسية للتنمية سنة 2019، كما عقدت معرض المحيط الهادي في أوكلاند بنيوزيلندا، لتعزيز الروابط التجارية والاستثمارية بين 20 دولة من دول جزر المحيط الهادي وإندونيسيا، إلى جانب تنظيم منتدى ثقافي للمحيط الهادي لجذب الروابط الثقافية وتسويق نفسها كدولة ميلانيزية.

كما ركزت على تعزيز التعاون مع دول الجزر في مجالات التنمية والتقنية والتجارة، ففي ديسمبر 2022 عقدت منتدى التنمية بين إندونيسيا وجزر المحيط الهادي بحضور ممثلي 13 دولة من الجزر وأستراليا ونيوزيلندا وتيمور شرقية ومسؤولين من مجموعة ميلانيزيا ومنتدى جزر المحيط الهادي. والذي نتج عنه **رسالة بالي للتعاون التنموي** التي ركزت على المساعدات والدعم الفني[1].

وفي جويلية 2023 أكد رئيس إندونيسيا أثناء زيارته لبابوا غينيا الجديدة على أهمية التعاون بين رابطة آسيان ومنطقة المحيط الهادي. تلاه مباشرة إستضافت إندونيسيا اجتماع وزراء خارجية آسيان الذي حصلت من خلاله على موافقة بدء التعاون بين أمانتي الآسيان ومنتدى جزر المحيط الهادي وتوقيع مذكرة

[1] Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781003496441.

مفاهيمية حول هذا التعاون. وقد تفتح آفاق التعاون بين المنطقتين فرصا لتبادل الدروس، مثلا استفادة جنوب شرق آسيا من كفاءة جزر المحيط الهادي في إدارة الثروة السمكية، بينما يمكن للأخيرة الاستفادة من خبرة الآسيان في إدارة الشراكات الاستراتيجية من خلال منتدى آسيان الإقليمي.

في سنة 2017، أقامت إندونيسيا تعاونا دفاعيا مع فيجي. حيث مثل إندونيسيا وزير الدفاع آنذاك ريامیزارد رياكودو، ووقع مع وزير الدفاع والأمن الفيجي، راتو إينوكه كوبوابولا، "اتفاقية التعاون في مجال الدفاع بين جمهورية إندونيسيا وجمهورية فيجي"، هذه الاتفاقية تعد شكلا من أشكال الدبلوماسية للحفاظ على سيادة البلد إلى جانب تعزيز قضية بابوا المستقلة في منطقة المحيط الهادي. وفي سنة 2019، فتحت إندونيسيا علاقات دبلوماسية مع جزر كوك ونيوي، مما وسع التعاون في منطقة المحيط الهادي إلى حوالي 16 دولة شريكة بما في ذلك أستراليا ونيوزيلندا. فلدى إندونيسيا أربع سفارات في المنطقة، وهي في كانبيرا، ويلينغتون، بورت مورسبي وسوفا، بالإضافة إلى قنصليات عامة في بيرث، ملبورن، سيدني، نوميا، فانيمو وداروين، وكلها تمثل جمهورية إندونيسيا في المحيط الهادي.

بعيدا عن فتح مكاتب دبلوماسية إضافية، نفذت الحكومة الإندونيسية عدة أنشطة بمشاركة دول منطقة المحيط الهادي. في سنة 2019، أطلقت إندونيسيا برنامج "الارتقاء بالمحيط الهادي" في أوكلاند، نيوزيلندا. الذي يهدف إلى تحقيق مهمة الدولة، وهي التواصل مع منطقة المحيط الهادي، وتحقيق رؤية إندونيسيا في تحسين العلاقات مع المنطقة، أولا بالتركيز على التعاون الاقتصادي والتنمية، وثانيا بزيادة تأثير إندونيسيا في المحيط الهادي. حيث اختيرت نيوزيلندا كموقع لإطلاق البرنامج، وأوكلاند كمكان التنفيذ، لكونها تمثل المجتمع متعدد الأعراق الأكبر في المحيط الهادي الذي يعترف تماما بحقوق السكان الأصليين، علاوة على ذلك، تضم أكبر جالية من شعوب المحيط الهادي في العالم.

نفذ برنامج "الارتقاء بالمحيط الهادي" من خلال عقد منتدى إندونيسيا وجنوب المحيط الهادي في سنة 2019 وسنة 2021 في معرض المحيط الهادي. حضر المنتدى 18 دولة من منطقة المحيط الهادي وآسيا (منها 8 دول أعضاء في الآسيان) وممثلو 10 دول شريكة، وهم نيوزيلندا، أستراليا، كوريا الجنوبية، اليابان، الهند، الولايات المتحدة وروسيا. وكان الموضوع الرئيسي للحوار هو "نحو منطقة سلمية ومزدهرة وشاملة"، مع التركيز على التعاون البحري، والبنية التحتية والتنمية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي بدأت بها الأمم المتحدة. في هذا الاجتماع، عقد أيضا حوار تجاري بين دول منطقة المحيط الهادي، وانضمت منطقتان، وهما: نيو كاليدونيا ونيوي. وفي نفس السنة، تم تنظيم أول معرض للمحيط الهادي. كما عقد

المعرض الثاني للمحيط الهادي في سنة 2021 الذي ارتفعت فيه المعاملات بنسبة 30% مقارنة بالمعرض الأول، لتصل إلى 104.1 مليون دولار أمريكي. شمل المعرض التجارة والاستثمار والسياحة[1].

علاوة على ذلك، في سنة 2022،عقدت إندونيسيا منتدى المحيط الهادي للتنمية (IPFD) في بالي بتاريخ 7 ديسمبر. حضر المنتدى 17 دولة وإقليما من منطقة المحيط الهادي، و4 منظمات فرعية وإقليمية ومتعددة الأطراف، و5 دول مدعوة. نوقشت قضيتان رئيسيتان، هما: التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية. شملت الفعاليات اجتماعات بين رجال الأعمال الإندونيسيين ونظرائهم في دول المحيط الهادي (مشاركة الأعمال في المحيط الهادي). بجانب مناقشة القضايا الرئيسية والاجتماعات.

عربت وزيرة الخارجية الإندونيسية، رتنو مارسودي، في منتدى المحيط الهادي للتنمية (IPFD) عن عدة نقاط مهمة بشأن تعزيز السياسة الخارجية لإندونيسيا في منطقة المحيط الهادي. وأكدت أنه كدولة شقيقة في المنطقة، تواجه إندونيسيا نفس التحديات التي تواجهها دول المحيط الهادي. حيث أصبحت دول منطقة المحيط الهادي أولوية في سياسة إندونيسيا الخارجية خلال السنوات الثماني الماضية. وعليه، تلتزم إندونيسيا بالحفاظ على المنطقة كمنطقة سلمية ومستقرة ومزدهرة، بالإضافة إلى بناء تعاون ملموس وإنشاء منصة تنمية شاملة[2].

يستمر تعزيز العلاقات الدبلوماسية والتعاون بين إندونيسيا ودول المحيط الهادي مع الحفاظ على احترام سيادة كل دولة. وقد تم التعبير عن ذلك في الاجتماعات بين إندونيسيا ومنطقة المحيط الهادي. قدمت الحكومة الإندونيسية العديد من المساعدات على شكل تدريبات، مساعدات مالية، تطوير الموارد البشرية، البنية التحتية، الاقتصاد، وغيرها، وقد لاقى ذلك ردود فعل إيجابية من دول المحيط الهادي حتى الآن. ما يضمن استمرار علاقات جيدة بين إندونيسيا ودول المحيط الهادي.

[1] Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781003496441.

[2] Wallis, Joanne, Henrietta McNeill, Michael Rose, and Alan Tidwell, eds. *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2025. Open Access edition available at https://doi.org/10.4324/9781003496441.

بناء على ما سبق ، نستخلص في هذا الفصل أن الجزر الصغرى في المحيط الهادي شهدت خلال السنوات الأخيرة تحولا لافتا في طبيعة التفاعلات الدولية داخلها، حيث لم تعد حكرًا على القوى التقليدية المهيمنة تاريخيا، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ونيوزيلندا، بل أصبحت ساحة لتوسّع فاعل دولي صاعد يتمثّل في الصين. هذا التغير خلق حالة من التوتر الجيوسياسي، إذ بدأت القوى التقليدية تشعر بتراجع نفوذها التاريخي لصالح الصين التي تبنت سياسة نشطة تجاه المنطقة، مستندة إلى مقاربة استراتيجية تقوم على مبادئ مثل "آسيا للآسيويين"، وتسعى من خلالها إلى ملء الفراغات الجيوسياسية وبناء شراكات جديدة مع الجزر الصغرى. وقد أدى هذا الواقع الجديد إلى إعادة تشكيل موازين القوى، وإطلاق موجة من إعادة الحسابات الاستراتيجية لدى جميع الأطراف، مما جعل من الجزر الصغرى في المحيط الهادي محورا متجددا في التنافس الدولي.

لم تعد الجزر الصغرى في المحيط الهادي مجرد كيانات جغرافية هامشية، بل تحولت في السنوات الأخيرة إلى فضاء استراتيجي تتقاطع فيه مصالح قوى دولية كبرى. فبينما سعت الولايات المتحدة الأمريكية، مدعومة بحلفائها التقليديين مثل أستراليا ونيوزيلندا، إلى الحفاظ على نفوذها التاريخي في هذه المنطقة عبر شبكات من التحالفات العسكرية والمساعدات الاقتصادية، برزت الصين كلاعب صاعد يسعى إلى إعادة تشكيل معادلة النفوذ من خلال أدوات القوة الناعمة والمبادرات التنموية. وقد أدى هذا التنافس إلى إعادة رسم خريطة التفاعلات في الجزر الصغرى، حيث أصبح كل فاعل يسعى لتعزيز حضوره إما بتحالفات أمنية، أو بشراكات اقتصادية، أو من خلال خطاب سياسي يستهدف كسب التأييد المحلي.
هذا الواقع يفرض ضرورة تحليل الفواعل الرئيسية في المنطقة، وفهم أدوارها وأهدافها، تمهيدا لتفسير ديناميكيات التأثير والتأثر التي تُعيد تشكيل الجغرافيا السياسية للمحيط الهادي.

الخاتمـــــة

عرف النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تغيرات أساسية في توزيع القوى وتوازناتها، حيث ازدادت المنافسة بين القوى الكبرى واتسعت مناطق النفوذ الاستراتيجي إلى فضاءات جديدة. في هذا السياق، برز المحيط الهادي كمسرح جيوسياسي مهم، تتركز فيه مصالح الفاعلين الدوليين حيث. يشهد هذا تنافسا شديدا بين القوى الكبرى التي تسعى لتعزيز نفوذها من خلال فرض السيطرة على نقاط حاسمة تمثل مفاتيح للتحكم في الممرات البحرية والمناطق ذات القيمة العسكرية والاقتصادية. تعكس هذه التوترات والتنافسات اختلافا في المصالح والرؤى الاستراتيجية، مما يجعل المنطقة مسرحاً لصراعات متعددة الأبعاد بين الفاعلين الدوليين والإقليميين، مع تداعيات واسعة النطاق على الاستقرار الإقليمي والدولي.

تعد الجزر الصغرى في المحيط الهادي جزءا لا يتجزأ من هذا التنافس فباستعراض مختلف الأبعاد الجغرافية والسياسية والتاريخية والاستراتيجية التي تحيط بالجزر الصغرى في جنوب المحيط الهادي، يمكن القول إن هذه المنطقة لم تعد مجرد فضاء هامشي في خريطة النظام الدولي، بل أصبحت تمثل اليوم أحد أبرز محاور التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى. فقد أظهرت التحولات الأخيرة في ميزان القوى العالمي، خاصة مع صعود الصين وتراجع الهيمنة الغربية النسبية، أن الجزر الصغرى باتت تحتل موقعا متقدما في الحسابات الاستراتيجية للأطراف الفاعلة، سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي أو الدبلوماسي.

لقد بينت فصول هذه الدراسة كيف أن الجغرافيا السياسية للمحيط الهادي، بما تحمله من تعقيدات جغرافية وموقع استراتيجي بالغ الأهمية، تشكل بيئة خصبة لتكثف التنافس الدولي. كما توضح الخلفية التاريخية لهذه الجزر و من خلال علاقتها بالمستعمرات الأوروبية والحربين العالميتين، كيف تم إدماجها في صراعات كبرى لا تزال آثارها قائمة إلى اليوم، سواء على مستوى أنظمتها السياسية أو طبيعة علاقاتها الخارجية.

وفي المرحلة الراهنة، يتجلى التنافس بين القوى الكبرى بشكل أوضح، من خلال المبادرات والمشاريع الاستراتيجية التي تحاول من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلى جانب قوى إقليمية أخرى كأستراليا ونيوزيلندا، ترسيخ نفوذها داخل الجزر الصغرى. وقد اتخذ هذا التنافس أشكالا متعددة، منها التغلغل الاقتصادي عبر المساعدات والاستثمارات، التمركز العسكري، التفاعلات الدبلوماسية رفيعة المستوى، بل وحتى محاولات التأثير في السياسات الداخلية لبعض هذه الجزر.

إن دوافع القوى الفاعلة، كما ناقشنا في الفصل الثاني، لم تعد تقتصر على المصالح الاقتصادية المباشرة، وإنما تشمل أبعادا استراتيجية أبعد مدى، مثل السيطرة على الممرات البحرية، ضمان خطوط الإمداد، بناء تحالفات سياسية في المحافل الدولية، ومواجهة النفوذ المتنامي للمنافسين. هذه الدوافع تفسر حجم التركيز الذي باتت تحظى به الجزر الصغرى في استراتيجيات الأمن القومي لهذه الدول.

لكن في المقابل، تواجه الجزر الصغرى تحديات عميقة تهدد قدرتها على الحفاظ على استقلاليتها وصياغة مواقف متوازنة. فالهشاشة الاقتصادية، التأثيرات المناخية، ضعف البنية التحتية، والتبعية السياسية التاريخية، كلها عوامل تجعل من هذه الدول ساحة مفتوحة للتأثير الخارجي. وهو ما يطرح إشكالية جوهرية تتعلق بمدى قدرتها على المناورة السياسية وحماية مصالحها الوطنية في ظل لعبة الأمم التي تدور من حولها.

وبناء على ما تقدم، فإن مستقبل الجزر الصغرى في المحيط الهادي مرهون إلى حد بعيد بقدرتها على بناء مؤسسات قوية، وتنويع شركائها الدوليين، وتطوير استراتيجيات وطنية تحمي مصالحها الحيوية، سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي أو البيئي. كما أن على المجتمع الدولي، خاصة المنظمات الأممية والإقليمية، أن تساهم في دعم هذه الدول لا بوصفها أدوات في صراع النفوذ، بل ككيانات ذات سيادة تستحق الدعم والتمكين من أجل التنمية المستدامة والاستقرار.

إن هذه الدراسة لا تدعي الإحاطة الشاملة بكل جوانب الموضوع، لكنها تسعى إلى المساهمة في فهم السياقات المعقدة التي تحيط بمنطقة الجزر الصغرى، وإبراز التفاعلات الجيوسياسية التي جعلت منها إحدى أكثر المناطق حساسية في النظام العالمي الحالي . كما أنها تفتح المجال أمام دراسات مستقبلية قد تتناول قضايا أكثر تفصيلا، مثل التهديدات المناخية، العلاقة بين التنمية والتبعية، وأثر الاستراتيجيات العسكرية على استقرار المنطقة.

في الختام، يمكن التأكيد أن الجزر الصغرى في المحيط الهادي، رغم صغر مساحتها وضعف إمكاناتها، قد تحولت إلى نقطة ارتكاز مركزية في معادلة التوازنات الدولية. وأن فهم هذا التحول يتطلب تحليلا دقيقا لتقاطع الجغرافيا مع السياسة، الماضي مع الحاضر، والداخلي مع الخارجي. وهذا ما سعت إليه هذه الدراسة ضمن مقاربتها التحليلية .

قائمـــــــــة المراجـــــــع

أولا: المراجع بالعربية

1. نور حسين فيضي، *الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادي*، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2022.
2. المركز الديمقراطي العربي . الثقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية). 24 أغسطس 2018.
3. عطا الله خيرة رهام، *الاستراتيجية الجديدة تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادي بعد الحرب الباردة: دراسة حالة الصين*، أطروحة دكتوراه، 2020.
4. فلاديمير دولاتي، الجغرافيا السياسية: الأسس والمفاهيم، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2005،

ثانيا : المراجع بالإنجليزية

1. Alfred Thayer Mahan, *The Influence of Sea Power upon History, 1660–1783*, Little, Brown and Company, 1890. https://cdn.bookey.app/files/pdf/book/en/the-influence-of-sea-power-upon-history--1660-1783.pdf
2. Australian Department of Defence, *2020 Defence Strategic Update*. Accessed June 2025.https://www.defence.gov.au/sites/default/files/202011/2020_Defence_Strategic_Update.pdf
3. Blackwood, Mark. *All You Need to Know About the Languages of Papua New Guinea*. https://thewordpoint.com/blog/all-you-need-to-know-about-the-languages-of-papua-new-guinea
4. Cooke, Melinda W., Bunge, Frederica M., United States Department of the Army, *Foreign Area Studies, Oceania, a regional study*, 1984.
5. CountryEconomy.com, *Pacific Islands Forum countries economic data*, accessed May 2025. https://countryeconomy.com/countries/groups/pacific-islands-forum
6. De Deckker, Paul, « Decolonisation Processes in the South Pacific Islands: A Comparative Analysis Between Metropolitan Powers », 1996.

7. Defence Connect, "Australia's new maritime strategy in the Indo-Pacific," March 2025. https://www.defenceconnect.com.au/maritime-antisub/7491-australia-s-new-maritime-strategy-in-the-indo-pacific
8. Defense News, "US Indo-Pacific Command aims to counter China's influence in Pacific Islands," September 2024. https://www.defensenews.com/global/asia-pacific/2024/09/10/us-indo-pacific-command-aims-to-counter-chinas-influence-in-pacific-islands/
9. Encyclopædia Britannica, "Depth Contours and Submarine Features of the Pacific Ocean." https://cdn.britannica.com/14/3314-050-52C82811/depth-contours-Pacific-Ocean-submarine-features.jpg
10. Fairbairn, Te'o I.J., Morrison, Charles E., Baker, Richard W., Groves, Sheree A., *Pacific Islands 1991*, East-West Center, 1991.
11. Feingold, Spencer and Willige, Andrea, World Economic Forum, February 2024. https://www.weforum.org/stories/2024/02/worlds-busiest-ocean-shipping-routes-trade
12. Indo-Pacific Defense Forum, "Malacca dilemma: a major security challenge for PRC," October 2023. https://ipdefenseforum.com/2023/10/malacca-dilemma-a-major-security-challenge-for-prc/
13. International Maritime Organization, *Review of Maritime Transport 2024*, 2024.
14. Lee, Peter K., and Kim Minjoo, "South Korea's Pacific Islands Strategy and Cooperation with Like-minded Partners," Asan Institute, 2024. https://www.jstor.org/stable/resrep64351
15. Lynch, John. Pacific Languages: An Introduction. Honolulu: University of Hawai'i Press, 1998. 380 pages. Available online: https://kir.oer4pacific.org
16. Megan Montemurno, "Where Did Our Ocean Names Come From? From Atlantic to Pacific," 2022.
17. Meservey, Joshua, *The Pacific Pivot: American Strategy in the Pacific Islands*, The Heritage Foundation, 2022. https://www.heritage.org/china/report/the-pacific-pivot-american-strategy-the-pacific-islands

18. Moyle, Euan, "Chequebook Diplomacy in the Pacific: Not Just the Big Fish," Lowy Institute, 2019. https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/chequebook-diplomacy-pacific-not-just-big-fish
19. New Zealand Ministry of Foreign Affairs and Trade, "Trade and Economic Cooperation," accessed June 2025. https://www.mfat.govt.nz/en/aid-and-development/our-development-cooperation-partnerships-in-the-pacific/trade-and-economic-cooperation
20. O'Brien, Patricia, "Is This the End of the COFA Saga?", *The Diplomat*, March 2024. https://thediplomat.com/2024/03/is-this-the-end-of-the-cofa-saga/
21. Pajon, Céline, « Japan and the Pacific Islands Countries: Longstanding Strategic Interests, Recent Strategic Engagement », *Asie.Visions*, Ifri, March 2023. https://www.ifri.org/en/papers/japan-and-pacific-islands-countries-longstanding-strategic-interests-recent-strategic
22. Powles, Anna, "Geopolitics in the Pacific Islands: Playing to Advantage," Lowy Institute, 2022. https://www.lowyinstitute.org/publications/geopolitics-pacific-islands-playing-advantage
23. Pajon, Céline, « Japan and the Pacific Islands Countries: Longstanding Strategic Interests, Recent Strategic Engagement », Asie.Visions, Ifri, March 2023.
24. https://www.ifri.org/en/papers/japan-and-pacific-islands-countries-longstanding-strategic-interests-recent-strategic
25. RAND Corporation, "Strategic Competition in the Indo-Pacific: US and China," April 2024. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR4567.html
26. Shugart, Tom, "Island Chains: Can the US's Cold War Strategy Still Contain China?", *Newsweek*, April 2025. https://www.newsweek.com/us-news-pacific-island-chains-china-cold-war-strategy-2053077
27. Smith, Graeme and Wesley-Smith, Terence, eds., *The China Alternative: Changing Regional Order in the Pacific Islands*, ANU Press, 2021. https://press.anu.edu.au/publications/series/pacific/china-alternative
28. Stats NZ, "2023 Census National and Regional Data," 2023. https://www.stats.govt.nz/infographics/2023-census-national-and-regional-data/

29. Szadziewski, Henryk, "How China's Presence Has Grown in the Pacific in the Past Decade," 2022. https://360info.org/how-chinas-presence-has-grown-in-the-pacific-in-the-past-decade/
30. U.S. Army Training and Doctrine Command (TRADOC), "China's 'Island Chains' Strategy," 2023.
31. Waatea News, "Māori Boost in Census 2023," 2024. https://waateanews.com/2024/10/03/maori-boost-in-census-2023/
32. Wallis, Joanne et al., eds., *Power and Influence in the Pacific Islands: Understanding Statecraftiness*, Routledge, 2025. https://doi.org/10.4324/9781003496441
33. American Military News, "Massive US defense bill pushes back against China," 2020. https://americanmilitarynews.com/2020/12/massive-us-defense-bill-pushes-back-against-china-includes-2-2b-for-pacific-deterrence-initiative/
34. AP News, "U.S. Marines begin moving from Okinawa to Guam after long delays," 2024. https://shorturl.at/wzWMP

ثالثا : المراجع باللغة الفرنسية

1. Esnault, Olivier, *UNE HISTOIRE DE L'OCÉANIE*, Ministère de l'Éducation Polynésie française, 2022.
2. Argounès, F., Mohamed-Gaillard, S., & Vacher, L. (2021). *Atlas de l'Océanie* (M. Marie, Cartographer). Atlas Monde.

الفهـــــــــرس

الإهداء.....3

شكروعرفان.....4

قائمة الجداول.....7

قائمة الأشكال **7**

الخطـــــة.....8

مقدمـــــة..... 10

الفصل الأول 19

المبحث الأول : الجغرافيا السياسية للجزرالصغرى والمحيط الهادي 20

المطلب الأول: البعد الجغرافي - السياسي للمحيط الهادي..... 20

المطلب الثاني : الجذور التاريخية و التكون الثقافي و الطبيعي للجزر الصغرى في المحيط الهادي... 23

- **أولاً** : التقسيم الثقافي للجزر الصغرى في المحيط الهادي..... 24
- **ثانياً** : طبيعة الجزر الصغـــــرى في المحيـــــط الهـــــــادي 27
- **ثالثاً**: الهجرات الأولية و تأسيس المجتمعات في الجزر الصغرى بالمحيـــــــــط الهـــادي 28

المبحث الثاني : الجزرالصغرى في المحيط الهادي في إطارالسيطرة الغربية والتنافس الدولي 31

المطلب الأول : الاستكشافات الأوروبية للجزر الصغرى في المحيط الهادي..... 31

المطلب الثاني : الاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية في الجزر الصغرى في المحيط الهادي 33

المطلب الثالث : الجزر الصغرى في المحيط الهادي بين تنافس القوى في الحربين العالميتين..... 35

- **أولاً**: الحرب العالمية الأولى 35
- **ثانياً : الحرب العالمية الثانية**..... 36

المبحث الثالث : الكيان السياسي للجزرالصغرى في المحيط الهادي وانخراطها في النظام الدولي.

..... 38

المطلب الأول : استقلال الجزر الصغرى في المحيط الهادي 38

المطلب الثاني : النظام السياسي للجزر الصغرى في المحيط الهادي..... 43

المطلب الثالث: الجزر الصغرى في التفاعل الإقليمي داخل المحيط الهادي..... 44

الفصل الثاني..... 53

المبحث الأول: دو افع القوى الفاعلة في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي 54

المطلب الأول : دوافع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي 54

المطلب الثاني : دوافع الصين في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي..... 59

المطلب الثالث : دوافع الفواعل الإقليمية في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي 63

- **دو افع أستراليا و نيوزلندا في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي**.....63
- **دو افع كوريا الجنوبية في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي**.....68
- **دو افع الهند في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي**..... 70
- **دو افع إندونيسيا في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي**..... 71

المبحث الثاني : أليات القوى الفاعلة في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي..... 73

المطلب الأول : الأليات الأمريكية في منطقة في الجزر الصغرى في المحيط الهادي 73

المطلب الثاني : الأليات الصينية في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي..... 81

المطلب الثالث : أليات الفواعل الإقليمية في منطقة الجزر الصغرى في المحيط الهادي..... 87

- **أليات أستراليا و نيوزلندا في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي**..... 87
- **أليات اليابان في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي**..... 93
- **أليات كوريا الجنوبية في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي**..... 96
- **أليات الهند في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي**..... 98
- **أليات إندونيسيا في منطقة الجزرالصغرى في المحيط الهادي**..... 101

الخاتمـــــة 106

قائمـــــــة المراجـــــــع 109

الفهـــــــــرس.....113